الملف العراقي

IRAQI FILE

A Documentary and Political Review
Published by the Centre for Iraqi Studies
Issue No 20 - August 1993

نشرة سياسية وثائقية، يصدرها مركز دراسات العراق- آب/أغسطس ١٩٩٣

رئيس التحرير - د. غسان العطية

العدد ٢٠

مسؤولية القيادة الحاكمة في تكريس انقسام العراقيين

إن ابرز اوجه الازمة التي يعانيها العراق وشعبه اليوم، هي ظاهرة تلاشي ارادة العيش المشترك بين ابناء شعبه.

ان المجتمع العراقي خليط فسيفسائي، متعدد الالوان، عرقيا، دينيا، طائفيا وحضاريا، وما يزيد من صعوبة تعايش هذه الخلطة البشرية متاخمة العراق لدول (ايران وتركيا) مغايرة له قوميا ولها امتدادات بشرية وطموحات سياسية داخل العراق.

ان محاولة بناء الامة او الدولة على يد الملك فيصل الاول كانت تجربة رائدة لم يسمح القدر باستمرارها حيث توفى عام ١٩٣٣، وقبل ذلك بعام كتب مذكرة شخصت الوضع العراقي قائلاً :

"ان البلاد العراقية من جملة البلدان التي ينقصها اهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية ذلك هو الوحدة الفكرية والملية والدينية، فهي والحالة هذه مبعثرة القوى، منقسمة على بعضها، يحتاج ساستها ان يكونوا حكماء مدبرين، وفي عين الوقت اقوياء مادة ومعنى، غير مجلوبين لحسيات او اغراض شخصية، او طائفية، او متطرفة، يداومون على سياسة العدل والموازنة، والقوة معا، على جانب كبير من الاحترام لتقاليد الاهالي، لاينقادون الى تأثيرات رجعية، او الى افكار متطرفة تستوجب رد الفعل. . . .

وفي هذا الصدد وقلبي ملآن اسى، انه في اعتقادي لايوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد كتلات بشرية، خالية من أية فكرة وطنية، متشبعة بتقاليد واباطيل دينية، لاتجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء، ميالون للفوضى مستعدون دائما للانقضاض على اية حكومة كانت، فنحن نرى، والحالة هذه، ان نشكل من هذه الكتل شعبا نهذبه، ندربه، ونعلمه، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف، يجب ان يعلم عظيم الجهود التي يجب صرفها لاتمام هذا التكوين وهذا التشكيل".

بعبارة اخرى لم يكن هذا الخليط البشري الذي جمعته ظروف الحرب العالمية الاولى في كيان دولي واحد اسمه العراق، قد وعى بعد واستوعب فكرة المواطنة والانتماء للوطن العراقي اولا، فبقيت الانتماءات القبلية والطائفية والعرقية وغيرها تتولى الصدارة. ومع ذلك ساعد التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي شهده العراق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على تقريب الفجوة بين تلك الخلطة البشرية بظهور بوادر وعي وطني عراقي عبرت عنه مؤسسات سياسية-رغم نواقصها- على شكل برلمان واحزاب ودستور، اضافة لاعتماد سياسات تنموية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي، ساعدت موارد النفط على تحقيقها، مما حقق للعراق في اربعة عقود ما فشلت في تحقيقه اكثر من اربعة قرون من الحكم العثماني.

وما كان لعملية البناء ان تتم دون استمرار حالة السلم الاقليمي، حيث تعايش العراق وجيرانه دون حروب، ومن المفارقات ان يكون للنفوذ البريطاني الفضل في استمرار حالة السلم بين العراق وجيرانه، فقد سوّيت مشكلة الحدود مع ايران وتركيا وفيما بعد مع السعودية بما حقق سلام اقليمي، سمح للعراق بالتفرغ للبناء الداخلي.

وفي الجانب الاخر، كان هدف التحرر الكامل من السيطرة الاجنبية عاملا مساعدا في تنمية الشعور الوطني والانتماء للكيان العراقي وهذا ما تحقق بثورة ١٩٥٨. التي بقدر ما نجحت في انهاء النفوذ الاجنبي المباشر على العراق، ساهمت في اجهاض مسيرة التنمية السياسة والاقتصادية القائمة على حكم المؤسسات. وباسم "الشرعية

الثورية" و "الشعارات القومية" تكرس الحكم العسكري، لينتقل العراق بعد عام ١٩٦٨ الى الحكم الدكتاتوري المطلق .

وهكذا تأرجح تاريخ العراق المعاصر بين التبعية للاجنبي والدكتاتورية، وبأسم محاربة الاستعمار دخل العراق نفق الانظمة الدكتاتورية، والتي يريد البعض الخروج منه اليوم من خلال العودة للتبعية والاعتماد على الاجنبي.

عندما تصبح الدكتاتورية او التبعية هي المرجعية الاساسية للعمل السياسي المؤيد للحكم او المعارض له، يسقط دور الشعب ومعه تسقط مقولة المواطنة المشتركة الحره للانسان العراقي. وكأن لسان حال السياسي العراقي يقول بان شعبنا العراقي لايمكن حكمه الا بوصاية اجنبي او بطش دكتاتور.

وما اشبه حالة العراق اليوم بتلك التي وصفها الملك الراحل فيصل الاول في مذكرته المكتوبة قبل اكثر من ستين عاماً، مع فارق كبير هو اننا نحن معشر العراقيين من مثقفين وسياسيين وقادة نتحمل المسؤولية الاولى في هذا الفشل.

مسؤولية القيادة الحاكمة في تكريس الانقسام

ان تجربة البعث بقيادة صدام ارادت بناء عراق قوي اعتمادا على ارادة القائد المستبد الملهم بديلاً عن المشاركة السياسية للاخرين.

وهذا البناء غير المؤسس على ارادة شعبية يشارك فيه العراقيون من مختلف الفئات والاديان والقوميات هو الذي ساق قائد النظام الى الانفراد في قرار الحرب ضد ايران ومن ثم الكويت. واذا كانت الظروف الدولية هي التي انقذت العراق من هزيمة في الحرب الاولى، فان نتائج حرب الخليج الثانية من الممكن ان تنهي العراق ككيان ودولة موحدة.

ولحمة الوحدة الوطنية المفروضة بالقوة تلاشت امام نار الحرب، فاذا بنا، نحن العراقيون، اصبحنا شيعة وسنة واكراد وتركمان وطوائف اخرى نفتش عن حلول منفردة تخلصنا من مأساة القهر والجوع.

فالنظام بدلا من ان يتحمل المسؤولية الاخلاقية والسياسية المترتبة على قرار احتلال الكويت، ويراجع نفسه، يتخندق بذات المواقع التقليدية، معتبراً التعاطف الشعبي العربي والاسلامي مع شعب العراق وادانته لهجوم قوات التحالف وقرارات الحظر الاقتصادي، بديلا عن تعاطف ورضا ومشاركة الشعب العراقي. فاصبح التهريج الاعلامي عن "انتصارات ام المعارك" بديلا عن الحوار الحر الديمقراطي بين قوى الشعب المختلفة. ورفع النظام لافتة محاربة الاستعمار والخطر الخارجي كمبرر لتأجيل المراجعة والانفتاح.

وبدلا من العمل الجاد على اعادة بناء اللحمة الوطنية عبر مصالحة وطنية تعتمد المشاركة المتكافئة لكافة ومختلف طوائفه وقومياته في الحكم، استمر النظام في رفض الاعتراف بوجود الرأي الوطني الاخر واعتبر اكثر من مليوني عراقي مهاجر او مهجر مجرد ارقام في خدمة الاستعمار.

فطارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي والرجل الذي يقال كان مسؤولا في عام ١٩٩١ عن "ملف الديمقراطية" في العراق، يقول في حديث مع مراسلة الواشنطن بوست (انظر العدد ١٩ - حزيران، من الملف العراقي) عن المعارضة العراقية خارج البلاد،

"هؤلاء الاشخاص ليسوا سياسيين و ليسوا رؤساء لمجموعات سياسية. نحن نعرفهم فردا فردا، وهم لا يشكلون معارضة معقولة. و ليس سرا امر تمويلهم من قبل المخابرات المركزية الامريكية. فاذا كانت مصلحة البلاد و تقدمها فعلا نصب اعين هؤلاء، لعادوا اليها و مارسوا عملهم هنا." وعندما يشار له في ذات الحديث للاكراد والاحزاب الاسلامية، يعترف عزيز بوجود "حركتين معارضتين حقيقيتين في هذه البلاد،" احدهما الجبهة الكردستانية برئاسة جلال الطلباني و مسعود البرزاني، و الثانية هي المجموعات الاسلامية و بالاخص حزب الدعوة الاسلامية، و يصفهم عزيز بانهم "احزاب حقيقية، الا انهم موالين لايران و خمينيين و ليسوا بالليبراليين، الا انهم يشكلون قوة لايستهان بها". وهو بذلك يحاول على الصعيد الخارجي تحيد الرأي العام الغربي من خلال التلويح بخطر التيار الاسلامي، واثارة مخاوف جيران العراق من النهوض الكردي، وعلى الصعيد الداخلي يلوح بالخطر الشيعي و الكردي بأمل خلق تيار سني عربي مساند للنهج الدكتاتوري ليكرس الانقسام الفئوي والطائفي والعرقي في العراق.

نعم هناك بعض الرموز والتكتلات السياسية العاملة في الخارج التي تتلقى الدعم من الاجنبي، البعض منها عن تبعية مطلقة واخرين بحكم الضرورة التي فرضها النظام باضطهاد المعارضة واجبارها على اللجوء للخارج، مما حرم العراق من معارضة تقيم على ارضها، ومع ذلك فان الغالبية العراقية المعارضة في المهجر هي مستقلة وكل ما تتمناه هو العودة لبلدها والمساهمة في بناء هذا البلد ودرء الاخطار عنه ولكن الخوف من قمع السلطة يردعها. ومن المضحك المبكي تساءل طارق عزيز عن سبب عدم عودة هؤلاء المعارضين للعراق !!!

لقد عاد بعد حرب الخليج الثانية، بعض السياسيين المعارضين الذين لايتجاوز عددهم اصابع اليدين من يساريين وقوميين للعراق، ولكن انتهى بهم الامر الى مجرد ادوات بيد النظام لاارادة لهم ولاحول. هذا وتضم صفحات الملف العراقي - منذ صدوره قبل اكثر من عام ونصف - مقالات وبيانات سياسية لتجمعات عراقية مختلفة، لا يمكن باي شكل من الاشكال وصفها بالتبعية للغرب او غيره، تدعو النظام للحوار والانفتاح، ذهبت جميعها ادراج الرياح.

واكتفي بما قاله عزيز الحاج (انظر مقالة المنشور في ص ٣) وأمل ان يتسع صدر طارق عزيز بالسماح بنشر مقاله في صحافة بغداد. يقول الحاج ((ان الرد المنشود، ومن وجهة نظري، يقع اولا وبشكل رئيسي على عاتق قيادة المؤسسة السياسية الحاكمة، فلم يعد معقولا ان يستمر التركيز الدبلوماسي والسياسي على محاولة اعادة كسب واشنطن، التي تحقد على العراق حقداً مريضا لاعلاج له في الظروف الحالية الا اذا وقعت احداث دولية واقليمية عاصفة.

ان القيادة العراقية مطالبة بصياغة وطرح مشروع او برنامج سياسي فوري موجه اولا الى الداخل باتجاه الانتقال الى الديمقراطية ودولة القانون، وحل الاشكال الكردي بصيغ اكثر مرونة وانفتاحا، انها مطالبة ان تعلن عن عزمها على اطلاق حرية الصحافة، والعفو العام والشامل، وتشريع قانون جديد ديمقراطي لحرية تأليف الاحزاب (القانون الحالي يخضع الاحزاب للسلطة)، والاستعداد للحوار مع المعارضات النزيهة، التي تحرص على وحدة العراق وسيادته، تقبل بالحوار مع السلطة. ويكون الحوار على اساس البرنامج الديمقراطي التعددي، والاتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية تجري في مدة معقولة الانتخابات الحرة)). ■

الرد العراقي المطلوب على العدوان الامريكي المستمر

عزيز الحاج

(عضو القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي سابقا، سفير العراق لدى اليونسكو سابقا)

كشف الغارة الامريكية الاجرامية الاخيرة على بغداد ان ادارة كلينتون لن تبدل السياسة العدوانية السابقة تجاه العراق، بل لعل كلينتون، الاضعف من بوش، والاكثر تعرضا للتأثير الصهيوني، سيكون اشد حماقة، وصلفاً وارهاباً من سلفه في التعامل مع قطرنا الشهيد الصامد. وكشف العدوان الجديد، مرة اخرى واخرى، ان المستهدف هو العراق كله، بشعبه، ودوره وتاريخيه، وجغرافيته، وان المطلوب امريكيا وصهيونيا هو عراق ضعيف مهزوز، معزول عربيا، وعراقيون جدد ضعفاء الجسد والروح والفكر، متأخرون، متخلفون، لايمتلكون نواحي المعرفة، والعلم، بل لايتطلعون اليهما، لطغيان الحاجة اليومية، الكفاح المرير من اجل اللقمية والدواء. واذا كان شوازركوف قد صرح علانية اثناء الحرب بان الشعب العراقي كله مسؤول، ويجب ان يتحمل عاقبة مسؤوليته، فان صحافة مشيخة الكويت كانت اكثر "فصاحة" في حين وصفت شعبنا الباسل بالعفن ودعت الى دك بلدنا حجراً حجراً. ففي الحالتين الامريكية-المشيخية الصباحية، ذلك الحقد المسعور والعداء المتأصل والمأزوم.

ولقد مرت على العراق عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ احداث جسام كانت مناسبة لاعادة نظر جذرية في سياسات المؤسسة الحاكمة، وممارساتها. ولكن ذلك لم يحدث مع الاسف، في حين شهدت ساحات "المعارضات" العراقية فصائل، وتشكيلات، تزداد كالفطر، لم يسمع بها العراقيون من قبل ولاعرف عنها شعبنا شيئاً قبل الحرب الامريكية على العراق. باستثناء شخصيات وجماعات وتشكيلات معارضة معروفة، لها مبادؤها واجتهاداتها، وشكاواها (المبررة او المبالغ فيها). فان البقية برهنت على تبعية تامة لواشنطن ولندن والبترو دولار. وعلى انها من نمط "عارض وخذ دولارين" ورأينا من بين "اعداء الامبريالية" بالامس من يشاركون التهافت على اعتاب واشنطن، الدعوة الى مزيد من القصف، والتجويع، والحصار بحق وطنهم وشعبهم. فيا للمهزلة والمأساة.

وفي رأيي المتواضع ان صيحات "الثار" و"الانتقام" والشعارات الغاضبة في الشوارع والبيانات العراقية لاتشكل التفهم المنشود لمستلزمات الاوضاع والتحديات الراهنة، خصوصا وان معاناة شعبنا اليومية قد بلغت منتهاها، وان الكوارث الناجمة عن استمرار الحصار، تفتك، وتدمر، وتخلخل التماسك الاجتماعي، وتزلزل العقائد، والتقاليد، برغم كل الطاقات الايجابية التي تجمعها جماهير الشعب وتخزنها.

ان الرد المنشود، ومن وجهة نظري، يقع اولا وبشكل رئيسي على عاتق قيادة المؤسسة السياسية الحاكمة، فلم يعد معقولا ان يستمر التركيز الدبلوماسي والسياسي على محاولة اعادة كسب واشنطن، التي تحقد على العراق حقداً مريضا لاعلاج له في الظروف الحالية الا اذا وقعت احداث دولية واقليمية عاصفة.

ان القيادة العراقية مطالبة بصياغة وطرح مشروع او برنامج سياسي فوري موجه اولا الى الداخل باتجاه الانتقال الى الديمقراطية ودولة القانون، وحل الاشكال الكردي بصيغ اكثر مرونة وانفتاحا، انها مطالبة ان تعلن عن عزمها على اطلاق حرية الصحافة، والعفو العام والشامل، وتشريع قانون جديد ديمقراطي لحرية تأليف الاحزاب (القانون الحالي يخضع الاحزاب للسلطة)، والاستعداد للحوار مع المعارضات النزيهة، التي تحرص على وحدة العراق وسيادته، تقبل بالحوار مع السلطة. ويكون الحوار على اساس البرنامج الديمقراطي التعددي، والاتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية تجري في مدة معقولة الانتخابات الحرة.

واما القضية الكردية، فان الصيغة الفيدرالية نفسها ممكن مناقشتها اذا اصرت عليها الاطراف الكردية جميعها، ولكن بشرط طرح الفكرة للاستفتاء العام عراقيا وليس في المنطقة الكردية وحدها. واعتقد ان بامكان التوصل الى صيغ توفيقية لمشكلة تحديد المنطقة الكردية ولاسيما المعالجة الذكية لعائدية بعض المدن المختلف على هويتها. ولابد للمعارضة الكردية ان تعترف بانها لاتمثل وحدها الشعب الكردي، وان عليها القبول بالتعاون مع الفئات والجماعات الكردية الاخرى التي لم توافق على الوضع الراهن والشاذ للمنطقة الكردية والتي تواصل الحوار والتعاون مع السلطة. واعتقد ان علنية المفاوضات عامل مهم لتبصير الشعبين العربي والكردي بالحقيقة، وخفايا الامور والتعرف المباشر على المخلص والمسيء المعرقل.

ان بقاء الممارسات الحالية غير الديمقراطية امر لم يعد مقبولا ومعقولا، ومن حق الاخرين مطالبة قيادة السلطة بكل الضمانات القانونية والسياسية والفعلية لتأمين تنفيذ الوعود والعهود، وما يتم الاتفاق عليه. وقد تقول الاجتهادات المخالفة بان استمرار الحصار، والجهاد من اجل اللقمة والحياة، يستوجبان عدم المطالبة حاليا بالانتقال الديمقراطي ودولة القانون وحقوق الانسان. الا ان هذه الاجتهادات خاطئة، وضارة، لان الانفتاح الواسع والجاد على الفئات الاخرى، والغاء القيود التي تكبل الحريات، شروط لتعبئة قوى الرأي العام العراقي ضد العداون والحصار، وايضا لفرز المعارضة المأجورة والعميلة عن المعارضة النزيهة والوطنية.

وفضلاً عن هذا كله، فان طرح برنامج انفتاحي ديمقراطي تعددي على الشعب (في الصحافة) والدعوة لمناقشته، وارساله الى الشخصيات والجماعات الوطنية كافة (عربية وكردية واقليات) سيوجه ضربة قوية . . للافعي الامريكية المتحالفة صهيونيا. وبموازاة ذلك، تتطلب الاوضاع مواصلة الجهود الدبلوماسية الهادئة والمدروسة، لتقوية العلاقات مع اكثر الدول العربية، والانفتاح اكثر على الجارة ايران لانها هي الاخرى مهدده بالعدوان، ولان تعاونها المخلص مع العراق سيكون لمصلحة الشعبين ولامن المنطقة وصمودها في وجه الغزو والطغيان الامريكي والاسرائيلي.

فهل ستتعظ المؤسسة الحاكمة، وفصائل المعارضة الوطنية بالتجارب، وتستوعب حقا عمق معاناة شعبنا، ومأساة وطننا المستباح بكل الاساليب؟ هل سيضع الجميع المصلحة العامة اولا واخيرا من اجل انقاذ الوطن وحماية الشعب؟

(القدس العربي - ٣ تموز ١٩٩٣)

عَود على قانون النفط رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١
قراءة في بعض جوانب السياسات النفطية العراقية

د. فاضل الجلبي

اطلعت على التعليق المنشور في الملف العراقي لشهر تموز ١٩٩٣، الذي كتبه الدكتور عبد الباري الشيخ علي حول ورقتي عن مستقبل النفط العراقي للمؤتمر الثالث لمركز دراسات الطاقة العالمي، الذي انعقد في لندن، نيسان ١٩٩٣. وقد ارتأيت ان اكتب هذه الرسالة للملف العراقي ليس للرد على تعليق الكاتب، او الدخول في مهاترات لاتنفع احداً حيث لايوجد فيما كتبه ما يوجب الرد لاسيما وان الدكتور عبد الباري قد وقع - على مايبدو- في سؤ فهم شديد لما كتبته حسبما يتضح، مثلا في تفسيره الخاص برفع الحظر الدولي على الصادرات النفطية العراقية ومن كثير غير ذلك، ولو كان قد قرأ ما كتبته بتأن وبدون انفعال، فلربما لم يكن يصل الى الكثير من استنتاجاته العجيبة واتهاماته الرخيصة وتجنيه الشخصي بما لايليق بالمناقشة العلمية بين "اقتصاديين".

ان القصد الحقيقي من هذه الرسالة هو شرح قضية خطيرة في تاريخ العراق النفطي، وهي القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ بروح موضوعية تعتمد الوقائع والارقام وليس المقولات والشعارات السياسية والايديولوجيات التي انتهت، بالبلد الى الكوارث، وترفض ما يسمى بالمكاسب الوطنية، ان هي لم تحقق فوائد حقيقة ملموسة توزن بدرجة اسهامها في رفع المستوى المعيشي والاقتصادي للبلد وانماء دخله القومي وتحقق استقراره السياسي وبخلاف ذلك فهي لاتعتدو عن كلمات ميتة وانتصارات وهمية مما لاقيمة له في كتابة التاريخ بامانة ودقة.

وعلى عادتهم بالصاق التهم جزافاً وممارسة الارهاب الفكري، فقد حلى للبعض من اشباه المتعلمين العاجزين عن فهم مايقرأون، ان يفسروا ماقلته بشأن ذلك القانون، الذي اصبح لديهم من "المحرمات" مالايجوز الخوض فيه، من انه دفاع عن شركات النفط الاجنبية ونظام الامتيازات التي كانت تعمل تحت ظله في العراق، والذي اصبح اليوم في ذمة التاريخ بعد التطورات التي حدثت في الاوبك خلال السبعينيات والثمانينات. ولا اراني بحاجة لتوضيح رأي بذلك النظام واحكامه الجائرة وما انطوى عليه من سلب لسيادة الدولة المنتجة للنفط على مواردها الطبيعية ومن اجحاف اصاب ليس العراق وحسب، وانما جميع الاقطار المنتجة جراء سوء تعامل الشركات وباسناد حكوماتها المتسلطة، لان القول بذلك انما هو من باب تكرار الامور الذي لم يعد هناك جدوى من تكرارها، الا من قبل الذين لايملكون شيئاً آخر يقال.

عقد ونصف من تخلف انتاج النفط العراقي

ان قضية النفط في العراق وتخلفه خلال عقد الستينات وجزء كبير من عقد السبعينات، بالمقارنة مع الاقطار المجاورة، وخاصة السعودية وايران، وبالمقارنة مع الاحتياطيات النفطية التي يملكها، والتي تعتبر برأي عموم الخبراء الدوليين في المرتبة الثانية بعد السعودية من حيث الحجم والنوعية، ان تلك القضية كانت ولاتزال من الامور التي امتزج بها الواقع بالاسطورة في نمط التفكير السياسي العراقي، الذي يجد دائما من الاسهل ألقاء اللوم، بكله، على الشركات الاحتكارية وممارساتها الجائرة بحق العراق. وان كان جزءاً من هذه المقولة صحيحاً، كما تم التنويه، فانها لاتعكس كامل الحقيقة، ولاتحاول بعملية من النقد الذاتي، تحديد الجزء الاخر من اللوم، وربما الاهم، وهو ما عمله صانعو السياسة العراقية انفسهم الذين، بقطع النظر عن نواياهم الحسنة، قد الحقوا ضرراً بالصناعة النفطية في العراق بايصالها الى طريق مسدود لمدة تنوف عن خمسة عشر عام، بدون توخي سياسات بديلة ممكنة كان يمكن ان تعود على البلاد واقتصاده واستقراره السياسي بمنافع ملموسة، من حيث دفع تطوير وانتاج النفط العراقي الى المستوى المرموق اللائق باحتياطاته الكبيرة، بدلاً من الحديث عن مبادىء وايديولوجيات. ولاننسى ان مسألة انتاج النفط بالنسبة لاقتصاد ريعّي، كالاقتصاد العراقي، انما هي مسألة حاسمة في تقرير مستوى النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، في البلد وان صعود او هبوط موارد النفط، انما يقرر بالدرجة الاولى المستوى المعيشي العام فيه، على الاقل في العهد السابق للحكم البعثي، يوم كانت هناك قوانين وقواعد مالية ونقدية تلتزم بها الحكومة.

يتضح من الجدول الملحق الخاص بتطور انتاج النفط بالعراق بالمقارنة مع الاقطار المنتجة الرئيسية في الخليج (ايران، السعودية، الكويت) منذ منتصف الثلاثينات وحتى ١٩٧٩، ان الانتاج العراقي وحصته من مجموع انتاج الاقطار الرئيسية في الخليج، كان في تطور جيد خلال عقد الخمسينات، عندما بلغت حصة العراق من ذلك المجموع حوالي ٢٠٪ في عام ١٩٦٠، وهي السنة السابقة على صدور القانون رقم ٨٠، ثم بدأت تنحدر بعد ذلك حتى بلغت ما يفوق قليلاً عن ١٠٪ عام ١٩٧٤، قبل ان ترتفع الى مايقارب ١٩٪ عام ١٩٧٩، وهي السنة التي سبقت تدهور النفط العراقي من جديد بسبب الحرب العراقية-الايرانية والمغامرات المدمرة الاخرى التي خاضها صدام حسين بعد ذلك الحين.

ان مابلغه انتاج النفط في العراق عام ١٩٦١ (اكثر من مليون برميل/يوم، او مايعادل ١٨,٥٪ من المجموع) كان يقل بنسبة صغيرة عن انتاج النفط في ايران (١,٢ مليون برميل/يوم او ما يعادل ٢٢٪ من المجموع). وعن انتاج النفط في السعودية (١,٤٨ مليون برميل في اليوم او ما يعادل ٢٧٪ من المجموع) وبعد عشر سنوات حدث اختلال مريع في هذه العلاقة النسبية دفع ثمنها العراق، يوم زادت حصة ايران من مجموع انتاج الاقطار الاربعة الى ٣٢٪، او بانتاج يومي يفوق ٤,٥ مليون برميل في عام ١٩٧١، وحصة السعودية الى ما يقارب الـ ٣٤٪، اي بانتاج يومي حوالي ٤,٨ مليون برميل، في حين بلغ الانتاج اليومي في العراق ١,٧ مليون برميل اي حوالي ١٢٪. واستمر هذا التطور الانحداري للنفط العراقي الى ما بعيد فترة التأميمات قبل ان يرتقي بفضلها الى مستوى افضل في عام ١٩٧٩. لقد بلغ انتاج كل من السعودية وايران ٨,٥ مليون برميل في اليوم (او حوالي ٤٥٪ من المجموع) و ٦ مليون برميل في اليوم (او حوالي ٣٢٪ من المجموع) على التوالي عام ١٩٧٤، في حين كان انتاج النفط

العراقي اقل من مليونين برميل في اليوم او ما يزيد قليلاً عن ١٠٪ من المجموع، وذلك بالرغم من الزيادات في انتاج النفط التي بدأت تظهر بعد التأميم.

الانعكاسات المالية لتخلف انتاج النفط

ولقد انعكس هذا التدهور الخطير في صناعة النفط على دخل البلاد ووضعها المالي، ففي الوقت الذي كان دخل السعودية وايران من النفط عام ١٩٦١ يزيد عن الدخل العراقي بما لايتجاوز الـ ٥٠٪ (٧٥٠,٨٠٠ مليون دولار مقابل ٥٠٠ مليون للعراق)، بلغ دخل هذين البلدين النفطي ثلاثة اضعاف ونصف دخل العراق (٣,٨ مليار دولار مقابل ١,١ مليار دولار للعراق)، وفي عام ١٩٧٤ وصل دخل السعودية الى حوالي ستة اضعاف دخل العراق (٣٥,٦ مليار دولار مقابل ٦,٦ مليار دولار للعراق). ولايخفى ان هذا التدهور النسبي لدخل العراق النفطي خلال عقد الستينات في الوقت الذي زادت فيه اعباء الدولة المالية وتنامى عدد السكان بنسبة عالية خاصة في العاصمة بسبب الهجرة من الريف، وما يتطلبه ذلك من زيادات في الانفاق العام ومتطلبات النقد الاجنبي لمواجهة الحاجات الاستيرادية المتنامية قد ادى الى معاناة مالية واقتصادية قوية جداً كان بمقدور البلد تلافيها، وادى الى الادهى من ذلك وهو ايقاف عملية التنمية الاقتصادية في العراق بسبب شحة الموارد الامر الذي انتهى الى تجميد الكثير من المشاريع في ميزانية التخطيط او تأجيلها من اجل ملافاة العجز بالميزانية العامة.

لقد كان من نتيجة تدهور الوضع المالي للبلاد ايضا، ان ضعف مركز الحكومة تجاه الشركات الى حد اضطرها للاستدانة منها مبلغ ٥٠ مليون دينار لمواجهة متطلبات الميزانية عندما اوقفت سوريا ضخ النفط عبر انابيبها بسبب خلافاتها مع الشركات حول عوائد مرور النفط. ومعروف ان الوضع المالي للحكومة كان يدفعها، في كل ربع سنة، ان تسترجي الشركات دفع القسط الربعي قبل عشرة ايام من استحقاقه بموجب الاتفاقية والذي يصادف السابع من الشهر الذي يلي الربع، من اجل متطلبات الميزانية الخاوية.

ومن المؤلم حقا ان يحدث هذا التخلف في صناعة النفط العراقية خلال الفترة التي كان الطلب العالمي على النفط ينمو بوتائر عالية جداً، وخاصة في اوربا الغربية واليابان، يوم كان النمو الاقتصادي في تلك الاجزاء في العالم الصناعي في اعلاه، مما انعكس بزيادات كبيرة في استهلاكها وبالتالي استيراداتها من النفط (في الفترة ١٩٦٠-١٩٧٠ كان المعدل السنوي للزيادة في استيراد النفط ١٤٪ بالنسبة لاوربا الغربية واكثر من ٢٠٪ بالنسبة لليابان) مما كان تطوراً فريداً في تاريخ تجارة النفط ما لايمكن ان يعود، الامر الذي يعني خسارة العراق لفرصته التاريخية باحتلاله المركز المرموق الذي يليق به في سوق النفط العالمي وذلك لصالح السعودية وايران والاقطار المنتجة الجديدة كأبي ظبي وليبيا.

اسباب تخلف انتاج النفط

فما الذي حدث، وما هو سبب تخلف العراق النفطي بعد عام ١٩٦١ وحتى التأميم ليس فقط بما لايتلائم واحتياطاته العملاقة بل بما لايتناسب وحاجاته التنموية وقدراته الفنية وذلك لصالح الاقطار الاخرى التي لاتتمتع كما يتمتع به العراق من امكانات نهضوية وموارد طبيعية ومائية وبشرية وقوى تنموية لو اطلقت من عقالها لأحدثت معجزة في تاريخ التنمية الاقتصادية في العالم كما كان يتوقعه الكثير من الخبراء في العالم عندما كانوا ينظرون الى تطور النفط والتنمية الاقتصادية في العراق في الخمسينات على يد مجلس الاعمار الذي كان يعتبر اهم واكفأ تجربة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم الثالث.

للاجابة على هذا السؤال الحيوي ينبري البعض ممكن يكرر المقولات والشعارات السياسية دون فحص للحقائق والارقام الى القول بان السبب في انحدار حصة العراق من سوق النفط خلال الستينات بدلا من ارتفاعها المرتقب، كان شركات النفط وممارساتها الاحتكارية، ويرددون لهذا الغرض مقولة لاتنطبق على الفترة التي نحن بصددها، كقولهم مثلا ان الشركات تقرر استثماراتها ومردودها المالي وخططها الانتاجية على صعيد المنطقة ككل، مما كان يستهدف تحجيم النفط العراقي خدمة لمصالح الشركات الكبرى، كشركة اكسون الامريكية وشركة النفط البريطانية علي حساب الشركات الاصغر من مساهمي شركة نفط العراق التي لاتملك نفوطا رخيصة خارجة كشركة النفط الفرنسية، مما انعكس بعدم قيام الشركات باية استثمارات تذكر في عمليات الاستكشاف والتطوير في العراق في عقد الخمسينات. ان الوقائع والارقام الخاصة باستثمارات الشركات في العراق وتطور الانتاج فيه خلال العقد المذكور (١٩٥١-١٩٦١) لاتؤيد هذه المقولة بتاتاً. ان ما يشيرون اليه من سياسات تقييدية وتمييزية مار ستها الشركات ضد العراق كان وراء جمود الانتاج العراقي في الفترات السابقة على تأميم النفط في ايران وعقد اتفاقية ١٩٥٢ بين الشركات والحكومة، وليس بعد ذلك التاريخ. ويتضح من الجدول الملحق ان وتائر الزيادة في الانتاج العراقي خلال عقد الخمسينات كان معدلها يفوق المعدل العام للمنطقة، حين طفر الانتاج العراقي اليومي خلال السنوات العشر تلك من ١٨٠ الف برميل الى ما يتجاوز المليون برميل، الي بحوالي ستة اضعاف، او بمعدل زيادة سنوية قدرها ٢٢٪ مما لم يحدث في اي بلد اخر. وليس ادل على سياسة الشركات التوسعية في العراق خلال الخمسينات من زيادة الطاقة التحميلية لانبوب النفط عبر سوريا ولبنان الى ما يفوق ١,٢ مليون برميل في اليوم، اي حوالي ثلاثة اضعاف التزام الحد الادنى لانتاج شركة نفط العراق والموصل بموجب اتفاقية ١٩٥٢ البالغ ٢٢ مليون طن سنويا (اقل من ٤٥٠ الف برميل في اليوم)، وبناء الميناء العميق في خور العمية لاستقبال الناقلات العملاقة بطاقة تعادل اضعاف التزام الحد الادنى لانتاج شركات نفط البصرة البالغ ٨ ملايين طن في السنة (١٥٠ الف برميل في اليوم). كما وان نشاط التحري والاستكشاف مقاساً بعدد الاقدام المحفورة كان بمعدل يوازي ان لم يفوق النشاط المماثل في الاقطار الاخرى في المنطقة وكذلك مقاساً بالحقول التي اكتشفتها الشركات في منتصف وأواخر الخمسينات كحقول نهر عمر، والرطاوي ولحيس وراشي والسماوة والدجيلة، والكفل. الخ، كان مؤشراً اخراً لنشاط الشركات في العراق.

ان القواعد التمييزية والتقييدية للانتاج العراقي التي كانت سائدة في الاربعينات قد تغيرت في الخمسينات بعد احداث ايران وتوقيع اتفاقية ١٩٥٢ مع العراق، بل ان تلك القيود بدأت تتلاشى كلياً في عقد الستينات، عندما بدأت هناك بوادر السوق التنافسية للنفط (راجع Edith Penrose, The International Firms in the

Developing Countries, p.109). ولذلك فالقول بان سياسة الشركات هي التي سببت تجميد الانتاج العراقي في الستينات، انما هو قول لايستند على الوقائع ويهدف الى نفي المسؤولية عن صانعي السياسة العراقية في تلك الفترة، اذ ان اصدار القانون رقم ٨٠ الذي حصر عمليات الشركات في الآبار المنتجة فقط، واسترجع كافة الحقول المكتشفة التي لم تطور بعد من قبل الشركات، قد ادى بطبيعة الحال الى توقف نشاط الشركات التوسعي دون ان يقوم صانعو السياسة بخلق ظروف وشروط لبديل عن نشاط الشركات تلك. ان القانون الذي استرجع ٩٩,٥٪ من اراضي الامتياز بدون النظر الى العواقب الناتجة عنه، وان كان تطبيقاً لمبدأ سيادة الدولة على مواردها الطبيعية قد خلق وضعا شاذاً لصناعة النفط العراقية استفادت منه الاقطار المنتجة الاخري وخسر العراق فالقانون لم يكن بالتأميم الكامل كمواجهة كبرى مع الشركات من اجل خلق وضع جديد للصناعة النفطية في البلد مما استبعده المشرع العراقي في حينه اصلاً، ولا هو بالاجراء الذي خلق وضعاً جديداً يمكن الدولة وشركتها الوطنية من ان تلعب دوراً ديناميكياً في تطوير الاراضي المتنازل عنها من قبل الشركات بدون مجابهة معها وذلك من خلال التعاون مع الشركات المستقلة التي تكاثرت خلال تلك الفترة وخاصة في اوربا الغربية واليابان والتي كانت في حاجة شديدة لضمان موقع قدم في الاقطار المنتجة للنفط بهدف الحصول على نفط خام ارخص مما تدفعه بالدولار لقاء مشتريات النفط من الشركات الكبرى، كشركة أيني الايطالية وشركتي فيبا وديمنكس في المانيا الغربية، وهسبانيول في اسبانيا وشركة ميتسوبيشي وغيرها في اليابان، علاوة عن الشركات المستقلة عن الاحتكار في الولايات المتحدة كشركة اوكستندال وكونوكو وغيرها والتي كانت جميعها تبحث عن نفط لسد احتياجاتها المتنامية منه، غير ان تلك الشركات لم تكن من القدرة المالية والدعم السياسي ما يؤهلها للتصادم مع الشركات العملاقة ولذلك كانت تبحث عن رخص للتحري في المناطق غير المتنازع عليها او المناطق التي لا تدعى الشركات الكبرى عليها بحقوق كنشاط شركة ايني في مصر حيث لامتيازات للشركات الكبرى ونشاط شركة غيتي اويل والشركات اليابانية في المنطقة المحايدة في الخليج العربي غير المشمولة بامتياز ارامكو للسعودية او امتياز شركة النفط البريطانية وغولف اويل للكويت. ان جميع تلك الشركات كانت تمتنع عن الحصول على رخص تحري في العراق في ظل القانون رقم ٨٠ بسبب ادعاء الشركات الكبرى بحقوق على الاراضي المسترجعة بموجب القانون وباسناد حكوماتها الاستعمارية فيما كان على المشرع العراق توقعه على اي حال.

الطريق المسدود

وبذلك لم يعد بالامكان استثمار وتطوير الاراضي العراقية الشاسعة لامن الشركات الكبرى ولامن غيرها، وذلك لصالح السعودية وايران وبعض الشركات الكبرى التي لم يكن يهمها تطوير الانتاج العراقي بسبب مصالحها خارج العراق كشركة ايكسون الاميركية بقدر ما كان يهم المساهمين الاخرين في شركة نفط العراق، وقد يكون من المفيد ان نذكر بهذا الصدد ما قاله هوارد بيج، المساعد الاقدم لشركة اكسون عندما سأله احدهم عن كيفية قيام الشركات باستيعاب الزيادات الهائلة في انتاج السعودية وايران بما يفوق كثيراً التزام الشركات بموجب الاتفاقيات مع تلك الاقطار، خاصة ايران، بنفس الوقت الذي ينمو فيه انتاج ليبيا وابوظبي وغيرها، وكيف تستطيع الشركات من "ابتلاع" كل هذا النفط، حين اجاب "بان ذلك ممكناً مادام نفط العراق منخفضاً، وانه لو كان العراق معهم في هذه الزيادات في الانتاج لاصبح الامر صعباً للغاية" (انظر كتاب ، John Clair, The Control of Oil, p.110)

وهذا يعني ان جمود الانتاج في العراق قد سهل على اكسون وغيرها ان ترضي شاه ايران وشيوخ النفط في الخليج على حساب العراق. ولاقيمة اقتصادية للقول بان الشركات استثمرت مبالغ ضئيلة جداً من ارباحها في العراق لتطوير النفط العراقي خلال الفترة اللحقة على صدور القانون، اذ لم يبق للشركات ما تطوره عندما قصرت علمياتها على الابار المنتجة فقط، والتي كانت تنتج اكثر من ضعف التزاماتها الانتاجية بموجب اتفاقية ١٩٥٢ التي بقيت سائدة آنذاك، وهي ٣٠ مليون طن في السنة او ٦٠٠ الف برميل في اليوم لمجموع الشركات الثلاثة، العراق والموصل والبصرة، وبعد ان انقطع الطريق عن اي تفاهم بين الطرفين.

ولم يكن كسر الطوق الذي وضعت به الصناعة النفطة ممكناً الا من خلال التأميم الذي قامت به حكومة البعث بنجاح وفي ظروف افضل خلال ١٩٧٢-١٩٧٤ والذي فتح الطريق لزيادة الانتاج وحصة العراق في سوق النفط الى ما يقارب ١٩٪ من مجموع انتاج الاربعة الكبار عام ١٩٧٩، وحين وصل الانتاج العراقي قبيل الحرب العراقية - الايرانية (آب-ايلول ١٩٨٠) الى ٣,٨ مليون برميل في اليوم، وكان في طريقه للوصول الى ٤ ملايين برميل في اليوم، لولا الحروب المدمرة التي خاضها صدام حسين والتي ادت بالصناعة النفطية العراقية الى ما هي فيه الان بعد النجاح الذي تحقق من خلال التأميم. اما لو بقيت صناعة معتمدة على القانون رقم ٨٠ والاستثمار المباشر لشركة النفط الوطنية لما كان بالامكان كسر ذلك الطوق وتكفي الاشارة هنا انه استغرق استخراج اول برميل من حقل الرميلة الشمالي اكثر من عشر سنوات (اذار ١٩٧٢) بمساعدة الاتحاد السوفياتي، وهو الحقل الغني الكبير والمعروف جيولوجيا والجاهز للاستخراج، والذي اقتطع من الجزء الاخر الجنوبي لنفس الحقل بموجب القانون. وهذا تطور بطيء للغاية مما لم يكن ليسهم في استغلال امكانات البلد النفطية الهائلة بالسرعة التي توازي وتائر النمو في تجارة النفط العالمية خلال تلك الفترة التي كان استهلاك النفط في العالم الصناعي ينمو بقفزات كبيرة. كما وان النشاط الوحيد الذي نجحت فيه شركات النفط الوطنية العراقية خلال تلك الفترة بالتعاون مع الشركات المستقلة هو العقد الذي وقعته الشركة مع شركة ايراب الفرنسية، وهو عقد هامشي اذا ما قيس باحتياطيات العراق التي اكتشفت في عقد السبعينات بمعاونة الاتحاد السوفياتي وبعض الشركات كبتروبراس التي اكتشفت حقل مجنون العملاق (٨-١٠ بليون برميل) في اراض اوبقع لم تمسها الشركات من قبل، مما مكن العراق من مضاعفة الخزين النفطي المكتشف سابقاً.

ارتباك استراتيجية المفاوض العراقي

ان مشكلة المفاوض العراقي في حينه كانت اتباعه ستراتجية مرتبكة وغير متوازنة لمفاوضات لم يعد لها ولم تكن له حيالها رؤيا واضحة، انتهت بمجابهة غير متكافئة مع الشركات مما فوت فرصة

النجاح التي كانت ضرورية للعراق في تلك الحقبة من الزمن. ومن الجوانب المهمة لتلك الستراتيجية التي كانت تؤدي، لامحالة، الى الطريق المسدود هي ان المفاوض العراقي خلط مواضيع غير قابلة للربط بهدف الوصول الى صفقة اجمالية Package لجدول اعمال تضمن ١٦ بند، معظمها امور ثانوية. ان خطورة هذه الاستراتيجية التي جعلت اصدار القانون مسألة حتمية لامفر منها، هو ربط مواضيع خطيرة كان بالامكان المفاوضة مع الشركات بشأنها وتحقيق نجاح للعراق بها لوحده بها بسبب الطبيعة الثنائية لهذه المواضيع، اخطرها واهمها هو موضوع التخلي عن الاراضي غير المستثمرة، مع مواضيع اخرى غير قابلة للتفاوض ثنائياً مع الشركات بسبب طبيعتها المشتركة مع بقية الامتيازات في المنطقة، مما كان يتطلب اسناد بقية الاقطار المنتجة، لانها تمس جوهر الامتياز وهيكله، كموضوع مشاركة الدولة بنسبة ٢٠٪ من الامتياز تطبيقاً للمبدأ الوارد في اتفاقية سان ريمو لعام ١٩٢٠ بين الدول المنتصرة في الحرب، والتي وضعت صياغتها في اتفاقيات الامتياز المبرمة في الثلاثينات بشكل جعل تطبيقها غير ممكن بحيث اصبحت مجرد حبر على ورق. ان وضع هذا البند وبند اخر يتعلق بتقسيم الارباح على جدول اعمال واحد وبصفقة واحدة قد حكم مقدماً على المفاوضات بالفشل، إذ ان إعمال مبدأ اتفاقية سان ريمو بالمشاركة انما يرقى الى تعديل جوهري لنظام الامتياز كله، بحيث كان لزاماً على الشركات، ان هي قبلت بمطلب العراق، ان تطبق هذا التعديل ليس فقط في العراق، وانما في جميع الاقطار المنتجة التي تعمل بنفس احكام الامتياز، وذلك بسبب وجود مبدأ اكثر الامم حظوة في كل الامتيازات في المنطقة، والذي بموجبه التزمت الشركات ان تعطي لجميع الاقطار المنتجة اية ميزة اعطتها لقطر واحد. وواضح ان القصد من هذا المبدأ هو جعل شروط وكلفة رفع النفط من قبل كافة الشركات الاطراف في نظام الامتياز واحدة في كل الاقطار من اجل المحافظة على الشروط التنافسية النسبية فيما بيهم. وكان واضحا ان الشركات لاتقبل بمثل هذه النتيجة التي كان يتعين عليها تعميمها في اقطار لم تطالب بها ولذا كان من المستبعد قطعا ان تقبل بمطلب العراق لوحده، بدون تكاتف جميع الاقطار المنتجة عن طريق الاوبك كما فعلت السعودية حينما قادت مفاوضات المشاركة مع الشركات بنجاح تام بعد الحصول على اسناد الاوبك بقرارات محددة استندت على المبادىء التي اقرتها الاوبك في عام ١٩٦٨ (القرار رقم ٩٠) .

قضية التنازل عن الاراضي

الفرصة الضائعة

اما النقطة الجوهرية التي كان بامكان العراق ان ينجح فيها بمفرده وبدون اسناد الاقطار الاخرى والتي هي اهم بكثير من قضية المشاركة، اي قضية التنازل على الاراضي غير المستثمرة، والتي لو حصلها - وكان بامكانه ان يفعل ذلك- لادت الى قلب هيكل الصناعة النفطية العراقية نحو الصدارة بما يتلائم وامكانات العراق، فقد عالجها المفاوض العراقي بطريقة عجيبة، فهو بالاضافة الى ربطها بمواضيع اماتافهة جداً كقضية الايجار المطلق او غير قابلة للانجاز كموضوع المشاركة، فقد اتبع سياسة اقرب الى المزايدات العلنية منها الى المفاوضات الجدية، كما سيرد ذكره بعد قليل.

ان من مظاهر الجور في اتفاقيات الامتياز المعقودة في الثلاثينات شمولها لكافة اراضي العراق حصراً، ولمدة ٧٥ عام، بخلاف اتفاقية ١٩٢٥ التي اعتمدت مبدأ منح قطع للاستثمار لفترة معينة من الزمن، يتعين على الشركات بعدها ارجاع القطع الى الحكومة في حالة عدم اكتشاف النفط، او اكتشافه وعدم تطويره. وقد كان المفاوض العراقي انذاك قد قبل هذا التغيير المجحف بحق العراق ضمن صفقة سياسة شملت الحصول على الاستقلال التام للعراق ودخوله عصبة الامم واسناد العصبة له في قضية ولاية الموصل.

ان المفاوضات لتعديل الامتياز بهدف التخلي عن الاراضي غير المستثمرة بدأت في العهد الملكي، حيث وافقت الشركات من حيث المبدأ على مطلب الحكومة العادل. وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، اثارتها الحكومة مجدداً بشكل مرتبك ينم عن عدم وضوح الرؤيا للقائمين على شؤون المفاوضات مع الشركات آنذاك. ففي بداية الثورة طالبت الحكومة ان تكون نسبة التنازل عن الاراضي ٥٠٪ فوراً ثم ٢٠٪ بعد خمس سنوات وجميع الاراضي غير المستثمرة بعد عشر سنوات. وعندما وافقت الشركات في منتصف ١٩٥٩ على التنازل الفوري بنسبة ٥٠٪، صعدت الحكومة النسبة الى ٦٠٪ في خريف ١٩٥٩، ثم صعّدتها الى ٧٠٪ في ايلول والى ٧٥٪ في تشرين الثاني نفس السنة، وعندما اعلنت الشركات عن استعدادها للتنازل عن ٧٥٪ في عام ١٩٦٠ صعد المفاوض العراقي النسبة الى ٩٠٪ . . ونفس الارتباك وروح المزايدات انطبقت على قضية احتفاظ الشركات بالاراضي للاستثمار، فقد عدلت الحكومة اقتراحها للشركات في ١٩٥٨ انف الذكر وطالبت الشركات بالاحتفاظ بـ ٢٠٪ من الاراضي وان تتنازل عن الاراضي غير المستثمرة بعد اربع سنوات، ثم خفضت الحكومة النسبة الى ١٠٪ واخيرا الى ٢٪ (انظر الملحق رقم ٥ من كتاب الاستاذ عبد اللطيف الشواف "حول قضية النفط في العراق، صفحات ٢٣٢ - ٢٤٣). ان مثل هذا الارتباك والمزايدات السياسية افقد الطابع الجدي للمفاوضات حول اخطر موضوع يخص مصير الامة، واوصلها الى طريق مسدود، دفع العراق بسبب ثمناً باهظاً، حيث كان بالامكان في حالة الوصول الى نتيجة مرضية انشاء قطاع نفطي وطني مواز لقطاع الشركات في الاراضي المتنازل عنها وبمعونة الشركات المستقلة كما اسلفت وبدون اعتراض الشركات الكبرى التي كان بامكانها الاستمرار في مشاريعها التوسعية، الامر الذي لو تم لأصبحت السمة الانتاجية في العراق اليوم لما ينوف عن الستة ملايين برميل في اليوم، ولكان العراق استفاد من قرارات الاوبك في اخذالقطاع الاجنبي لقاء تعويض كما حدث في الكويت والسعودية وغيرها في السبعينات. وقد تكون تلك المعالجات لهذه القضية الحيوية بنظر البعض، مؤشرا لعدم رغبة الحكومة، او بعض اعضاء الوفد العراقي المفاوض، بالوصول الى اتفاق مع الشركات ويصال الامرالى طريق مسدود لاغراض سياسية، وما يعزز هذا الرأي هو الموقف الغريب في المفاوضات كما وصفته المذكرة الواردة في الملحق ٥ من كتاب الاستاذ عبد اللطيف الشواف (ص ٢٤٢) وهي انه بعد ان وافقت الشركات في نيسان ١٩٦١ على التنازل وفق الاسس التي طلبها الجانب العراقي نفسه، وكما امليت عليه في تشرين الثاني ١٩٦٠ (وهي تنازل الشركات فوراً عن ٧٥٪ من المساحات، وتحتفظ بـ ٢٥٪ منها على ان تتنازل عن ٦٠٪ مما احتفظت به بعد مرور سبع سنوات) اثار الوفد مسألة جانبية وصغيرة جداً وهي تلك التي تتعلق

بكيفية احتساب الايجار المطلق في حسابات كلف الانتاج (انظر المصدر نفسه)، مما اوقف المفاوضات بدون ضرورة ودفع بالشهيد عبد الكريم قاسم الى انذار الشركات وتشريع القانون مما كان فيه حتفه. ومن الجدير بالذكر ان الشركات عندما عرضت اخيرا التنازل الفوري بنسبة ٧٥٪ واحتفاظها بـ ١٠٪ من المساحات وكذلك عرضها استغلال الـ ١٥٪ المتبقية مشاركة مع الحكومة، كانت حسبما ورد في كتاب Edith Penrose سالف الذكر ص، ٧١، مستعدة الى التنازل عن جميع الـ ٩٠٪ فوراً. ان ضرراً جسيماً قد لحق البلاد من عدم الاستمرار في التفاوض مع الشركات على الاساس الاخير والذي لو نجحت، لكان كل شيء قد تغير »

ومن غرائب الستراتيجية التفاوضية للجانب العراقي انه في تعامله مع الشركات، اتخذ موقفاً حيالها، كما لو كان مساهمو شركة نفط العراق على قدم واحد، حيث عاملتهم وكانهم يمثلون شركة واحدة، والحال انهم لايمثلون مصلحة واحدة، انما مصالح متناقضة فيما بينها. فهناك شركتان كبريان، اكسون وشركة النفط البريطانية تمتلكان ٤٧,٥ من مجموع اسهم شركة نفط العراق، كانت لهما مصالح كبيرة في ايران والكويت والسعودية وليبيا، ولم يكن لهما مصلحة كبيرة في تطوير الانتاج العراقي، بينما كان لبقية المساهمين الذين يملكون المتبقى (٦٢,٥٪)، وهم شركة النفط الفرنسية وشركة موبل الامريكية وشركة شل الانجلو - هولندية، وكلبنكيان كانت لهم مصلحة مؤكدة في تطوير النفط العراقي، والسبب في ذلك هو ان ما كانت تحصل على الشركتان الكبريان من نفوط خام، في مناطق متفرقة في العالم، وخاصة في الخليج، كان من الكثرة ما يفوق حاجاتهما للخام كما تقررها سعات التصفية والتوزيع التي يملكونها، مما جعلهما في حالة من فائض الخام، عكس المساهمين الاخرين في شركة نفط العراق، والذين يمثلون الغالبية الكبيرة، الذين لهم من سعات المصافي والتوزيع ما يفوق الخام الذي يحصلونه من المناطق التي لهم فيها امتياز، الامر الذي جعلهم في حالة من العجز، للنفط الخام، ولذلك فان شركات "العجز" وهي الشركات الاخيرة، كانت تشتري من شركات "الفائض" وهي الاولى، خام بسعر يفوق ما كان يسمى بالكلفة الضريبية. ولذلك فقد كان من مصلحة هؤلاء زيادة الانتاج العراقي الذي كان بامكانهم الحصول عليه بالكلفة الضريبية وهي الارخص. والغريب في الامر انه بدلاً من ان تستفيد الحكومة من هذه التناقضات في مصالح المساهمين في الامتياز، وان تستعمل الشركات ذات المصلحة المشتركة مع الحكومة في تطوير الانتاج كأداة ضغط على الشركتين الاخريين، عاملت الشركات كلها وكأنها ذات مصلحة واحدة مما اضعف الحليف الطبيعي للحكومة وهي شركات "العجز" المتعطشة للنفط الخام العراقي وقوى الاطراف المتشددة، شركات "الفائض" ذات التخمة بالخام من مناطق اخرى، مما انقلب ضد مصلحة العراق.

ومن سلبيات تلك المفاوضات ايضاً انها انتقلت الى الشارع الذي كان يسيطر عليه اليسار آنذاك، والشارع له غصة وذكريات مؤلمة عن شركات النفط منذ احداث كاورباغي في كركوك سنة ١٩٤٦ وفشل تأميم النفط من قبل مصدق، الامر الذي كان يتطلع الى اجراءات جذرية، دون ان يعرف ما هو ممكن تحقيقه وماهو غير ممكن. وبنقل المفاوضات الى الشارع، فقد المفاوض العراقي حريته في التحرك، وانتهى الامر بان يكون الشارع هو المفاوض. وهذا قد يفسر روح المزايدات التي كانت طابع المفاوضات وبذلك انقلبت أخطر قضية في مصير البلد من فن تحقيق الممكن الى فن تحقيق المستحيل»

ليس "العدو الاجنبي" لوحده

لا اراني بحاجة الى التأكيد هنا، بان المصالح والاطماع الاجنبية كانت ولاتزال، تلعب دوراً كبيراً في مصائب العراق وزعزعة استقراره السياسي وازدهاره الاقتصادي. غير ان السؤال الذي يجب ان يطرح اليوم، وقد انتهى البلد الى الخراب هو هل ان "العدو الاجنبي" وحده هو المسؤول عن مصيبة البلد كما يحلو للبعض قوله. ألم يحن الوقت ان نرجع الى ذاتنا من اجل معرفتها ومعرفة الدور الذي لعبه السياسيون العراقيون انفسهم في اضعاف الكيان السياسي والاقتصادي للبلد مما انتهى فيه اليوم باراذل قومه ولاة عليه. أما آن لنا الوقت ان نرجع الى الوراء لمحاسبة النفس ومعرفة دورنا نحن في المصيبة. ان قضية النفط في العراق كانت احدى البذور الرئيسية للعواصف التي اجتاحت المسرح السياسي العراقي، ان لم تكن اهمها، بعكس ما تطلع اليه الناس صبيحة ذلك اليوم العظيم في تاريخ العراق، ١٤ تموز ١٩٥٨. لقد كان الشهيد عبد الكريم قاسم وطنياً مخلصاً يسعى لتثبيت هوية الامة العراقية ووحدة العراقيين وازدهارهم بقطع النظر الى انتماءاتهم القومية والدينية المذهبية او الطبقية او حتى السياسية. غير انه لم يكن يعرف في امور السياسة والاقتصاد الشيء الكثير، مما جعله يعتمد كلياً على رموز الحركة الوطنية والفكر السياسي والاقتصادي المعارض للحكم الملكي. ولذلك فلايمكن القاء مسؤولية تخلف النفط على عاتقه، وانما على عاتق السياسيين الذي اظهرت الاحداث ان تطلعهم، وهم في المعارضة ايام الحكم الملكي، كان مجرد سقوط النظام دون رؤيا لما سيكون عليه البديل ان هم وصلوا للحكم، تماما كما هو وضع المعارضة اليوم. وفي قضية النفط بالذات، فان غياب الرؤيا للبديل بجانب روح المزايدات السياسية هي التي اوصلت مفاوضات النفط الى طريقها المسدود بحيث بات اصدار القانون رقم ٨٠ هو الطريق الاسهل لعدم تحمل مسؤولية الاتفاق مع الشركات. يروي السيد عبد الله اسماعيل، الذي شهد مفاوضات قاسم النفطية بحكم كونه سكرتيراً للوفد العراقي، في كتابه " المفاوضات العراق النفطية " (ص ٢٩)، انه عندما اظهرت الشركات استعداها لقبول اقتراح الحكومة في قضية التنازل عن الاراضي، وكما املاها لهم عبد الكريم قاسم نفسه، استبشر الزعيم لاستجابة الشركات واوضح عن نيته بالاعلان عن نجاح المفاوضات، الا ان عضوالوفد الاستاذ محمد حديد اوضح ان استجابة الشركات تلك انما هي مسألة ثانوية بالقياس الى المواضيع الاخرى، كمساهمة الحكومة برأس مال الشركة بنسبة ٢٠٪ وقضية الايجار المطلق، الامر الذي لايبرر الاعلان عن نجاح المفاوضات، مما لا يمثل المطالب التي كان الشعب العراقي يأمل في تحقيقها. وقد اوضحنا في التحليل اعلاه، بانه بربط موضوع التنازل عن الاراضي بقضية المشاركة التي لم يكن العراق قادرا على الحصول عليها بمفرده بدون اسناد الاقطار المنتجة الاخرى كما سبق ذكره، او بقضية ثانوية كقضية الايجار المطلق التي كان بالامكان حلها باللجوء الى التحكيم بموجب الاتفاقية، فقد حكم المفاوض العراقي على المفاوضات بالفشل الحتمي مما اضاع الفرصة على العراق في استغلال وتطوير نفطه، ولذلك فان موقفاً كهذا من شأنه ان يثر العجب لاسيما وان يصدر من

احد ابرز الشخصيات العراقية اخلاصاً وثقافة اقتصادية.

وفرصة اخرى اضاعها السياسيون العراقيون للخروج بصناعة النفط من الطوق الذي وضعت فيه، هي عندما تمكنو بمعاونة عدد من ضباط الجيش "الناصريين" من احباط مشروع اتفاقية عام ١٩٦٥ مع الشركات التي فاوضت عليها وزارة النفط لمدة تنوف على المئة والتي تمكنت بموجبها من الحصول على اعتراف الشركات بالقانون رقم ٨٠ وذلك عن طريق إعمال المادة الثالثة من القانون نفسه والتي جوزت للحكومة مضاعفة الاراضي المخصصة للشركات ومقابل تأسيسه شركة مشتركة تمتلك شركة النفط الوطنية ثلث اسهمها وترك الثلثان الى مساهمي شركة نفط العراق.

ان من الانصاف القول بانه في غياب امكانية التأميم انذاك، فان مشروع تلك الاتفاقية كان الطريق الوحيد للخروج من المأزق الذي وقعت فيه صناعة النفط في العراق لان اعتراف الشركات بالقانون كان من شأنه ان يبطل اي ادعاء بحقوق لها على الاراضي المشمولة بالقانون وخارج نطاق الشركة الجديدة، ما كان يشمل اراضي ذات امكانات نفطية هائلة اكتشفت في السبعينات كما ورد ذكرها انفاً، مما كان يسمح لعدد كبير من الشركات المستقلة على الحصول على رخص تحري في العراق، الامر الذي لو تم لقلب هيكل صناعة النفط الوطنية العراقية. وهكذا نجد مرة اخرى مصير البلد يتقرر بأهواء رجال السياسة ونظراتهم الى المصلحة الوطنية من خلال التطلع الشخصي والاوهام والتأثير الخارجي بالنسبة للبعض. وهنا يثار السؤال ، ماهي مسوؤليتنا نحن العراقيين فيما آل اليه البلد ؟

ولايسعني هنا الا ان اشكر الكاتب العراقي الحر المبدع، كنعان مكية، وكتابه الرائع، "القسوة والصمت" الذي يمثل في نظري صفحة جديدة في الفكر العراقي المتعافي الذي ينفض عنه غبار المقولات والايدلوجيات مما ميز الفكر في جيلنا، عندما يدعو الى البحث عن النفس والرجوع اليها ومحاسبتها وتحديد مسؤوليتها في المأساة قبل القاء اللوم على الاخرين، وما اقتبسه عن واحدة من المواهب الفذة التي يزخر فيها العراق، عزيز علي، الشاعر الساخر، والمغني الذي طالما تغنى بالعراق وشخص مشاكله بنفاذ يوشك ان يكون عبقرياً، حين قال في منولوجه الشهير "دكتور" ،

ياناس مصيبة مصيبتنه
نحجي تفضحنا قضيتنه
نسكت تكتلنا علتنه
بعن وين نولي وجهتنه، دلينه يادكتور
دكتور دخلله ودخلك مداوينة، دكتور
داء البينه منه وبينه، دكتور
دتجينه الحمة من رجلينه، دكتور
انطينه العلكم بس شافينه

اما آن لنا نحن معشر من نسمى انفسنا بالمثقفين العراقيين، ان نبحث عن العلقم الذي بحث عنه عزيز علي منذ اكثر من نصف قرن، لشفاء جروحنا في الروح والنفس قبل جروح الجسد العميقة التي خلفها لنا صدام ورهطه ؟!

دكتور الجسم آمعافه
مابي فد مرض نخافه
العله علة الروح
مجروحة بسبع جروح
لو تكدر تداوي جروح . . . الخ ■

تطور انتاج وحصة النفط العراقي في الخليج

b/d = الف برميل باليوم

	Iraq		Iran		S.A		Kuwait		Total
	b/d	% share	b/d	% share	b/d	% share	b/d	% share	b/d
1935	78.1	33.23	156.9	66.77	0	0.00	0	0.00	235.0
1939	85.5	27.55	214.1	68.98	10.8	3.48	0	0.00	310.4
1945	100.1	19.40	357.6	69.29	58.4	11.32	0	0.00	516.1
1947	103.0	12.59	424.7	51.89	246.2	30.08	44.5	5.44	818.4
1951	180.8	9.76	349.6	18.86	761.5	41.09	561.4	30.29	1853.3
1955	697.0	22.44	328.9	10.59	976.6	31.44	1103.6	35.53	3106.1
1960	972.2	19.27	1067.7	21.16	1313.5	26.03	1691.8	33.53	5045.2
1961	1007.1	18.57	1202.2	22.16	1480.1	27.29	1735.0	31.99	5424.4
1966	1392.2	16.17	2131.8	24.76	2601.8	30.22	2484.1	28.85	8609.9
1971	1694.1	11.93	4539.5	31.97	4768.9	33.59	3196.7	22.51	14199.2
1974	1970.6	10.36	6021.6	31.66	8479.7	44.59	2546.1	13.39	19018.0
1979	3476.9	18.62	3167.9	16.96	9532.6	51.04	2500.3	13.39	18677.7

المصدر ، النشرات الاحصائية السنوية لمنظمة الاوبك

شركات النفط الغربية مستمرة في التفاوض مع العراق

الحياة (١ تموز ١٩٩٢)- لندن، من ماريا كيلماس، قال مديرو شركات نفطية ان العقود غير الرسمية بين الحكومة العراقية وشركات النفط الغربية الراغبة في الاستثمار في العراق فور رفع العقوبات الاقتصادية عنه لم تتأثر بالغارات الجوية التي شنتها القوات الامريكية على بغداد في أواخر شهر حزيران.

واشارت مصادر صناعية موثوق بها ان شركة "شل" وشركة "الف" الفرنسية و "أجيب" الايطالية عقدت اتفاقات غير رسمية مع العراق، وان شركة "براس بترو" المتفرعة عن مجموعة "بتروبراس" البرازيلية وكذلك شركة "توتال" الفرنسية لا تزالان تتفاوضان ايضا مع الحكومة العراقية.

واصبحت هذه المفاوضات بين الشركات الغربية والحكومة العراقية التي كانت تتقدم وتتوقف منذ تشرين الاول ١٩٩١ امراً مقبولا في صناعة النفط العالمية على رغم وجود شرط يمنع الشركات من عقد اتفاقات رسمية او القيام باي عمل مالم ترفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق.

وتوقفت الشركات الامريكية التي بدأت المحادثات مع العراق مطلع ١٩٩٠ عن التفاوض مع الحكومة العراقية بسبب المضاعفات القانونية التي تواجهها في الولايات المتحدة الامريكية.

وقال احد مديري شركات النفط البارزين "انا ذاهب الى بغداد قريباً". ومثل كثير من نظرائه في الصناعة النفطية كان هذا المسؤول قابل مسؤولين عراقيين في عمان وقد لهم اقتراحات اولية حول تطوير الحقول النفطية في العراق علما ان الضربة الجوية الامريكية على بغداد لن تؤثر في رحلته المزمعة الى العاصمة العراقية.

وقال هذا المسؤول، "نحن في الصناعة النفطية لاتعنينا هذه الغارات الجوية الا اننا نلاحظ ان العراق يتصل بالشركات الغربية لاسباب سياسية مستخدما قطاع النفط وسيلة لفتح قنوات اتصال مع الحكومات الغربية". ولكن كانت هناك اصوات معارضة في صناعة النفط، اذ وصف احد المديرين المقيمين في لندن التصرفات الامريكية بانها "عقبة".

والسبب الذي يجذب الشركات الغربية للعمل مع العراق هو امتلاك العراق احتياطات نفطية لم تكتشف بعد، علما ان نصف مساحة البلاد لم يجر الكشف عليها بعد. ويدعي مسؤولون حكوميون من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق في اسيا الوسطى ان بلادهم قد تتحول بفعل استثمارات شركات النفط الغربية الى "كويت ثانية" وان في بحر قزوين من الاحتياطات النفطية اكثر مما في السعودية. الا ان خبراء الصناعة النفطية يدحضون هذه المزاعم بناء على اسس جيولوجية.

واشار هؤلاء الى ان المنطقة التي تضم العراق وغرب ايران والسعودية والكويت تجعل مناطق النفط الاخرى في العالم تبدو شاحبة بالمقارنة. ومهما يكن، هناك اعتقاد سائد في صناعة النفط فحواه انه نظراً الى ان الكويت تستعجل انتاج النفط فان ذلك يلحق ضرراً بصناعة النفط في المدى الزمني البعيد على رغم ان المسؤولين الكويتيين ينفون هذه الادعاءات.

وقد يكون انتاج العراق من النفط حاسماً في المدى البعيد، ولهذا السبب تحاول شركات النفط في الوقت الحاضر وضع استراتيجية طويلة للاستثمار في العراق على رغم عدم وجود علامات تدل على ان عقوبات الامم المتحدة سترفع. الا ان مديري الشركات المعنية يقولون انهم مستعدون للانتظار عشرات السنين اذا لزم الامر.

وترى هذه الشركات فرصا كبيرة في العراق لاستخراج نفط بكلفة رخيصة نسبيا الا ان ما يقلل وهج هذه الفرص هي الضريبة العالية التي تفرضها الحكومة العراقية، علماً ان الشركات تتفاوض في الوقت الحاضر مباشرة مع الحكومة العراقية من دون وسطاء.

والصفقة التي تقدمها الحكومة العراقية الى شركات النفط الغربية هي مجالات الاستثمار المكلفة، ومنها عمليات استخراج الاحتياطات النفطية، وبناء شبكات جديدة من الانابيب. وفي المقابل ستختار الشركات المستثمرة المنطقة التي تجدها مناسبة لاستخراج النفط الخام الخفيف.

وسمح للشركات التي عقدت اتفاقات غير رسمية مع العراق بأخذ معلومات تقنية عن مناطق مختلفة في العراق بغية النظر فيها الامر الذي سيعطي هذه الشركات وقتا لامعان النظر في المشاريع تفادياً لاعتماد قرارات سريعة عند رفع العقوبات عن العراق.

وقالت مصادر في صناعة النفط ان نتيجة الدراسات التي ستجريها الشركات بناء على هذه المعلومات التقنية لن تسلم الى الحكومة العراقية الا حين ترفع العقوبات عن هذا البلد، مضيفة ان مفاوضات الشركات الغربية مع العراق لاتعد خرقاً لاجراءات منظمة الامم المتحدة.

وكان العراق اعلن للمرة الاولى عن رغبته في دعوة شركات النفط الغربية مجددا في المؤتمر العالمي للنفط في تشرين الاول ١٩٩١ في العاصمة الارجنتينية بوينس ايرس. وقال المسؤولين العراقيون في حينه ولايزالون يرددون ان "كل الخيارات مفتوحة" بالنسبة للبنود القانونية والضرائبية الخاصة بأي صفقة في المستقبل.

وقد تكون الضرورة الاقتصادية لفتح قطاع النفط امام الشركات الغربية المستثمرة الموضوع الاول الذي يوافق عليه معظم المسؤولين في الحكومة العراقية ومعظم المعارضين العراقيين لنظام بغداد.

والمناطق التي ستفتح لمشاركة الشركات الغربية هي :

- اربعة حقول نفطية كبيرة في جنوب العراق، حقل مجنون وحقل القرنة وحقل حلايا وحقل نهر عمر وهذه كلها تنتظر عمليات التطوير.
- منشآت جيولوجية معروفة تمت عليها الاختبارات الا انها لم تقيم.
- مناطق مكتشفة بالكامل.
- مناطق عذراء

ولم يكن دخول شركة "بترو براس" البرازيلية أمراً غير مستبعد اذ ان هذه الشركات كانت اكتشفت حقل مجنون عندما كانت تعمل بموجب عقد خدمات لشركة النفط الوطنية.

ويقع هذا الحقل الى الشمال من مدينة البصرة قرب الحدود العراقية مع ايران، ويقدر احتياطه بين بليونين الى ثمانية بلايين برميل كما يضم احتياطات اضافية. وهناك مفاوضات بين الحكومة العراقية وشركة "توتال" الفرنسية حول امكانية استخراج ٧٠٠ الف برميل في اليوم.

وستكون للشركات الاوروبية والامريكية اللاتينية وشركات الشرق الاقصى امتيازات اكثر مما سيكون للشركات الامريكية في المستقبل. وفي العامين الماضيين اجتمع مسؤولون من شركات النفط الامريكية الكبيرة والصغيرة مع مسؤولين عراقيين في عمان، الا ان المضاعفات القانونية في الولايات المتحدة حول هذه المفاوضات جعلت كثيرا منهم يوقف المحادثات مع العراق. ■

الامم المتحدة تعلن القضاء على البرنامج النووي العراقي

اف ب. رويتر - ١ تموز ١٩٩٣

قال مفتش نووي كبير يعمل مع الامم المتحدة بعد ان انهى مهمة في العراق استغرقت خمسة ايام، الاربعاء ٦/٣٠، انه تم "القضاء نهائيا على البرنامج النووي العراقي" الذي كلف بلايين الدولارات وان جهود المنظمة الدولية في المستقبل ستتركز على التأكيد من عدم امكانية احيائه مرة اخرى.

وقال روبرت كيلي كبير المفتشين النوويين في العراق قبل مغادرته بغداد الى البحرين "لقد تم تدمير جهود قيمتها بلايين الدولارات لذلك نحن نقول ان البرنامج الذي كان موجوداً قبل الحرب قضى عليه".

اضاف "انت تحتاج الى يورانيوم وتحتاج الى مخصبات والى مكان تصنع فيه القنبلة. وقد تم تدمير كل المنشآت الحساسة. واقعيا تم تدمير كل المعدات الحساسة التي كانت موجودة في تلك المنشآت".

وقال كيلي "ان الحكومة الامريكية تتبنى وجهة النظر هذه نفسها".

وقال انه على رغم ان العراق انفق بلايين الدولارات، كان برنامجه في مرحلة "بدائية جدا". وذكر ان الجهود ستتركز في المستقبل على التأكد من التزام العراق تعهده بعدم بدء البرنامج من جديد.

وفي السياق ذاته، اكد مسؤول امريكي رفيع المستوى ان حرب الخليج وبعثات التفتيش الدولية "قضت" على مساعي العراق لانتاج اسلحة نووية.

وقال مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية العسكرية روبرت غالوتشي في كلمة امام اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية في مجلس النواب الامريكي ان "البرنامج (النووي العراقي) اصبح في الحضيض". بيد انه اقر بانه "قد يكون هناك ما هو مخبأ ولايمكن العثور عليه".

رويتر، اف ب. (الجمعة ٢ تموز ١٩٩٣)، قال الخبير النووي في وكالة الطاقة النووية الدولية بوب كيلي اول امس الاربعاء ان عقوبات الامم المتحدة على العراق يجب ان لاتبقى اذا كان السبب الوحيد لذلك هو الحاجة لعمل مزيد لازالة برنامجه النووي"

واضاف الخبير الامريكي " من وجهة النظر الفنية فاننا نعتقد انه لايوجد الكثير للكشف عنه" وان البرنامج النووي العراقي "سوي بالارض بواسطة القنابل وعمليات التفتيش". لكنه اكد ان "انشطتي ينبغي الا تستخدم كذريعة للابقاء على العقوبات"

استمرار قدرة العراق على صعيد الاسلحة التقليدية

رويتر، اف ب. (الجمعة ٢ تموز ١٩٩٣) - افاد تقرير للجنة الفرعية للأمن الدولي في مجلس النواب قدمه النائب توم لانتوس (ديمقراطي من كاليفورنيا) ان العراق تمكن من اعادة بناء ٨٠ في المئة من قدراته على صناعة الاسلحة كما اعاد بناء شبكته السرية للتزود بالاسلحة في اوربا وسائر انحاء العالم.

وضاف التقرير ان العراق ينتج دبابات من طراز "تي - ٧٢" وقذائف وصواريخ قصيرة المدى في اكثر من ٤٠ مصنعا للاسلحة. ومن ناحية ثانية تمكن العراق وفق التقرير، من اعادة تشغيل معظم دباباته البالغ عددها ٢٥٠٠ دبابة قتالية وطائراته البالغ عددها ٢٥٠ طائرة التي لم تدمر خلال الحرب.

وأكد التقرير ان "العراق استخدم كل موارده في اعادة بناء مصانع الاسلحة غير مكترث بالعقوبات الدولية". واضاف "وبالتالي فان العراق قد يعود ليصبح القوة العسكرية المهيمنة في المنطقة في مدى قصير".

ايران تفشل في الاتفاق مع اكراد العراق لتأمين الحدود

اربيل - اف ب (١٩٩٣/٧/١٩) ، علم من مصدر كردي ان وفدا رسميا ايرانيا غادر السبت (٧/١٧) منطقة كردستان العراقية من دون التوصل الى اتفاق مع المسؤولين في الفصائل الكردية العراقية حول مسألة امن المناطق الحدودية.

وافاد المصدر نفسه ان القادة الاكراد رفضوا طلبا تقدمت به طهران لوضع حد لنشاطات المعارضين الاكراد الايرانيين المتمركزين في شمال العراق. واضاف المصدر نفسه "لا يمكننا القبول بان يملى علينا احد كيف نتعامل مع المعارضة الكردية الايرانية في منطقتنا. "

يشار الى ان حزبين من المعارضة الكردية الايرانية لهما قواعد في شمال العراق هما الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني والحزب الشيوعي. واضاف المصدر ان الوفد الايراني المؤلف من مسؤولين سياسيين ومن جهاز الاستخبارات الايراني اعلن انه سيعود الى كردستان العراق لمتابعة المحادثات بعد ان يجري مشاورات في طهران.

وكان الوفد الايراني وصل الثلاثاء الماضي الى اربيل واجرى محادثات مع الزعيمين الكرديين العراقيين، مسعود البرزاني وجلال الطالباني. واوضح المصدر ان المباحثات جرت في "جواء بناءة" الا عندما تم بحث مسألة الامن في المناطق الحدودية.

الجالية العراقية واللجوء في بريطانيا

أعداد المنتدى العراقي ـ ١٩٩٣

1 - صدر عن مجلس اللاجئين البريطاني Refugee Council تقريرا احصائيا مفصلا عن طلبات اللجوء في بريطانيا من عام 1982 وحتى بداية عام 1992. وتتضمن الاحصائيات جردا للمعاملات المقدمة، حالات القبول، الحالات الخاصة، حالات الرفض الخ. وحسب البلد الاصلي لطالب اللجوء. ونطرح بدورنا مختصرا لهذه الاحصائيات مع بعض المقارنات فيما يتعلق بطالبي اللجوء العراقيين.

2 - ولاعطاء فكرة متكاملة للجالية العراقية اضفنا الاحصائيات المتوفرة عن نشاطات المنتدى في متابعة اعمال اللاجئين والوافدين الى بريطانيا

3 - من الضروري ملاحظة ان الاحصائيات تتعلق فقط بطلبات اللجوء ولا تشمل جميع الوافدين الى بريطانيا والذين يستطيعون البقاء والاقامة باشكال متعددة اخرى.

ASYLUM APPLICATIONS 1982-1992
ALL APPLICATIONS

	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
APPLICATIONS GRANTED REFUGEE STATUS	1675 38.72%	1112 25.52%	634 16.20%	835 15.11%	509 10.55%	406 7.79%	910 17.99%	2910 20.56%	960 4.39%	405 0.91%	
APPLICATIONS GRANTED EXCEPTIONAL LEAVE TO REMAIN	286 6.61%	927 21.27%	777 19.86%	2115 38.27%	2663 55.11%	2133 40.92%	2160 42.70%	5621 39.71%	2400 10.98%	1910 4.3.00%	
APPLICATIONS FOR ASYLUM REFUSED	858 19.83%	817 18.75%	548 14%	698 12.63%	682 14.11%	744 14.27%	508 10.04%	957 6.76%	710 3.25%	2415 5.43%	
TOTAL APPLICATIONS	4326 100.00%	4358 100.00%	3913 100.00%	5526 100.00%	4832 100.00%	5213 100.00%	5059 100.00%	14155 100.00%	21865 100.00%	44460 100.00%	6660
APPLICATIONS WITHDRAWN			175	201	164	200	281	350	360	500	
OUTSTANDING APPLICATIONS (CUMULATIVE)			3610	5060	6080	7660	8650	12240	29870	69500	

IRAQI APPLICATIONS

	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
APPLICATIONS GRANTED REFUGEE STATUS	61 22.51%	65 21.81%	55 15.80%	108 30.86%	56 20.82%	23 7.06%	17 5.63%	105 50%	93 10.45%	35 3.83%	
APPLICATIONS GRANTED EXCEPTIONAL LEAVE TO REMAIN	21 7.75%	43 14.43%	65 18.68%	155 44.29%	162 60.22%	122 37.42%	155 51.32%	375 178.57%	130 14.61%	75 8.20%	
APPLICATIONS FOR ASYLUM REFUSED	76 28,04%	55 18.46%	30 8.62%	24 6.86%	76 28.25%	62 19.02%	26 8.61%	10 4.76%	10 1.12%	15 1.64%	
TOTAL IRAQI APPLICATIONS	271 100.00%	298 100.00%	348 100.00%	350 100.00%	269 100.00%	326 100.00%	302 100.00%	210 100.00%	890 100.00%	915 100.00%	310

NOTE: FIGURES FOR 1992 ARE FOR THE FIRST FOUR MONTHS ONLY

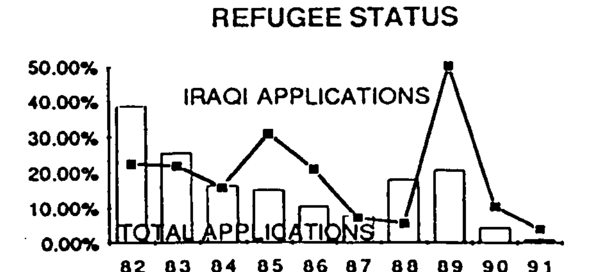
4 - تراوحت طلبات اللجوء في بريطانيا بين اربعة الاف وخمسة الاف طلب سنويا ولكنها بدأت بالارتفاع المفاجيء منذ عام 1989 حتى وصلت لكثر من (44) الف طلب عام 1991. وبسبب القوانين الجديدة يتوقع ان تهبط الطلبات خلال السنوات المقبلة. ففي عام 1992 يتوقع ان يصل عدد الطلبات الى 21.553 طلبا.

5 - مع هذا تبقى بريطانيا متخلفة في مجال استقبال اللاجئين قياسا الى الدول الاوربية الاخرى. وحتى اذا اخذ عام 1991 بنظر الاعتبار ، حيث عدد الطلبيات وصل قمته فان بريطانيا استقبلت معدل لاجئا واحدا لكل 1.277 شخص بينما استقبلت سويسرا معدل لاجئا واحدا لكل 158 شخص.

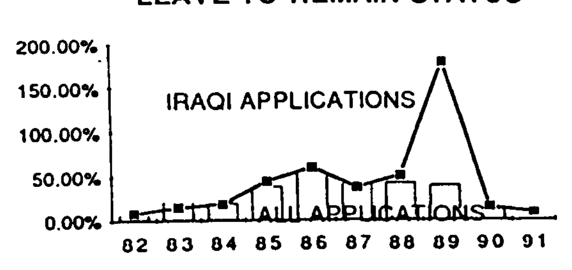
	معدل النفوس الى كل لاجيء
سويسرا	158
المانيا	303
السويد	314
النمسا	362
بلجيكا	652
هولندا	689
النرويج	919
الدنمارك	1.106
فرنسا	1.205
بريطانيا	1.277

6 - ارتفعت معدلات طلبات اللجوء من قبل العراقيين ثلاث اضعاف خلال 1990 و1991 قياسا الى معدلاتها خلال الفترة من 1982-1989 حتى اصبح العراقيين خلال عام 1992 يحتلون المقعد التاسع ضمن المجموعات الرئيسية المقدمة على اللجوء في بريطانيا بعد بوغسلافيا، الباكستان، غانا، الهند، سري لانكا، تركيا، صوماليا وزائير.

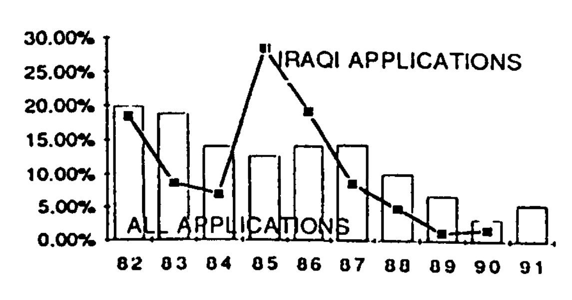
% APPLICATIONS GRANTED REFUGEE STATUS



% APPLICATIONS GRANTED LEAVE TO REMAIN STATUS



% APPLICATIONS REFUSED



7 - وصل مجموع الطلبات من العراقيين الى 4189 للفترة 1982 و 1991 وهي تمثل نسبة 3.7٪ من مجموع الطلبيات المقدمة في بريطانيا كما وصل عدد الطلبيات خلال الاشهر الاربعة الاولى من عام 1992 الى (310) طلبا. اي بنسبة 4.65٪ من مجموع المعاملات المقدمة لنفس الفترة.

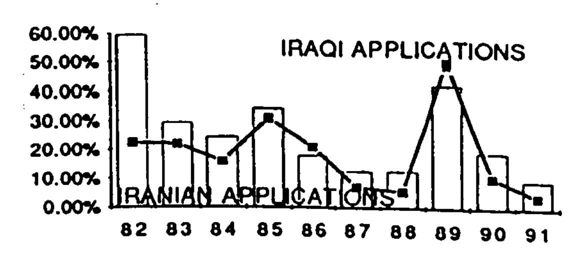
8 - شهدت الفترة في منتصف الثمانينات والفترة منذ 1989 تحسنا في النسب المئوية للعراقيين الذين منحوا صفة لجوء او صفة اقامة لاسباب طارئة قياسا الى النسب المئوية العامة لعموم المقدمين على لجوء في بريطانيا. ومن الطبيعي فان نسب رفض طلبات اللجوء كانت اقلها في هذين الفترتين.

9 - يتضح من دراسة لحصائيات 1990 بان عدد طلبات العراقيين الذين منحوا صفة لجوء او صفة اقامة لاسباب اضطرارية كانت اعلى بالنسبة للذين قدموا طلب اللجوء في نقطة دخولهم الى بريطانيا (المطارات الخ) قياسا الى اولئك الذين قدموا طلبهم بعد دخولهم بريطانيا.

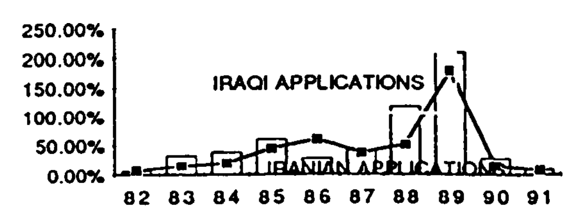
	الطلب في نقطة دخول بريطانيا	الطلب بعد دخول بريطانيا	العدد الكلي
منحوا صفة لجوء	(70٪) 35	(30٪) 15	50
منحوا صفة اقامة لاسباب طارئة	(76.9٪) 100	(23.1٪) 30	130
رفضت طلباتهم	(100٪) 10	صفر	10

(ملاحظة: ان العدد الكلي للذين منحوا صفة لجوء مع عوائلهم كان (90) لسنة 1990. العدد اعلاه يمثل عدد الطلبيات وليس عدد الاشخاص).

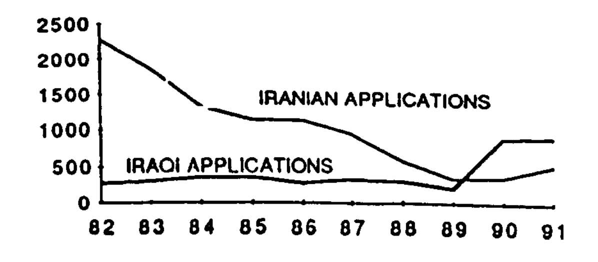
% APPLICATIONS GRANTED REFUGEE STATUS



% APPLICATIONS GRANTED EXCEPTIONAL LEAVE TO REMAIN STATUS



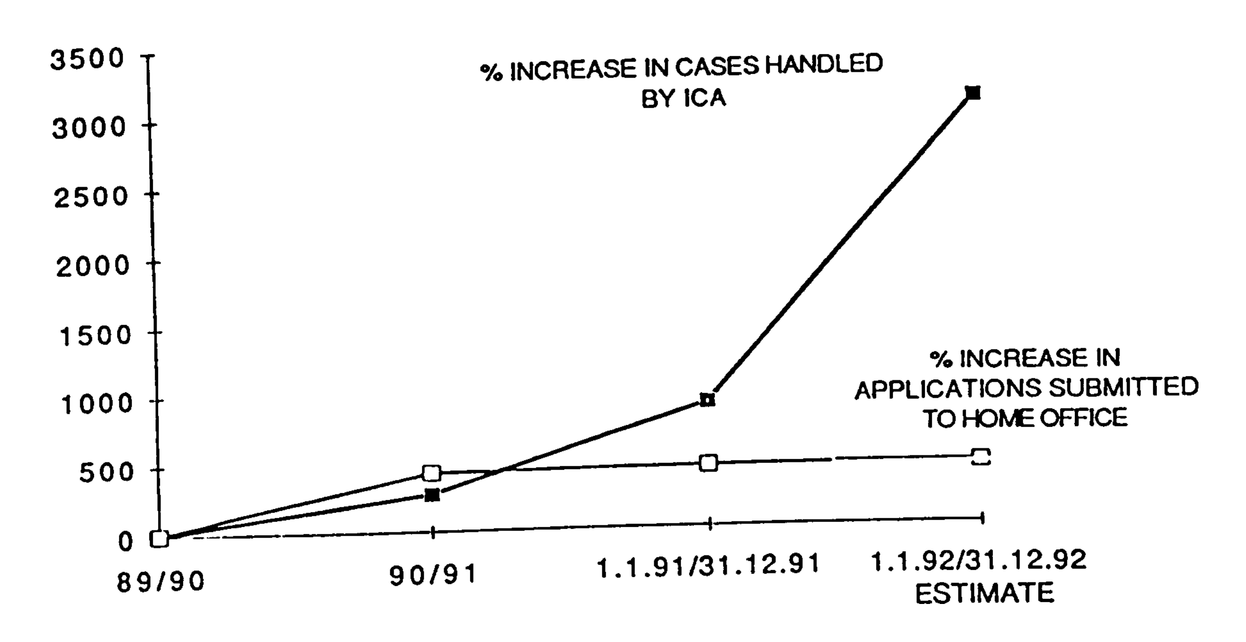
TOTAL IRANIAN AND IRAQI APPLICATIONS



10- بالنظر لتشابه الظروف والفترات الزمنية التي دعت الايرانيين والعراقيين على التوافد الى بريطانيا فان المقارنة السريعة لنسب منح صفة لجوء او صفة اقامة لاسباب طارئة تظهر انها اعلى بالنسبة للايرانيين خلال الفترة من 1982 الى 1992. عدا فترة 1989 حيث ارتفع عدد الطلبات العراقية التي منحت صفة لجوء. ان البيانات التوضيحية اعلاه تبين بوضوح المعاملة المتميزة التي تعامل بها الجالية الايرانية.

11- الجداول اعلاه تبين ايضا القفزة الكبيرة في عدد طلبات اللجوء العراقية منذ 1990 بالوقت الذي بدأت به الطلبات الايرانية بالهبوط.

COMPARATIVE ANALYSIS OF % INCREASE IN CASES HANDLED BY HOME OFFICE AND ICA



12- لقد كان دور المنتدى العراقي متميزا في مجالات تقديم النصح والارشاد للاجئين والوافدين الجدد وفي متابعة طلبات اللجوء والاقامة. ففي عام 1992 مثلا، وعدا المئات من الاستشارات والنصائح والتوجيهات ساهم المنتدى في تقديم ومتابعة. (291) طلبا للجوء من اصل عدد كلي للطلبيات العراقية المقدمة الى وزارة الداخلية والتي لا يتوقع ان تتجاوز (900) طلبا خلال نفس السنة. (وصل عدد طلبات التقديم على اللجوء الفعلية من قبل العراقيين خلال الاربع اشهر الاولى من عام 1992 الى (310) طلبا). بهذا يكون المنتدى العراقي قد ساهم بتقديم المساعدة الى اكثر من 32٪ من مجموع المقدمين على للجوء عام 1992.

13- كانت مساهمة المنتدى العراقي في مجالات اللجوء والاقامة عام 1922 كالتالي:

- معاملات قدمت في المطار وتبناها المنتدى	19 طلبا
- تقديم على لجوء من خلال المنتدى العراقي	44 طلبا
- متابعة معاملات قدمت مباشرة الى وزارة الداخلية	128 طلبا
- معاملات احالها المنتدى الى المحامين	100 طلبا

	291
- معاملات تميز على قرار وزارة الداخلية	16 طلبا
- معاملات وثائق سفر	14 طلبا

14- لا تتوفر احصائيات تفصيلية عن المعاملات التي تابعها المنتدى العراقي للسنين قبل 1992 ولكن الخط البياني لتزايد عدد المعاملات ومتاعبة طلبات اللجوء وتقديم النصح والمشورة تبين بوضوح اولا تزايد الخدمات التي يقدمها المنتدى العراقي الى الجالية وثانيا تزايد التفاف الجالية حول المنتدى. (اعتمد الخط البياني سنة 1989 كسنة الصفر).

المنتدى العراقي
شباط 1993

قراءة في الخطاب السياسي الاعلامي العربي
نقد الاعلام الاردني

نشرت "صحيفة الجماهير" (١ نيسان،١٩٩٣) الناطقة باسم الحزب الشيوعي الاردني، مقالاً للكاتب أحمد جرادات تحت عنوان ، أيام هزت الاردن . . الهتاف والخرافة في حرب الخليج" جاء فيه ،

ليس من باب المبالغة القول بأن الحدث الكبير الذي بدأ في الثاني من آب عام ١٩٩٠، وهو تأريخ دخول القوات العراقية الكويت وما أعقبه من عدوان امريكي اطلسي على العراق واحتلال الخليج، حدث هز الاردن من اساسه . .

ومنذ ذلك التاريخ حتى اليوم، دبجت مقالات وقدمت تحليلات وألفت كتب يصعب حصرها، . . . اما انا فسأتناول جانباً من جوانب صدى الحرب في الاردن قلما طرقه الكتاب والصحفيون فيما اعلم، ويتعلق بالهتافات والخرامات التي طغت على الشارع الاردني ايام الحرب. . .

بعد طول غياب، اطل من جديد شعار الوحدة العربية، وهو بلاريب يعبر عن هدف عزيز دفين في اعماق الجماهير ايقظه صدام حسين ولقى استجابه وتأييد عظيمين من قبل الجماهير الشعبية - المثقفين والاحزاب السياسية. ولقد رأت الجماهير في صدام حسين ذلك "المستبد العادل" المرغوب والديكتاتور المناسب المطلوب في تلك المرحلة. كما رأت القوى السياسية فيه "بسمارك" العرب الذي يريد ان يقودهم الى جنة الوحدة بالسلاسل، لان انظمة "سايكس-بيكو" لن تتوحد بالاتفاق، اذ وجدت لتبقى، ويبقى العالم العربي مجزءاً والوحدة تتحقق هذه المرة بالفعل - على يد صدام- لابالقول، كما حدث على يد عبد الكريم قاسم مثلا، والخطوة الاولى على الطريق تبدأ "بعودة الفرع الى الاصل" "الكويت الى العراق".

نفط العرب للعرب . . ونيجي نقسم القمر

الى اهدافه المعلنة، اضاف صدام حسين هدفا خليقا بالتأييد، اذ ربط بين دخول الكويت والتنمية العربية، أثار قضية الاغنياء والفقراء في الامة، وان لفقراء الامة حقاً في أموال أغنيائها، فاعتقدت الجماهير، ومعها المثقفون والقوى السياسية ان صداماً اذا استقبل من امره ما استدبر، سوف يضع يده على اموال الاغنياء العرب المتخمين بالنفط، ويوزعها على الفقراء الظامئين له، فارتفع الهتاف "نفط العرب للعرب" وازدهرت الامال وجمعت الرغبات في الاطاحة بمشايخ الابار جميعهم وتخليص الامة من العمالة والفجور والثراء الاستفزازي، فأضيف هتاف آخر في الشارع الاردني "ياخاين الحرمين، جايلك صدام حسين" كما ظهرت نكات وأغان شعبية بهذا المعنى. ومنها - على سبيل المثال- نكته تقول بان الرئيس صدام حسين هاتف أمير البحرين ذات مرة، ولما عرف الاخير المتحدث على الجانب الاخر، قال بهلع واستكانة "انا محافظ البحرين سيدي الرئيس" وفي الاعراس الشعبية حورت النسوة أغنية "وليد توفيق" الشهيرة "تيجي نقسم القمر . . الى تيجي نقسم الخليج انا نص وانت نص. . ونرسم على البترول صدام حسين وبس".

بالكيمياوي ياصدام . . وتحرر فلسطين

لا يخفى على أحد مدى تعلق الجماهير العربية بالقضية فلسطين، وعمق العداء المقدس الذي تكنه لاسرائيل والصهيونية، وقد تعلقت الجماهير الاردنية بشعار التحرير بقدر تعلقها بالهدف نفسه، وصار حماسها لمن رفع الشعار بقدر حماسها للتحرير نفسه، وعليه، فانها عندما اعلن صدام بانه سوف يحرق نصف اسرائيل بالكيمياوي المزدوج، خرجت الجماهير الى الشوارع تهتف "بالكيمياوي ياصدام. . . لاتخلي شامير ينام". وعندما سقطت صواريخ سكود (او الحسين والعباس) على مواقع اسرائيلية، وان لم تكن تحمل رؤوساً كيمياوية هللت الجماهير وكبرت بانتظار المزيد منها حاملة رؤوساً كيمياوية وبيولوجية ونووية، ونولد لديها شعور بأن ساعة التحرير قاب قوسين او ادنى، وان العد العكسي لوجود اسرائيل قد بدأ.

ياعروبة . . وياإسلام . . ويامحلى النصر بعون الله

بتوشيح علم بلاده بكلمتي "الله اكبر" بعد تذييل خطاباته وبياناته بعبارة "يامحلى النصر بعون الله" أزال الرئيس صدام حسين أخر عنصر تردد لدى الجماهير المسلمة وقضى على ادنى أثر لتحفظ قسم منها ازاء التأييد المطلق له، فقد حرك الشعور القومي واحدث مدا عربيا في الشارع كان ينقصه بعد آخر عميق في وجدان المسلمين، الا وهو البعد الديني، فجاءت "الله اكبر" على العلم العراقي لتقطع قول كل خطيب، اذ وجد كل فرد في صدام الجانب الذي يؤيده من اجله، فالتفت الجماهير الاردنية حوله وسارت موحدة خلفه، وهتفت "بغداد تنادي عالشام. . باعروبة ياإسلام" ها قد دخل الاسلام والعروبة في رباط طوعي رائع وظن الجميع تقريبا انهما سينجبا مولوداً اكثر روعة . . النصر المؤزر.

هكذا حلت الهتافات محل الاهداف، او ربما اشغل الهتاف المكان بأكمله، ولم يبق للاهداف متسع، او هكذا خطط للامر.

الموقف المصري من بغداد ـ تهديد العراق للمنطقة "أمر مبالغ فيه"

القاهرة - الحياة (١٩٩٣/٧/٧) ، نفى مسؤول مصري رفيع المستوى في تصريح لـ "الحياة" أجراء الولايات المتحدة اتصالات مع مصر في شأن ما وصف بانه "تأمين غطاء سياسي لتوجيه ضربة عسكرية الى العراق". وجدد تأكيده ان مصر "ترفض ارهاب الافراد وارهاب الدول، وترى ان المنطقة لا تحتاج الى توتير الاجواء لان لديها ما يكفيها". وقال ان محاولات فرض تصور بأن العراق لايزال يشكل مصدر تهديد للمنطقة "أمر مبالغ فيه". وتحدث المسؤول المصري للمرة الاولى عن "ضرورة عودة العراق الى الصف العربي من منطلق ضرورات الامن القومي وتوازن القوى العربية مع اطراف اقليمية غير عربية تشكل احد مصادر تهديد هذا الامن". واضاف ان القاهرة في الوقت نفسه ترى ان هذه العودة يمكن ان توضع في اطار شروط تمثل ضرورات المصالحة العربية في الوقت الراهن. ورأى ان المبادرة التي طرحها الامين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد والتي تستند الى مبدأ "المصارحة قبل المصالحة" خطوة اولى نحو تحقيق ضمانات للامن.

البيان التأسيسي للمنظمة الماركسية العراقية

ايها الشعب العراقي

منذ وصول الطبقة البرجوازية الى الحكم في ثورة ١٩٥٨ وحتى الان وشعبنا يعاني مختلف صنوف الشدائد والمحن من الانقلابات العسكرية والحروب الاهلية والنزاعات الطائفية والقومية وقطارات الموت وحمامات الدم وصنوف الارهاب الوحشية التي لايدرك فظاعتها احد سوى العراقيين انفسهم.

لقد تكللت هذه المحن بعودة حزب البعث الفاشي الى الحكم سنة ١٩٦٨ بالمشاركة الفعلية لعملاء الاستعمار من امثال عبد الرزاق النايف وابراهيم الداود، وقد غالى هذا الحزب في تصعيد الحرب الدائرة ضد شعبنا الكردي المنكوب بمساهمة فعالة وصريحة للحزب التحريفي لعزيز محمد وبهاء الدين نوري وعزيز الحاج وغيرهم من خونة الحركة الشيوعية، مستخدما الاسلحة السوفياتية طبقا لمعاهدة ستراتيجية وقعها مع التحريفية البريجنيفية. ثم وسع هذا الحزب نطاق جرائمه حين اعتدى على الشعب الايراني واستمر في حربه ما يقارب عقداً من السنين للدفاع عن المصالح الاستعمارية وشيوخ الخليج. ولم تتوقف تلك الحرب الا بعد قتل مليون عراقي وايراني وجرح عدة ملايين آخرين وبعدما افلست خزينة الدولة ووقعت تحت وطأة ديون تقدر بمائة مليار دولار، الامر الذي حث صدام حسين على احتلال الكويت مفسحاً بذلك المجال للاستعمار الانكلو-امريكي-الفرنسي لاحتلال المنطقة كلها وشن حرب اجرامية على الشعب العراقي وقتل ربع مليون منه وتحطيم البنية الاقتصادية للعراق ثم مواصلة فرض الحصار الاقتصادي على شعبنا المبتلى. ان الآلام التي ينالها شعبنا من هذا الحصار تزداد من يوم الى اخر نتيجة قصف شعبنا بالصواريخ الامريكية بحجة اجبار مجرم الحروب صدام حسين على الرضوخ لكل مطاليب سيده الامريكي دون قيد او شرط، بعد ان فسح هذا المجرم المجال للاستعمار الامريكي للاخلال بالسيادة الوطنية وتقسيم العراق والسيطرة الكلية على سمائه حيث تخترقه الطائرات والصواريخ يومياً بدون انذار.

وكنتيجة متوقعة لسقوط التحريفية العالمية في الاتحاد السوفيتي واوربا الشرقية فقد الحزب التحريفي لعزيز محمد سنده المالي فانخرط في حكومة اربيل التي فرضها الاستعمار الامريكي على شعبنا الكردي مستخدما عملاءه المزمنين من امثال مسعود البارزاني وجلال الطالباني، اولئك الذين شاركوا شاه ايران سنة ١٩٦١ في الانقضاض على شعبنا بغية ارضاخه للسيطرة الاستعمارية المباشرة. انهم الان يتاجرون بمشيئة شعبنا بالاعتماد المباشر على الحماية الامريكية وبالمشاركة الفعلية لحكومة تركيا العنصرية، بينما أسفرت احزاب المعارضة الاخرى عن حقيقتها حين راحت تقرع ابواب المستعمرين وتتشبث بالحكومات الرجعية المحيطة بالعراق بغية البقاء في الميدان السياسي. ان الخلافات المزمنة بين كل هذه الاحزاب بلغت حداً تشكو منه كافة قياداتها وقواعدها، في حين مل الشعب منهم جميعاً بعد ان فشلت دعواتهم القومية والدينية والديمقراطية التي فرقتهم بدل توحيدهم.

من الناحية الاخرى تركت الاغلبية الساحقة من دعاة الماركسية درب النضال فانخرط قسم منهم في الجبهة الاستعمارية في اربيل واسرع اخرون لمشاركة وميض نظمي، رسول صدام حسين، في المؤتمر القومي العربي الرابع بغية الاعلان عن "تصفية الحساب مع الفكر الشيوعي" بينما اعلن الاخرون عن توبتهم بالانخراط في صفوف "المستقلين".

في هذه الظروف الحرجة قرر عدد من الماركسيين العراقيين القيام ببحث مفصل وطويل حول انشاء المنظمة الماركسية العراقية، وبعد مناقشات استمرت اكثر من سنة، شملت عدداً من المنظمات والافراد في اسيا وافريقيا واوربا، بما في ذلك ماركسيين عراقيين من الداخل، وبعد تبادل الرسائل وعقد الاجتماعات في عدد من البلدان، تمت الموافقة على اصدار هذا البيان التأسيسي للاعلان عن تكوين المنظمة للقيام بالمهمات التالية:

١- لقد اثبت التاريخ بأن الطبقة العاملة العراقية لاتستطيع بدورها قيادة الشعب نحو الثورة الاشتراكية دون وجود حزب شيوعي ثوري يقودها في هذه المهمة طبقا للنظرية الماركسية-اللينينية. فالمهمة الاولى للمنظمة الماركسية اذن هي العمل على تأسيس هذا الحزب من جديد، حزب يستطيع لم شمث الطبقة العاملة بالرغم مما سيناله من ضربات الاستعمار والفاشية.

ان الظروف العالمية وظروف الماركسيين العراقيين في الداخل والخارج وتشتتهم وانقطاعهم عن العمل الحزبي والايجابي لمدة طويلة وتأثيرها بالتحريفية الخروشوفية المسالمة وحرمانهم من الفهم العميق للماركسية-اللينينية هي التي عرقلت جهودهم في تأسيس الحزب الشيوعي. فمن الضروري اذن ان تقوم المنظمة بخلق كادر جديد بهذه المهمة العظيمة، كادر يستطيع الدفاع عن الطبقة العاملة العراقية ويثقفها بالمبادىء الماركسية-اللينينية الثورية. لذا تقع على هذه المنظمة مسؤولية تثقيف اعضائها بالادبيات التي ورثتها عن الرفيق الخالد يوسف سلمان (فهد) الذي أنشأ أول حزب شيوعي في العراق بالاعتماد على دراسة الظروف العراقية في وقته متمداً على دراسات وتجارب قادة الحركة الشيوعية العالمية، ماركس وانجليز ولينين وستالين. ان النظرية الشيوعية نظرية علمية تتطور باستمرار بناءاً على البحث العلمي الحقيقي لظروف المجتمع وتطوره الديالكتيكي على اساس نمو الجديد في رحم القديم. وقد قام معلمو الشيوعية الاوائل بقسط عظيم من هذا البحث ومن الضروري دراسة النظريات الماركسية بل وتطويرها وتطبيقها على الظروف الواقعية التي غدت تختلف عن ظروف الثورة الاشتراكية الاولى، ما تبعها من المد الثوري في العالم.

٢- تدريب الاعضاء على العمل المنظم مع بعضهم البعض، وعلى القواعد العملية والتنظيمية لادارة المنظمات الجماهيرية غير الحزبية، كتطبيق الديمقراطية ونظام ادارة الجلسات وتجنب الفردية والاعمال الارتجالية التي ورثها العراقيون عن المراحل الاقطاعية والعشائرية السابقة والتي نشرتها القيادة التحريفية وطبقتها منذ انحراف ١٩٥٦.

٣- العمل على توثيق الصلات السياسية مع الماركسيين في الداخل لتوحيد الجهود لمحاربة الاستعمار والفاشية وتحويل مركز ثقل المنظمة من خارج العراق الى داخله حيث تعيش طبقتنا العاملة التي لاتستطيع منظمتنا البقاء على قيد الحياة دون مساندتها الفعلية.

٤- محاربة كافة الاحزاب القائمة في الداخل والخارج، بما في ذلك التي ادعت الشيوعية لمقود، لانها كلها احزاب تمثل الطبقات المعادية لطبقتنا العاملة وقد أثبت تأريخ العراق منذ ثورة ١٤ تموز هذه الحقيقة، اذ طالما ادعت هذه الاحزاب تمثيلها للطبقة العاملة بينما زادت نكبات هذه الطبقة نتيجة الانخداع بها. ومن الضروري فضح الدعوات القومية والدينية والديمقراطية لهذه الاحزاب وتعرية حقيقتها البورجوازية او كونها من مخلفات الاقطاع والعشائرية. من الضروري فضح صلات قادة هذه الاحزاب بالاستعمار من جهة وبالفاشية الحاكمة من الجهة الاخرى وتوضيح اسباب الخلافات القائمة بينها لاثبات كونها جميعاً غير قادرة على انقاذ الشعب العراقي من الاستعمار والنظام الطبقي.

٥- الاتصال بالمنظمات الماركسية العراقية الاخرى، تلك التي تؤمن بضرورة محاربة الاستعمار والفاشية والتحريفية والاحزاب البرجوازية، الحاكمة والمعارضة، والعمل على حل الخلافات الموجودة بينها بأسلوب رفاقي بناء وتعويدها على العمل المشترك مع بعضها البعض ومن ثم توحيدها بغية اعلاء راية الماركسية-اللينينية بين العراقيين والعمل معا في سبيل تأسيس الحزب الشيوعي العراقي الجديد وخدمة الطبقة العاملة العراقية.

٦- الاتصال بالمنظمات الماركسية-اللينينية في المنطقة المجاورة للعراق خاصة وفي كل العالم وربط اواصر النضال الاممي معها لمحاربة الاستعمار العالمي والتحريفية المعاصرة التي ستنمو من جديد بعد ان انتكست مع سقوط كورباجوف. من الضروري العمل مع المنظمات الماركسية-اللينينية بغية الاستفادة من تجاربها ولتعريفها على نضال الطبقة العاملة العراقية وتوحيد هذا النضال مع نضال الطبقة العاملة العالمية والتأكيد الفعلي على شعار "ياعمال العالم اتحدوا".

٧- تشكيل الفروع المحلية للمنظمة واصدار النشرات والادبيات الخاصة بها، وبالاضافة الى نشرة الماركسي التي ستصدر من الان بصفتها النشرة المركزية للمنظمة. والعمل على ربط الماركسيين ببعضهم والاستفادة من التجارب الخاصة بالماركسيين في كل منطقة وبلد. والعمل على رفع المستوى الفني لمنشوراتنا لكي تبث اهداف المنظمة بصورة مقبولة لدى الاعضاء وعامة الشعب.

ان الماركسية-اللينينية تؤكد على ضرورة التنظيم الحزبي وغير الحزبي لخدمة الطبقة العاملة. اننا نملك القناعة التامة بأننا برزنا الى الوجود وتمكنا من الاستمرار في العمل وتجحنا في تأسيس منظمتنا لان الظروف الموضوعية للصراع الطبقي هي التي انجبتنا وجهزتنا بوقود استمراريتنا. سنسير الى الامام مثلما سرنا في وثبة كانون ١٩٤٨ وسنرفع شعار تأسيس الحزب الشيوعي العراقي مثلما رفعنا شعارنا المليوني المشهور "الحزب الشيوعي في الحكم مطلب عظيم".

لندن ٩ حزيران ١٩٩٣

بيان صادر عن حركة الطليعة الديمقراطية - العراق. لجنة الحوار الوحدوي

ياجماهير امتنا العربية المجيدة، يا ابناء شعبنا العراقي الابي

يوما بعد يوم تزداد شراسة الهجمة الامبريالية - الصهيونية الظالمة على امتنا العربية المجيدة متمثلة باستمرار ضرب وقصف المدن والمنشآت العراقية والنيل من سيادة ووحدة العراق، فالعدوان متواصل منذ مايقارب الثلاث سنوات بحجج واهية وذرائع باطلة. كل هذا يتم على مرأى ومسمع العالم كله، بتخطيط وتأييد ما يسمى بالعالم الحر. ان الولايات المتحدة اعلنت عن نفسها شرطيا غير عادل للعالم هذا الشرطي الذي يكيل بمكيالين مختلفين. فهو غير مهتم بما يدور وترتكب جرائم يندى لها جبين الانسانية من اغتصاب وتطهير عرقي وقتل ضد مسلمي البوسنة والهرسك كذلك انتهاج هذا الشرطي سياسة غض النظر عن الجرائم التي ترتكبها الصهيونية، بل يقدم لها الدعم والمساندة على كل الاصعدة بحق ابناء شعبنا الفلسطيني واللبناني في نفس الوقت يمارس سياسة اجرامية وتدميرية ضد شعبنا العراقي. ان ما يميز سياسة امريكا والغرب بشكل خاص في الوقت الراهن هو استمرار الاعتداءات والحصار الاقتصادي والطبي والدبلوماسي وانتهاك كل القيم والاعراف الانسانية تحت ستار قرارات الامم المتحدة ومجلس امنها اللذين اصبحا في الواقع لجنة تابعة لوزارة الخارجية الامريكية. كل هذا يحدث في وقت اصبح العالم برأس واحد بعد انهيار منظومة الدول الاشتراكية حليفة الشعوب الفقيرة فامريكا وحلفاءها يعملون لفرض هيمنة استعمارية على العالم من جديد وخاصة على امتنا العربية، مستغلين حالة الياس والتمزق والشرذمة التي تعاني منها الان، نتيجة لجثوم شلة من الحكام الخونة الذين باعوا ضمائرهم الى الاجنبي حفاظا على كراسيهم ومستعينين بالاجنبي لقمع مواطنيهم.

ياجماهير امتنا العربية المجيدة ان هذا السكوت وهذا الصمت الرسمي والذي فرض حتى على المواطن فلا احد يستطيع رفع صوته حتى ضد طغيان الغرب وحربه الصليبية الجديدة طالبا بالكف عن تدمير قدرات شعبنا العراقي وعما يدور ويحدث على تراب وطننا من محاولات فرض تقسيم للشعب والوطن بالقوة.

اننا ندعو كل الاطراف العراقية ان تعيد النظر بمواقفها الوطنية والقومية وان تبادر فورا الى فك ارتباطاتها المشبوهة مع الدول التي عملت على تدمير وطننا وخاصة ما يسمى بدول التحالف الغربي، وان تسلك سياسة عراقية وطنية بحتة رافعة صوتها عاليا من اجل وحدة العراق ارضا وشعبا، ومن اجل ايقاف التدخل السافر في عراقنا وترك مهمة التغيير الديمقراطي الى ابناء شعبنا وراس حربته الشرفاء من منتسبي القوات المسلحة ولقد كان وما زال على النظام ان يبادر فورا لفتح صفحة جديدة في سياسته الداخلية من اجل وحدة الشعب لمواجهة العدوان الامبريالي، ومن اجل وحدة وفعالية حركة التحرر العربية لتأخذ دورها في نضال امتنا وحقها بالعيش الكريم والديمقراطية.

ان شعبنا العراقي والعربي سيحاسب بصرامة كل من يستمر بتأييده لدول التحالف غير المقدس وكل شيوخ الخليج وسائر الانظمة

بيان صادر عن "حركة تحرير العراق"
رسالة مفتوحة الى الحكومة العراقية"

يمر شعبنا العراقي بفترة عصيبة من تاريخه لم يشهد لها مثيلاً، فهو يئن بين مطرقة الاستعمار وسندان الفردية والحزب الواحد، حتى بات الانسان العراقي يخوض المجهول وعدم الاستقرار والخوف من الغد على وطنه وعلى نفسه.

لذا تقترح حركة تحرير العراق النقاط التالية على السلطة الحاكمة في وطننا، وتطالب بتنفيذها فوراً ودونما تردد ،

١- التعددية الحزبية على اساس الديمقراطية الكاملة.

٢- الغاء عقوبة الاعدام في العراق للجرائم السياسية، واعادة الاعتبار والتعويض لمن أعدم سابقاً.

٣- اطلاق كافة السجناء السياسيين والموقوفين السياسيين دونما قيد او شرط وتعويضهم.

٤- اعتبار انتفاضة ١٥ شعبان ١٩٩١ انتفاضة شعبية مشروعة، اذ هي الرد الطبيعي المشروع على التآمر العالمي على الشعب العراقي وتقصير السلطة في الاستعداد لحماية الجيش والشعب العراقي.

٥- إلغاء كل مخالف لمعقيدة الامة الدينية من القوانين والانظمة والدستور المؤقت.

٦- اعتماد اللامركزية (الادارية) على صعيد المحافظة لكافة محافظات العراق.

٧- معاقبة أجهزة الامن التي تعدت صلاحياتها وأساءت الى المواطنين من التعذيب والقتل وغيرها، وتعويض ضحايا ممارساتها.

٨- الالتزام بكل بنود شريعة حقوق الانسان كما جاء في الاسلام.

٩- تجريد قوات الأمن من الصلاحيات التنفيذية واعتبارها أجهزة غير مسلحة، وتحديد صلاحياتها بجمع المعلومات فقط، على غرار الامن في ألمانيا الاتحادية بعد الحرب العالمية الثانية.

١٠- القضاء هو السلطة الوحيدة فقط لاصدار أوامر القاء القبض والتحقيق مع المتهمين مهما كانت التهمة.

١١- الشرطة القضائية هي الجهة الوحيدة المخولة بالقاء القبض على اي منهم بناءً على مذكرة توقيف قضائية، ومنع الدخول الى أي بيت او مؤسسة او ملك خاص الا بحضور المختار وشاهدين من أبناء المحلة.

١٢- انتخاب مجلس قضاء أعلى من قبل الشعب لتكون السلطة القضائية العليا في الدولة لحماية المواطنين والدستور.

١٣- تعديل قانون الجنسية العراقي حتى يشمل كل المولودين في العراق دون تمييز.

١٤- عرض ضمانات تطمئن الشعب العراقي في الداخل واللاجئين في الخارج تكون مناسبة وكافية وعملية لحل عقدة الخوف لدى الشعب من السلطة، وبلفظة صريحة أخرى ، لايوجد من يطمئن الى ان لاتعود الامور التعسفية الى سابق عهدها، لذا فإنها مسؤولية الذين أخافوا الناس وروعوهم ان يجدوا لهم سبيل الاطمئنان وضماناتها.

١٥- إلغاء القوانين التعسفية من الخدمة العسكرية وتحديد مدة لاتزيد عن ستة اشهر كحد اقصى للخدمة الاجبارية في الجيش، والاعتماد على المتطوعين المحترفين برواتب مغرية في الجيش.

١٦- التعويض الحقيقي لجميع الذين هجروا ماديا ومعنويا، واعتبار مدة الهجرة مدة خدمة وطنية مستحقة على الدولة لاغراض التقاعد.

١٧- التعويض لجميع المتضررين من السياسات السابقة، واعادة املاكهم، ودفع دية كل اللذين قتلوا ظلماً.

١٨- اطلاق حرية التعبير عن الرأي والصحافة والنشر.

١٩- اطلاق الحريات المشروعة حسب بنود وثيقة حقوق الانسان.

٢٠- اللجنة المركزية لكل حزب مسؤولة عن أعضائها في حالة حصول التجسس والتعامل مع الاجنبي.

٢١- إنشاء لجنة أمنية عليا (من كل حزب عضو) للاشراف على تنفيذ بنود هذه الوثيقة.

٢٢- تكون الصيغة هي التراجع وليس العفو للإعلان الذي يصدر لإلغاء القرارات التي تسببت في ملاحقة السلطة لكل سياسي او مهاجر او لاجئ لأسباب تعسفية.

٢٣- التسهيل الفوري بمنح جوازات سفر عراقية لكل عراقي في الخارج فوراً دون قيد او شرط مع ضمان الامتناع عن استخدام أساليب الارهاب والاستجواب في السفارات العراقية.

٢٤- العمل على اقامة حسن الجوار والتعاون مع الدول العربية والاسلامية الحرة في كل ما يخدم رفعة ومصالح هذه الشعوب ومقاومة الاستعمار.

حركة تحرير العراق

حركة الشعب العراقي المستقلة سياسيا وفكريا

١٩٩٣/٧/٥

(ارسل البيان من عمان الى الملف العراقي بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٥)

المؤتمر الوطني العراقي الموحد وصعوبة الاتفاق على عقد الجمعية الوطنية

ذكرت "صوت العراق" الناطقة باسم حزب الدعوة الاسلامية بعددها الصادر بتاريخ ١٢ حزيران ١٩٩٣ بان مصادر مقربة من المؤتمر الوطني العراقي الموحد، ذكرت ان خلافاً نشب بين مسؤولين في المؤتمر حول موضوع الدعوة الى عقد الجمعية الوطنية وهي اعلى هيئة في المؤتمر، حيث يرى فريق ضرورة عقد الجمعية الوطنية في موعدها الاعتيادي والذي يحين بعد ثلاثة اشهر، في حين يرفض الفريق الآخر ويسعى الى تأجيله الى آجل غير مسمى.

وذكرت تلك المصادر أن الفريق الثاني يخشى ان يؤدي انعقاد الجمعية الى اجراء تغييرات في هيئات المؤتمر.

بيان صادر عن التجمع القومي الديمقراطي
بشأن الضربة الصاروخية الامريكية على بغداد

مرة اخرى يتعرض وطننا الحبيب لعدوان اثم غادر. ومرة اخرى يؤخذ شعبنا بجرائر جلاديه المجرمين، ويتضافر مع ارهاب وقمع السلطة الدكتاتورية، ارهاب القوة الدولية الغاشمة على ذبح شعبنا وادامة معاناته تارة باسم العداء للنظام الدكتاتوري المجرم واخرى بذريعة تنفيذ قرارات ما يسمى بالشرعية الدولية التي ليس لها من شاغل الا العراق، رغم الجرائم التي ترتكب يوميا ضد الحق والعدالة والانسانية في فلسطين والبوسنة والهرسك، فتمعن في تدميره وتجويع شعبه، وتعرضه لشتى المخاطر التي تهدد وحدته وسيادته واستقلاله في حاضره ومستقبله، وفي كل مرة يهرق الدم العراقي بحجة الرد على هذا العمل او ذاك من اعمال النظام الدكتاتوري، يبقى الطاغية وزمرته المجرمة في منأى عن اي تهديد، وفي الوقت الذي يتحدث فيه العالم كله عن جرائم نظام الطاغية صدام حسين، فأنه يصم اذانه عن معاناة شعبنا وما يلقاه على يد الطغمة الدكتاتورية، بل ويحمله مسؤولية هذه الجرائم ويعاقبه عليها.

لقد دق العدوان الامريكي الجديد على العراق، المسمار الاخير في نعش الرهان على العامل الخارجي في انقاذ شعبنا من محنته، فأولئك الذين وفروا الدعم لنظام الطغمة المجرمة منذ انقلابها الاسود، وعتموا على جرائمها بحق شعبنا، ثم تواطؤا معها على ذبح انتفاضته المجيدة في اذار ١٩٩١، لايمكن ان يصبحوا منقذين للشعب العراقي. ان تعريض المواطنين العراقين الابرياء لارهاب الصواريخ الجبانة، لصرف انظار الشعب الامريكي عن ازماته ومشاكله، او لاستعراض العضلات وتوجيه رسائل دموية لارهاب المنطقة، جريمة بشعة ترتكب ضد شعبنا العراقي.

ان نظام الطاغية صدام الخانع الذليل يتحمل المسؤولية الاساسية عما يتعرض له الشعب العراقي من محن ومخاطر، فسياساته الارهابية الدموية، وجرائمه المتواصلة بحق شعبنا العراقي، ومغامراته المجنونة التي قادت الى توقيع صكوك الاستسلام الذليلة، اتاحت استباحة الوطن وتدمير مقدراته، وتعريضه للكوارث الجسيمة. والتجمع القومي الديمقراطي اذ يذكر جماهير امتنا العربية وقواها القومية على وجه الخصوص بأسهام شعبنا العراقي وعطائه وتضحياته في كل معارك الامة العربية فأنه يدعوها الى تعزيز اسناده في نضاله من اجل اسقاط نظام الطاغية المجرم، ومواجهة العدوان الغاشم المتواصل، والحصار الاقتصادي الظالم.

وما يتعرض له العراق اليوم يحمل المعارضة الوطنية العراقية مسؤولية السعي الجاد والمخلص لانجاز وحدتها الكفاحية على قاعدة الحرص على وحدة العراق ارضا وشعباً، واستقلال الارادة الوطنية، وقطع الطريق على اي تدخل خارجي في شؤون العراق حاضراً و مستقبلاً، وتعزيز مسيرة التوجه الى الداخل لانجاز المهمة الوطنية التاريخية في اسقاط نظام الطغمة المجرمة، وتجنيب وطننا المزيد من الكوارث والمحن. القاهرة في ٢٨ حزيران ١٩٩٣

بيان الحزب الشيوعي العراقي
حول القصف الصاروخي الامريكي يوم ٢٧ حزيران ١٩٩٣

ان قيام الولايات المتحدة الامريكية بقصف المخابرات في بغداد ليلة امس بذريعة مشاركة نظام صدام حسين او تخطيطه لعملية اغتيال بوش في الكويت، يمثل ممارسة جديدة لاستخدام القوة، لايمكن تبريرها. فالولايات المتحدة الامريكية بعملها هذا جعلت من نفسها المدعي والقاضي والشرطي في آن واحد.

والغريب انها قامت بعملية القصف الصاروخي (الذي ادى الى وقوع ضحايا بريئة بين المدنيين، ومن المعتقلين في هذه المديرية الذين لم تعلن عنهم سلطات صدام حسين) حتى قبل ان تصدر المحكمة التي تنظر في قضية التخطيط لاغتيال بوش في الكويت حكمها. اننا لانبرىء صدام عن ارتكابه الحماقة تلو الحماقة في تعامله مع قضية الكويت، ابتداء من عدوانه الغادر عليها في آب ١٩٩٠ حتى اليوم، او احتمال تخطيطه لاغتيال بوش.

ولكننا في ذات الوقت، لايمكن ان نقبل في أي حال من الاحوال، ان يظل وطننا الحبيب ساحة لتجريب الصواريخ الامريكية نتيجة لما ينسب لهذا النظام من أعمال في حين يظل رئيسه بمنجى من العقاب.

ونرفض بشدة ان تتولى الولايات المتحدة الامريكية ممارسة دور القاضي ومنفذ العقوبة بمعزل عن أية هيئة او منظمة شبيهة وذات صلاحية قانونية لذلك. لان قبول هذه الممارسة لايعني سوى سيادة مبدأ القوة بدل القانون، والعودة بالعلاقات الدولية عشرات السنين الى الوراء. ان معاقبة صدام حسين لاتتم بقصف معمل او مديرية مخابرات، بل بمساعدة شعبنا على ازاحته عن السلطة وتقديمه للمحاكمة كمجرم حرب، ومرتكب جرائم ضد الشعب العراقي وابادة الشعب الكردي وجرائم ضد الانسانية.

المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي

بعد الغاء اجتماع اللجنة التحضيرية ازدياد الشكوك حول عقد اجتماع دمشق

صوت العراق، الناطقة باسم حزب الدعوة الاسلامية، العدد ١٣٤، ١٣تموز ١٩٩٣

ذكرت مصادر المعارضة العراقية في العاصمة السورية دمشق ان اللجنة السداسية المكلفة بالتحضير للأجتماع المقرر عقده في دمشق في الخامس والعشرين من شهر تموز ١٩٩٣، تواجه عقبات قد تؤدي الى عدم انعقاده في موعده المقرر.

حيث يصر ممثلو التيار القومي في اللجنة على الغاء مؤتمر صلاح الدين ورفض أية فكرة لترميمه او اصلاحه في حين يرفض ممثلو الاكراد هذا الامر معتقدين ان ذلك يعرض منطقة كردستان الى مخاطر كبيرة، فيما يرى الاسلاميون امكانية معالجة الاشكالات في صيغة صلاح الدين. ومن النقاط الأخرى المثيرة للخلاف اصرار القوميين على رفض الفيدرالية وتجنب الاشارة الى (معاناة الغالبية الشيعية في العراق)، واقترح الجانب القومي تجنب هذه الموضوعات التي يسميها "بالعقد" في الاجتماع القادم في حين يعتقد الآخرون بأنه لاجدوى من الاجتماع دون حل هذه "العقد". ومن المعروف ان اللجنة السداسية تضم عن الجانب الاسلامي الأستاذ جواد المالكي والمهندس بيان جبر، والسيد دانا، وغازي الزيباري عن الاكراد اضافة الى ممثلين عن الجانب القومي هما السيدان عبد الاله النصراوي ومهدي العبيدي.

وقد الغت اللجنة اجتماعاً كان مقرراً عقده يوم الاربعاء ١٤ تموز فيما يبدي المسؤولون السوريون عدم حماسة لعقد الاجتماع على العكس من الموقف الذي أبدوه خلال اجتماعات الاسابيع الماضية. ■

خصوصيات الحركة الاسلامية العراقية
محمد علي باقر

نشرت صحيفة نداء الرافدين، الناطقة باسم المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق، والصادرة في دمشق، بعددها المؤرخ في ١٤ تموز ١٩٩٣، مقالا للكاتب محمد علي باقر بعنوان ريادة الحالة الاسلامية العراقية، ندرج منه مايلي :

لاشك ان التعددية، التي تسم الواقع العراقي، والظروف الاستثنائية التي يعيشها العراق في ظل نظام حكم دكتاتوري استبدادي يقوده طاغية عتيد كصدام حسين، مضافا لهما الوعي والخبرة التي اكتسبتهما الحركة السياسية المعارضة، اقول : لا شك ان ذلك كله اعطى للحركة الاسلامية العراقية خصوصيات مهمة تستحق الدراسة والاهتمام، بل وحتى الاقتداء احيانا.

من هذه الخصوصيات :

- التعايش الحركي (الشيعي- السني) الذي تبلور في معظم مراحل الصراع مع السلطة الى تحالفات دورية ومستمرة، رسخها ودعمها الموقف المشترك الذي يتكامل بعضه مع البعض الاخر في مشهد اسلامي رسالي رائع.

ورغم وجود ثنائيات (الشيعي-السني) و (العربي-الكردي) داخل الساحة الاسلامية العراقية، الا ان العامل الاسلامي كان الاكثر فاعلية وقدرة على عملية التحالف والتوحد.

- معارضة السلطة، فجميع الحركات الاسلامية وقفت موقف المعارض الجريء و (اللامساوم) ازاء نظام الحكم القائم، وكانت الحالة الاسلامية العراقية على احتكاك دام ومستمر معه طوال سني حكمه، مما كلفها الكثير من الشهداء والمسجونين.

- الانفتاح، فالحركة الاسلامية العراقية ابدت قدرا كبيرا من الانفتاح على القوى الوطنية العلمانية العراقية. فكانت رائدة (التفاهم) و (العمل المشترك) مع تلك القوى، ايمانا منها بان وحدة المعارضة العراقية وتكاملها يمد (المفتاح السحري) لمشروع اسقاط النظام. بل ان (البعض) من اطراف الساحة الاسلامية العراقية بالغ في موقفه (الانفتاحي) الى الحد الذي كان اقرب الى القوى الوطنية العلمانية منه الى اشقائه في التيار الاسلامي.

ولم تتوقف سمة الانفتاح عند حدود ساحة المعارضة العراقية بل تعدتها الى البيئة الاقليمية فبسطت الحركة الاسلامية العراقية، شبكة مهمة وفاعلة من العلاقات مع معظم دول الجوار الجغرافي، وخاصة سورية وايران، البلدين اللذين شكلا - وما زالا- حليفين اساسيين لعموم المعارضة العراقية، الاسلامية منها على وجه الخصوص. وبعد اجتياح الكويت اكملت الحركة الاسلامية العراقية مد علاقاته السياسة التحالفية مع بقية الدول المحيطة.

وفيما كان الانفتاح اقليميا على هذا المستوى من الوعي والحركية، فان الاسلاميين العراقيين لم يتجاهلوا العالم الدولي ودوره في حركة المشروع المعارض، بل انفتحوا على هذا العامل الى الحد الذي يؤهله له كل من تاريخه مصداقيته.

وكانت عناوين التحالف مع القوى الوطنية العراقية الاخرى كثيرة، برز منها : لجنة التنسيق والمتابعة . . . لجنة العمل المشترك . . المؤتمر الوطني العراقي الموحد . . . ولجنة الحوار الاسلامي-القومي وغيرها.

- على الرغم من اساسية التيار الاسلامي في الواقع السياسي العراقي، وعلى الرغم من جماهيرتيه الواسعة، وامتداده الافقي والعمودي في المجتمع، فان المشروع السياسي الذي تبنته الحركة الاسلامية العراقية، كان- وخاصة خلال السنوات الخمس الاخيرة- على درجة كبيرة من الواقعية والموضوعية، فلم يستغرق الخطاب في (الاسلامية) ويلغي (الروح الوطنية) فيه، وانما استوعب في مشروعه المقترح طوال السنين القليلة الماضية، مجمل خصائص الهوية الحضارية للعراق من اسلامية وعروبية ووطنية وتعددية.

بكل ذلك تكون الحركة الاسلامية العراقية قد تخطت المزيد من الصيغ والمناهج، التقليدية مما اتاح لها تسجيل بعض الخصوصيات المهمة التي تستحق التوقف والدراسة.

□□□

مؤتمر للمعارضة العراقية قريبا يضم ٦٠ شخصية من مختلف الفصائل

القبس الكويتية الاحد ١٩٩٣/٧/١٨ ، دمشق - تجري اتصالات حثيثة لعقد مؤتمر يضم حوالي ستين شخصية من المعارضة العراقية، يمثلون الفصائل المعارضة بالاضافة الى شخصيات مختلفة ذات طبيعة تمثيلية.

وقال الدكتور مبدر الويس للقبس ان الاجتماع المرتقب قد يتم في الاسبوع المقبل، وتجري الاتصالات ليحضر وفد كردي من عشرة اشخاص ووفد من الشخصيات الليبرالية والديمقراطية يضم احد عشر شخصا، كما يضم وفد التيار القومي خمسة عشر شخصا، اما وفد الحركات الدينية فيضم ٢٤ شخصا.

واضاف الدكتور الويس ان المجتمعين سوف يبحثون في مصير مقررات صلاح الدين والصلاحيات التي صدرت عنه، وما اذا كان من الضروري ادخال تعديلات عليها او الاخذ بها، كما تقررت.

وقالت مصادر مطلعة للقبس ان السيد عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري كان استقبل الاسبوع الماضي وفدا من القوى القومية في المعارضة العراقية وبحث مطولا في الوضع العراقي ومشاكل المعارضة والسبل المطلوبة من اجل تدعيم فعاليتها. وابلغ خدام الوفد ان سوريا مستعدة لتقديم كل عون مطلوب في اطار عمل جبهوي ينقذ شعب العراق ويضمن وحدة الاراضي العراقية وسلامتها.

وكشف خدام عن مخاوف سورية من احتمالات قيام التقسيم في العراق نتيجة الامر الواقع وبسبب سياسة الطيش التي يمارسها ويتابعها النظام العراقي، مما يهدد بان تتحول المناطق الآمنة الى امر واقع يفرض نفسه بقوة الزمن والعوامل المتداخلة وضياع الرؤية والقيادة.

الغرب يترك الاكراد العراقيين الى مصيرهم
كلير بوينتون

الفارديان ١٩٩٣/٧/١٠ - تعج محلات المزاد الكائنة في سوق الاثاث في اربيل بالنشاط هذه الايام، اذ يتم تفريغ حمولة اكثر من عشرة شاحنات يوميا فيها. اما محتويات هذه الشاحنات فهي عبارة عن اثاث و ممتلكات دور الطبقة المتوسطة في المدينة. ففي خضم صراع سكان المنطقة الكردية لاطعام انفسهم و عوائلهم اخذ المواطنون ببيع كل ما يملكون. و اخذ البعض ممن لا يملكون ما يكفي لدفع اجرة المزادات بعرض ممتلكاتهم على قارعة الطريق على امل بيعها.

يقول احد المواطنين، "لقد خلا بيتي من الاثاث تقريبا. ففي الاسبوع الماضي اضطررت، و لشراء كمية من السكر، ان ابيع التلفزيون الذي املكه. لقد كان ذلك التلفزيون آخر شئ ذو قيمة املكه و قد تأثرت حياة عائلتي بذهابه، اذ لدي سبعة بنات و كان التلفزيون متعتهن الوحيدة." و يفكر هذا الرجل - كما يفكر آخرون - بالهجرة الى ايران او الكويت او اوربا او الى اي مكان يستطيع فيه الحصول على لقمة العيش.

فمنذ شهر ايار عندما قامت الحكومة العراقية بالغاء ورقة العملة من فئة الـ٢٥ دينار (النسخة السويسرية) الواسعة الانتشار في كردستان، تضاعفت اسعار المواد الغذائية و السلع الاخرى وسط الخوف العام من قيام بغداد بالغاء الفئات الاخرى من العملة (عشرة دنانير و خمسة دنانير).

لا يقوم برنامج الغذاء العالمي التابع للامم المتحدة بتوفير المعونات الغذائية الا لـ٧٥٠,٠٠٠ نسمة من أولئك الذين يوصفون بانهم "الاكثر تأثرا" وهم اللاجئين من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة العراقية و العائدين الى القرى المدمرة التي اعيد بنائها و سكان الارياف الذين سبق ان رحلوا الى المجمعات السكنية. الا ان السياسيين الاكراد يقدرون العدد الحقيقي لمن هم بحاجة للعون الغذائي بحوالي ٢/٣ سكان كردستان (البالغ تعدادهم زهاء ٣ ملايين نسمة). تعتبر طبقة الموظفين من معلمين و مهندسين و موظفين صحيين و رجال شرطة و امن - و التي تعتبر عماد الادارة الكردية - من الكثر الطبقات الاجتماعية تضررا، حيث لا تكاد الرواتب الشهرية الثابتة التي يتقاضونها تكفيهم لشراء كيس واحد من السكر. و قد طرحت الادارة الكردية - التي ليس بمقدورها زيادة رواتب هؤلاء - بعض المحفزات كمنحهم قطع ارض حكومية يستطيعون بيعها.

الا ان اجراءات كهذه لا يمكنها الا ان تكون ذات صفة مؤقتة. فكما قال احد المسوولين الاكراد، "من شأن هذا الاجراء ان يمكن الناس من الاستمرار لبضعة اشهر لا تتجاوز السنة الواحدة. و اذا لم تتغير الظروف، فسوف نضطر ان نقول للحلفاء باننا لم نعد نستطيع ادارة هذه المنطقة."

حذر مسعود برزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الاسبوع الماضي من ازمة سياسية وشيكة الحصول في اقليم كردستان مالم يقوم الغرب بخطوات من شأنها تقوية الاقتصاد المحلي الآيل للانهيار. حيث سيعمد الاكراد العراقيون الذين لن يعود بامكانهم الحصول على سبل المعيشة باللجوء الى تركيا او ايران او حتى الى الحكومة العراقية. و قال برزاني، "الحرية شئ جميل و لكنها لاشئ اذا فقد الخبز. قد يأتي اليوم الذي يقول فيه الناس ان المجتمع الدولي و الادارة الكردية لم تفعلا شئ لنا. عندذاك سيقول الناس بانه على الاقل كانت الحكومة العراقية توفر لنا الطعام و سيذهبون اليها او يطلبون منها العودة لانقاذهم."

ينفي كل من برزاني و جلال طلباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني رسميا فكرة التقارب مع بغداد، الا ان الشارع الكردي يناقش هذا الموضوع نقاشا واسعا.

يحاول المسؤولون الاكراد الايحاء بان المشاكل التي تواجه منطقتهم يمكن تجاوزها و ذلك حفاظا على معنويات السكان، الا انهم على اتفاق بان مستقبلهم يعتمد على تبدل في سياسات الدول الغربية، اما برفع جزئي لعقوبات الامم المتحدة المفروضة على العراق بحيث يتمكنون من استيراد الادوات الاحتياطية و المواد الخام، او باطلاق جزء من ارصدة العراق المحجوزة في الدول الغربية.

يقول البروفسور هنري باركي استاذ العلاقات الدولية في جامعة ليهاي في بنسلفانيا بأن، "الجزء الناقص من الصورة هو الانتاج. فمن جهة نقول باننا نقوم بحماية الاكراد، و من الجهة الثانية نقوم بدفعهم نحو العصور الوسطى."

طالباني والموقف من دول الجوار، ويدعو الى عدم تجديد انقرة للقوات الدولية

اكد رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني السيد جلال طالباني ان الاكراد حققوا "الامن الحدودي" مع تركيا، على رغم غياب السلطة والاستقرار في شمال العراق. وقال طالباني في حديث مع "الوسط" ان رفض مؤتمر صلاح الدين هو "موقف خاطئ" لايخدم القضية العراقية. واعتبر ان اطاحة صدام حسين تفترض تحقيق ثلاث معادلات، توحيد المعارضة، وهي معادلة وطنية. وكسب مساندة الدول المجاورة وهي معادلة اقليمية. اما المعادلة الدولية فهي بكسب العطف الدولي. وحول موافقة تركيا على التجديد لقوات التحالف الدولي الموجودة على اراضيها، تمنى طالباني الا تجدد انقرة للقوات الدولية "لاننا نستطيع الاعتماد على انفسنا وحتى لاتتحول كردستان الى بوسنة اخرى. فالمجتمع الدولي ملتزم الان حماية الشعب الكردي، واذا رفضت انقرة التجديد فسيضطر هذا المجتمع الى رفع حظر حصولنا على الاسلحة الدفاعية، والى اتخاذ قرار بحمايتنا بطريقة اخرى لا تخضع لابتزاز تركي كل ستة اشهر".

وردا على ما اعلنه وزراء خارجية كل من سورية وايران وتركيا في اجتماعهم الاخير في طهران، من وجود الفوضى وفقدان السلطة وانعدام النظام في كردستان قال طالباني ان "هذا الموقف ظالم ويتعارض مع الوقائع والحقائق الموجودة في الساحة". واعتبر ان الاكراد العراقيين حققوا ما لم تستطع الحكومتان العراقية والتركية تحقيقه مما خلال ثماني سنوات، وهو ضمان امن الحدود بين البلدين. واستغرب طالباني "هذا العداء الشديد الذي لا مبرر له للتطورات الديمقراطية" في كردستان العراق. الوسط - (لندن ١٩٩٣/٧/٥)

تركيا ترفض تسليح اكراد العراق

رويتر (٧ تموز ١٩٩٣) - ذكرت وكالة انباء الاناضول نقلا عن مصدر حكومي ان تركيا رفضت خطة امريكية لتسليح الاكراد العراقيين كوسيلة لاضعاف الرئيس العراقي صدام حسين.

وقال المصدر انه في الوقت الذي تعتبر فيه تركيا ان التأييد الضمني للاكراد العراقيين "امرا نافعا" الا ان تسليحهم الى الحد الذي يمكنهم فيه تشكيل جيش سيمثل تهديداً لامن تركيا. واضاف المصدر قائلاً ان واشنطن على استعداد على مايبدو الى "اي شيء" من شأنه الاطاحة بصدام ولكن يتعين عليها ان تضع حماية تركيا في الاعتبار. وليس في وسع الامريكيين اتخاذ مثل تلك القرارات دون موافقةانقرة.

مخاوف من تصعيد ايراني في اطار تنسيق مع بغداد
استمرار المواجهات الحدودية بين القوات الكردية والايرانية

الحياة السبت ٢٤ تموز ١٩٩٣ ، اربيل- كاميران قره داغي ،

تابعت القيادة الكردية العراقية امس اتصالاتها مع المسؤولين الايرانيين لايجاد حل سياسي للمواجهات الحدودية بين القوات الكردية والايرانية وسط مخاوف كردية من تصعيد في العمليات الايرانية في اطار تنسيق مع بغداد.

وقالت مصادر كردية رفيعة المستوى لـ الحياة ان المواجهة استمرت امس بين قوات كردية وقوات ايرانية تحتل منذ منذ الاربعاء قرية سيرين داخل كردستان العراقية، وتطالب ايران الاكراد بتسليمها اربعة جنود وقعوا في الاسر بعد تصدي الاكراد صباح الثلاثاء الماضي لدورية ايرانية تضم عشرة عناصر من "الحرس الثوري" (باسدران) وقتلت احدهم وجرحت اربعة اخرين وفر العاشر. وكانت الدورية توغلت نحو ٨ كلم داخل العراق وفجرت مدرسة في قرية كناروي في منطقة ماوت على الحدود مع ايران.

واثر ذلك حشد الايرانيون قوات على الحدود واعلنوا انهم لن ينسحبوا من سيرين قبل ان يتسلموا الاسرى وهو طلب رفض الاكراد تلبيته حتى الان وردوا بحشد قواتهم، وكان الايرانيون كثفوا الاربعاء عمليات القصف لقرى كردية حدودية.

ويذكر ان المحادثات التي كان اجراها الاسبوع الماضي وفد ايران "شبه رسمي" مع القادة الاكراد في اربيل لم تسفر عن اي نتائج بعدما رفضوا بحزم مطالب طهران في شأن الاحزاب الكردية الايرانية المعارضة، خصوصا الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني، الذي يتخذ من شمال العراق قاعدة له. ورداً على تهديد ضمني من الوفد بتنفيذ عمليات عسكرية محتملة داخل كردستان العراقية اكد الاكراد انهم سيتصدون لاي عمل يعتبرونه عدواناً عليهم.

لكنهم اعلنوا في الوقت نفسه انهم مستعدون لضمان الا يشن المقاتلون الاكراد الايرانيون اي عمليات عسكرية على ايران من اراضي كردستان العراقية. واضافوا انهم سيطلبون من الاحزاب الايرانية نقل قواعدهم من المناطق الحدودية الى عمق كردستان العراقية.

وكانت المحادثات تركزت على امن الحدود والروابط التجارية والاقتصادية والتنقل بين ايران وكردستان العراقية. وقالت مصادر مطلعة لـ للحياة ان الايرانيين اعتبروا تعهد القيادة الكردية العراقية حماية الحدود ومنع شن اي عمليات عسكرية ضد ايران بنقل المسلحين الاكراد الايرانيين من المناطق الحدودية الى عمق كردستان العراقية "غير كاف" وبدل ذلك اصر الايرانيون على تجريدهم من السلاح مضيفين ان "الاحسن تسليمهم لنا او طردهم الى خارج المنطقة". ونتيجة الموقف الكردي الرافض اعلن الايرانيون تعليق اي اتفاق على المسائل الاقتصادية والتجارية.

واعربت هذه المصادر عن اعتقادها بان ايران "تتواطأ" مع العراقيين لخلق المشاكل للادارة الكردية في اطار محاولات لتقويضها. واشارت في هذا الصدد الى ان الجانبين العراقي والايراني يتبادلان المعلومات الاستخبارية في شأن الجماعات المعارضة في البلدين. واضافت نقلاً عن "مصادرها في بغداد" ان ايران سلمت السلطات العراقية اخيرا عددا من المعارضين الشيعة كانوا لجأوا اليها هربا من القمع في جنوب العراق.

ومعروف ان طهران بدأت منذ فترة تعاونا تجاريا واسعا مع العراق انتهاكاً للعقوبات الاقتصادية الدولية على بغداد. وقدرت مصادر مطلعة حجم التبادل التجاري بين البلدين عبر التهريب بنحو ٢٥ مليون دولار شهرياً وهذا يجعل ايران ثاني اهم منفذ اقتصادي للعراق بعد الاردن.

نازحين اكراد الى ايران

رويتر (٢٣ تموز ١٩٩٣) جنيف - قال الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر الاربعاء (١٩٩٣/٧/٢٠) ان الاف الاكراد فروا من شمال العراق الى ايران خلال الاسابيع الاخيرة هربا مما يلاقونه من معاناة وانه من المتوقع ان يتبعهم المزيد.

وقالت متحدثه باسم الاتحاد انه تلقى بلاغات من الهلال الاحمر الايراني عن عبور ٣,١٠٤ كردي للحدود الايرانية حتى الان. واضافت المتحدثه نقلا عن برقية للجمعية الايرانية انه "من المتوقع ان يرتفع عدد النازحين خلال الايام المقبلة"

الملف العراقي - نشرة سياسية وثائقية مستقلة يصدرها مركز دراسات العراق

رئيس التحرير - د. غسان العطية

IRAQI FILE : A Documentary and Political Review
Published by the Centre for Iraqi Studies

Editor : Ghassan Atiyyah

P O Box 249A, Surbiton, Surrey KT6 5AX England
Tel : 081-946 3850 Fax : 081-3905818

ISSN 0965-9498

منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (فاو) تحذر من خطر كارثة المجاعة في العراق

حذرت منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (فاو) من خطر كارثة المجاعة في العراق ودعت الى رفع الحظر الدولي المفروض عليه منذ ثلاث سنوات اثر غزو الكويت. وأكد "تقرير الوضع الغذائي الدولي" الذي يصدر شهرياً عن "فاو" ان نذر وقوع الكارثة واضحة في ظروف الامدادات الغذائية المتناقصة في جميع انحاء العراق. وأوضح تقرير المنظمة الدولية الدولية ان "غالبية السكان يعيشون تحت ظل أسوأ الظروف ويخوضون صراعاً يومياً دائماً لمجرد الحفاظ على البقاء. الا ان تزايد عدد الناس الذين يفقدون حياتهم في هذه المعركة اليومية ينذر بوقوع كارثة عامة".

وذكر تقرير "الفاو" ان "الحظر المفروض على العراق سبب الحرمان الشديد والجوع القاسي ونقص التغذية لغالبية سكان العراق. واكثرهم تعرضا لذلك هم الاطفال والمتقدمون في السن والموقوون والمرضى". وعبرت المنظمة الدولية عن اعتقادها بان استمرار الحظر الحالي المفروض سيؤدي الى "تدهور اشد في وضع العراق الغذائي المتدهور اصلا". واشارت الى نذر الكارثة المقبلة التي تلوح في ارتفاع الاسعار الباهظة واتساع البطالة المتفاقمة وانهيار الدخل الشخصي والنقص الفادح في كمية الغذاء المتاحة وارتفاع معدلات امراض السكان.

ومع اعتراف المنظمة الدولية بدور نظام التموين الغذائي الحكومي في تجنب كارثة عامة أكدت ان غالبية السكان لا تملك موارد كافية لشراء الاغذية بأسعار السوق لسد النقص في الغذاء. وقالت ، "بسبب ذلك فان الوضع الغذائي للسكان يواصل التدهور بمعدلات خطيرة. وفي الواقع ان كميات الغذاء التي يحصل عليها عدد كبير من العراقيين اقل مما يحصل عليه سكان البلدان الافريقية التي ضربتها الكوارث".

ومع ان "فاو" تشير الى حدوث زيادة طفيفة في الانتاج الغذائي المحلي فقد ذكر مدير "دائرة الانذار المبكر" فيها ان تدمير الهياكل الارتكازية للعراق خلال الحرب عطل شبكة الكهرباء والري وأدى الحظر المفروض على استيراد قطع الغيار الى صعوبة اصلاح واعادة تشغيل مصانع المبيدات الزراعية والاسمدة التي دمرها القصف الجوي تدميراً كاملاً. ويحتاج العراق حالياً الى استثمارات كبيرة جدا لاعادة الوضع الزراعي الى حاله قبل الحرب. وحسب تقديرات الامم المتحدة فان العراق يحتاج الى استيراد نحو ستة مليار طن من الاغذية حتى نهاية الشهر الحالي تبلغ كفتها بليونين ونصف بليون دولار.

نزوح سكان الاهوار الى ايران

نيقوسيا، رويتر (١٩٩٣/٧/١٠) - قالت وكالة انباء الجمهورية الاسلامية الايرانية الجمعة ان نحو ٢٠٠٠ نازح عراقي يفرون من هجمات للقوات الحكومية في منطقة الاهوار بجنوب العراق يستعدون على مايبدو لعبور الحدود الى ايران.

واضافت الوكالة قولها ان حراس الحدود في الحويزة على مسافة ٥٨٠ كيلومترا جنوب غربي طهران افادوا بانهم شاهدوا ما لايقل عن ١٤٠٠ نازح يتجمعون على الجانب الاخر من الحدود تحت درجة حرارة لافحة تصل الى ٥٠ درجة مئوية.

وقالت الوكالة نقلا عن مصادر بالمعارضة العراقية "بعد ان بدأ نظام صدام حسين في صرف مياه الاهوار الجنوبية وبعد ان بدأ هجمات برية شاملة على الشيعة سكان المنطقة فان نحو ٢٠٠٠ شخص يتجهون نحو الحدود الشرقية للعراق لدخول ايران". وسيكون هذا اكبر تدفق للاجئين الى ايران من جنوب العراق منذ عام ١٩٩١ عندما سحق صدام تمردا شيعيا بعد هزيمته في حرب الخليج.

وقال المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق ان الجيش العراقي صعد هجماته في الجنوب مما ارغم الوفا من سكان الاهوار على الفرار من ديارهم.

وقالت الجماعة ان اشخاصا كثيرين توفوا بسبب نقص الاغذية والرعاية الطبية والحرارة الشديدة والامراض التي تنقلها الامراض.

طهران - رويتر (١٩٩٣/٧/١٣) ، قالت صحيفة (سلام) التي تصدر في طهران امس ان اكثر من ٢٠٠٠ عراقي عبروا الحدود الى ايران هربا من هجمات الجيش في الاهوار الجنوبية.

وقالت الصحيفة ان اللاجئين وعددهم ٢,١٤٧ لاجئا من الاهوار الواقعة قرب العمارة والناصرية والبصرة ذكروا ان الجيش يواصل هجومه على المنطقة وان الوضع "حرج للغاية".

واضافت تقول ان اللاجئين يقيمون في بلدة حفيزة داخل الحدود مباشرة على بعد ٥٨٠ كيلومترا جنوب غربي طهران

جنيف -١٩٩٣/٧/١٣، اكدت مصادر وكالة الامم المتحدة للأجئين نزوح العديد من سكان الجنوب في العراق الى ايران هربا من ضغط السلطات العراقية.

انباء عن تعاون أمني عراقي - الماني عام ١٩٨٢

بون - اف ب. (٢ تموز ١٩٩٣) ذكرت صحيفة "فوخن بوست" الاسبوعية التي تصدر في برلين (١ تموز ١٩٩٣) ان اجهزة الاستخبارات الخارجية لألمانيا الغربية قامت. عندما كان وزير الخارجية كلاوس كينكل على رأسها (١٩٧٩-١٩٨٢) بتدريب مخبرين عراقيين وزودت بغداد معلومات عن المعارضة العراقية في المانيا. واضافت الصحيفة ان تدريب المخبرين العراقيين جرى في فيلا قرب فيلهايم، في بافاريا. وأضافت ان ضباطا من الشرطة العراقية تلقوا تدريبا خاصا في مدارس الشرطة في بافاريا. واوضحت الصحيفة ان العراق التزم في المقابل ان يقدم المساعدة لالمانيا لمكافحة منظمة "الجيش الاحمر" الارهابية الالمانية حسب اتفاق عقد في ايار ١٩٨٢ بين كينكل والسلطات العراقية. وفي العام ١٩٨٠ تعهد كينكل ايضا، خلال زيارته بغداد، بتزويد العراق بانتظام معلومات عن المعارضة العراقية التي تتخذ من المانيا مقراً لها، حسب ما ذكرت الصحيفة.

ورفضت اجهزة الاستخبارات الخارجية في المانيا الغربية التعليق على نبأ تدريب مخبرين عراقيين وذكرت في ما يتعلق بالمعارضين الذين يعيشون في المانيا بأنها لاتهتم "بمعلومات على الاراضي الوطنية".

القصف الصاروخي على بغداد :
السياسة الامريكية تجاه صدام

مجلة **الدولية** العدد ١٦٠ - ٧ تموز ١٩٩٣

- تصريح كلينتون قبل ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٣ حول التسامح مع صدام في حال تغيير سلوكه خلق انطباعا عن تغيير في الموقف الامريكي والذي سرعان ما عملت الادارة على تصويبه والتأكيد على عدم حصول اي تغيير في سياسة واشنطن

- تعليقات كثيرة من امريكيين نسمعها هنا في واشنطن ويقرأها الامريكيون في صحفهم تعتبر ان "ضربة" الصواريخ" في قلب بغداد، اقتنع بها كلينتون، نتيجة فشل السياسة الاميريكية من الداخل والخارج.

حتى المسؤولون قالوا بصراحة ان الهدف الاول كان لاثبات ان كلينتون قادر على اتخاذ القرار والزعامة، اذا اقتضى الامر.

- ضربة المخابرات في نهاية حزيران الماضي هي :

١- اسهل عملية تتم من دون خسائر اميريكية، ولم تشارك فيها قوات ولاطيارون.

٢- ضربة المخابرات هي تحذير لكل من يمارس او يتبنى الارهاب من دول اخرى في المنطقة العربية وايران.

- تقرير الكونغرس الامريكي الخاص بالعراق جاء فيه :

- العراق يعيد بناء قوته العسكرية والصناعية، وهو الامر الذي لن تسمح به الولايات المتحدة. ولن تسمح للعراق بان يقوم كقوة في المنطقة من جديد. ولذلك لابد من استمرار كبت العراق بتشديد وتنفيذ العقوبات الدولية حتى اذا كان ذلك ضد الشعب العراقي. لايهم، طالما ان امريكا تضمن مصالحها، وتؤمن اسواق المنطقة لصادراتها.

في هذا التقرير :

- الصناعات العسكرية العراقية تستعيد قوتها تدريجيا، وقد تمكن العراق من اصلاح اكثر من مئتي مصنع للانتاج العسكري ومنذ ايار ١٩٩٢ بدأ الانتاج في اكثر من خمسين مصنعا عسكريا باستخدام معدات كانت مخبأة اثناء عاصفة الصحراء، منها الابحاث المتعلقة بانتاج الصواريخ الباليستية "سعد ١٦" غرب الموصل والرابيا، ومصنع الزعفرانية، وكلها دمرتها المقاتلات الامريكية في كانون الثاني ١٩٩٢.

- تمكن العراق من استعادة و شراء المعدات اللازمة للمصانع من السوق السوداء.

- اذا رفع الحظر الدولي للعقوبات فسوف يتمكن العراق من الحصول على المعدات بسهولة واستكمال حاجاته التكنولوجية.

- بمجرد رفع الحظر عن تصدير البترول، سيتمكن العراق من الحصول على العملة النقدية لشراء حاجاته وهو مايشكل قلقا كبيرا للسياسة الامريكية وقد تمكن العراق من اصلاح البنية الصناعية العسكرية رغم كل القيود والعقوبات المفروضة عليه.

- هناك حدود للتفتيش الدولي على الانتاج العسكري العراقي مما يشكل ثقوبا في نظام احتواء العراق.

فالقرارات الدولية المتعلقة بتدمير وازالة وفرض الرقابة على الاسلحة العراقية، لاتشمل التفتيش على الاسلحة التقليدية، اي ان العراق يستطيع بموجب قرار وقف اطلاق النار ان يمضي في بناء برنامج واسلحة تقليدية باستخدام معدات كانت تستعمل في انتاج البرامج النووية.

- يحذر التقرير من تكالب دول وشركات اجنبية على عقد اتفاقيات بترولية مع العراق رغم الحظر الدولي.

وفي شهادته امام لجنة العلاقات الخارجية لم يستبعد مساعد وزير الخارجية الامريكي للشؤون العسكرية روبرت غالوتشي ان يكون لدى العراق صواريخ "سكود" مخبأة، رغم ان عمليات التدمير قضت على كل قدرات العراق النووية.

واشنطن تبحث عن تغطية دولية لضربة كبيرة توجهها الى العراق

الحياة ١٩٩٣/٧/٤ - باريس من المحرر العسكري : اكدت مصادر دفاعية غربية شبه رسمية لـ "الحياة" امس ان ادارة الرئيس بيل كلينتون تبذل حاليا مساعي ديبلوماسية مكثفة مع عدد من العواصم من اجل "إعادة احياء التحالف العربي والدولي ضد العراق وتأمين الغطاء السياسي الذي تعتبره واشنطن ضروريا لتوجيه ضربة عسكرية كبيرة ترغب الولايات المتحدة في توجيهها الى نظام الرئيس صدام حسين قريباً".

وقالت هذه المصادر ان الادارة الامريكية شعرت بـ "خيبة امل واستياء كبيرين" من جراء ردود الفعل غير المشجعة التي بدرت عن عدد من الاطراف الرئيسيين في التحالف الذي قام خلال حرب الخليج الاخيرة وذلك بعد الهجوم الصاروخي الذي شنته القوات الامريكية على مقر المخابرات العامة العراقية في بغداد اخيراً.

واوضحت ان هذه الردود، التي تراوحت بين التأييد الفاتر والانتقاد العلني، تكفلت باقناع واشنطن بان "اي عمل عسكري لاحق قد تفكر في تنفيذه ضد العراق لابد وان يحظى اولاً بالغطاء السياسي اللازم من دول اخرى تعتبرها الادارة اركاناً اساسية للتحالف ضد صدام".

وتضيف المصادر نفسها ان الولايات المتحدة ابلغت عواصم معينه بانها "ترغب في توجيه ضربة عسكرية قوية الى العراق خلال مهلة زمنية لاتتجاوز نهاية شهر تموز الجاري".

وتحدد المصادر الاسباب الامريكية للضربة على الشكل التالي :

١- المعلومات التي باتت شبه اكيدة عن نجاح بغداد في اعادة بناء قسم كبير من ترسانتها العسكرية وقدرات انتاجها الحربي المحلي، بما في ذلك التقرير الرسمي الذي قدم الى الكونغرس اخيرا وتحدث عن "استعادة العراق ٨٠ في المئة من قوته العسكرية قبل الحرب" واستمراره في انتاج معدات عسكرية رئيسية تشتمل على دبابات "ت - ٧٢" وصواريخ باليستية ارض - ارض وذخائر تقليدية وكيماوية".

٢- الضغوط التي تمارسها منذ مدة على الادارة القيادة العسكرية الامريكية التي "تشعر بمقدار كبير من السخط حيال مانعتبره مهمة غير مكتملة انيطت بها ولم يسمح لها بانهائها لاعتبارات سياسية" على حد تعبير مسؤول عسكري امريكي رفيع المستوى. وتحدد المصادر في صورة خاصة الجنرال كولين باول رئيس هيئة الاركان المشتركة

للقوات المسلحة الامريكية باعتباره "الداعية الرئيسي لفكرة اكمال المهمة العسكرية والخروج من لعبة القط والفار" التي يعتبر ان صدام يلعبها بكفاءة مع الولايات المتحدة منذ انتهاء حرب الخليج.

٣- الشعور العام بان النظام العراقي تمكن الى حد بعيد من "تجاوز الاثار العسكرية لحرب الخليج" وانه يحاول الان "استعادة زمام المبادرة سياسيا" من خلال اظهار عجز الولايات المتحدة والمجتمع الدولي عن الاستغناء عنه داخليا واقليميا، وهو ما تعتبره الاوساط الامريكية والاوربية (وتؤيدها في ذلك اوساط اقليمية عدة) بمثابة "تحريف للواقع ومسألة لايمكن لمنطقة الخليج او الشرق الاوسط تحمل عواقبها".

وتقول المصادر الغربية ان هدف العمليات العسكرية التي يجري الاعداد لها حاليا والتي تنتظر "القرار السياسي" في شأن تنفيذها سيكون "الاظهار للنظام العراقي ان شيئا لم يتغير في الموقف العربي والدولي منه" وانه طالما "ظلت بغداد تحاول المناورة والتملص من تنفيذ مقرارات مجلس الامن فانها لايمكن ان تتوقع سوى رد فعل حازم وشديد اللهجة من جانب التحالف"، الى جانب اثبات ان "التحالف باركانه العربية والدولية ضد صدام لايزال قائما وثابتا".

غورباتشوف ينتقد القصف الصاروخي الامريكي

رويتر، اف ب. ١ تموز ١٩٩٣

في مقال نشر في موسكو (الاربعاء ١٩٩٣/٦/٣٠) قال غورباتشوف ان الرئيس بيل كلينتون ارتكب "خطأ خطيرا" وان قصف بغداد "عمل مرفوض وخطر" وشدد على ان الولايات المتحدة "لا يحق لها ان تكون المحقق وهيئة الادعاء والحاكم والمنفذ".

وانتقد موقف الحكومة الروسية الذي وصفه بـ "قصر النظر" وذكر ان تأييدها واشنطن هو "مشورة خاطئة" للاخيرة.

جدول بالعمليات الامريكية ضد العراق منذ انتهاء حرب الخليج

منذ انتهاء حرب الخليج الثانية ما زالت المواجهة متواصلة بين الغربيين والعراقيين، وهذه اهم الصدامات التي حصلت منذ ذلك الحين،

سنة ١٩٩١

٢٠ اذار - مقاتلات امريكية من نوع ف ١٥ تسقط مقاتلات عراقية من نوع سوخوي ٢٠ في شمال العراق.

٢٢ اذار - مقاتلات امريكية تتصدى لمقاتلات عراقية وتدمرها.

سنة ١٩٩٢

٢٧ كانون الاول - طائرات ف ١٦ امريكية تسقط مقاتلات عراقية من نوع ميغ ٢٥ في منطقة الحظر الجنوبية.

سنة ١٩٩٣

١٣ كانون الثاني - ١١٦ طائرة امريكية وبريطانية وفرنسية تشن غارات ليلية على بطاريات مدفعية تابعة للدفاع العراقي في جنوب العراق. طائرات التحالف تدمر اربعة من هذه المراكز.

١٧ كانون الثاني - مقاتلات ف ١٦ امركية تسقط مقاتلات عراقية من نوع ميغ ٢٣ في شمال العراق. غارة جديدة على مركز البطاريات العراقية في الشمال. البحرية الامريكية تقصف مركز الزعفرانية النووي قرب بغداد. صاروخ يسقط على فندق الرشيد في وسط العاصمة العراقية.

١٨ كانون الثاني - ٧٥ طائرة امريكية وبريطانية وفرنسية تواصل "تنظيف" المراكز التي نجت اثناء القصف السابق على المنطقة الجنوبية. الامريكيون والبريطانيون يقصفون مراكز جديدة في الشمال.

١٩ كانون الثاني - غارة جوية جديدة يقوم بها الامريكيون والبريطانيون.

١٨ نيسان - فانتوم اميريكية تطلق صاروخا على رادار عراقي في جنوب الموصل، خارج منطقة الحظر.

٢٦ حزيران - رداً على محاولة اغتيال الرئيس بوش اثناء زيارته للكويت، البحرية الامريكية تطلق ٢٣ صاروخا على مركز المخابرات العراقية في بغداد.

٢٤ تموز- مقاتلات امريكية تقصف موقعا للصواريخ العراقية في البصرة.

الصواريخ الامريكية طارت عبر الاراضي الايرانية

قالت مجلة نيوزويك الامريكية (١٣ تموز ١٩٩٣) انه ربما يكون يكون بحوزة العراق صاروخ كروز امريكي لم ينفجر وهو واحد من عدة صواريخ كروز اطلقت على موقع صناعي عراقي في كانون الثاني ١٩٩٣.

كما ذكرت المجلة (١٩/تموز) ان الصاروخ مثله مثل الصواريخ التي اطلقت على مقر المخابرات العراقية الشهر الماضي طار مسافة فوق ايران، الامر الذي كان ضروريا لضمان دقة التصويب. حيث ان الاراضي جنوب العراق خالية من تضاريس مرتفعة لتستدل بها الصواريخ الكترونيا، مما جعل مرتفعات زاكروس غرب العراق على الحدود مع ايران دالة جغرافية مناسبة لتوجه الصواريخ.

طارق عزيز يؤكد، رغم قصف المخابرات العراقية، رغبة حكومته في اقامة علاقات جيدة مع واشنطن

الحياة السبت ١٩٩٣/٧/٣ رويتر . اف ب. اعلن نائب رئيس الوزراء العراقي السيد طارق عزيز ان العراق يرغب في فتح حوار مع الولايات المتحدة على رغم الهجوم الامريكي الاخير على مقر المخابرات العراقية في بغداد.

واضاف في مقابلة مع شبكة التلفزيون الاميركية سي.ان. ان بثته الخميس ١ تموز "اننا نقترح دائما فتح حوار ونحن مستعدون لذلك".

ونفى بشدة ان تكون الحكومة العراقية مشتركة في "اي مؤامرة لاغتيال الرئيس جورج بوش".

واعتبر ان قصف بغداد بصواريخ "توما-هوك" الامريكية التي دمرت مقر المخابرات العراقية "لا مبرر له على الاطلاق". واضاف "انه كان عملا عدوانيا صلفاً".

واوضح عزيز ان العراق "لايعتزم الانتقام" . وتابع "ان من السخف جعل العراق عدواً (. . .) نحن لسنا اعداء الولايات المتحدة. يمكن ان تكون بيننا خلافات لكن في الامكان حلها".

واضاف عن "شاغلنا الاساسي في الاشهر الاخيرة كان اقامة علاقات جيدة وطبيعية مع الادارة الجديدة. وكان الاعتداء الجديد مفاجأة لنا".

المواجهة بين العراق والامم المتحدة بشأن تطبيق قرار ٧١٥ الخاص بالمراقبة بعيدة الامد وفشل محاولة بغداد مقايضة الموافقة برفع الحظر

اتفاق مؤقت بين العراق والامم المتحدة لتصدير النفط مقابل مراقبة الاسلحة

رويتر (الثلاثاء ٢٠ تموز ١٩٩٣) شهدت المواجهة بين العراق والامم المتحدة امس انفراجا مهما بالتوصل الى اتفاق "مؤقت" حول مراقبة طويلة المدى لبرامجه العسكرية واستئناف تصدير النفط.

واتفق المسؤولون العراقيون ورئيس اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة المكلفة بنزع السلاح العراق رولف ايكوس امس الاثنين على حل مؤقت للازمة القائمة بينهما منذ حزيران الماضي حول نصب كاميرات مراقبة في موقعين للاسلحة البالستية. واتفقا على مواصلة المفاوضات قريبا في مقر الامم المتحدة في نيويورك.

واعلن ايكوس في ختام مهمة استغرقت خمسة ايام في العراق ان العراق مستعد لاخضاع برامج تسلحه للمراقبة على المدى الطويل تنفيذا لقرار مجلس الامن الدولي المرقم ٧١٥.

واضاف ايكوس، في مؤتمر صحافي ان "العراق مستعد لتطبيق الخطط المتعلقة بالمراقبة وبالتحقق (من اسلحة) بموجب القرار الرقم ٧١٥ الذي تبناه مجلس الامن" في تشرين الاول ١٩٩١.

واكد نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه امس سيبقى ساري المفعول حتى تتوصل المفاوضات المقررة في نيويورك الى "نتائج واضحة". ووصف عزيز محادثاته مع ايكوس بانه "مثمرة وجادة وصريحة وشاملة". وقال "تناولنا كل الجوانب الجوهرية التي تخص العلاقة بين العراق ومجلس الامن والعراق واللجنة الخاصة". وتابع "لقد اوضحنا من جانبنا القضايا التي يعتبرها العراق جوهرية وهي القضايا التي تمس سيادة العراق واستقلاله وامنه ومصالح شعبه وخاصة ما يتعلق باستمرار الحصار الجائر على العراق".

واوضح "لقد قدمنا لايكوس ورقة موقف موجهة الى مجلس الامن واللجنة الخاصة تتضمن موقفنا ازاء هذه القضايا العالقة بينها وبين تطبيق قرارات مجلس الامن".

ويعتبر العراق ان بنود القرار ٧١٥ تمس بأمنه. وينص القرار على مراقبة قوته العسكرية على المدى الطويل. وقال رولف ايكوس ان العراق مستعد لاحترام القرار المذكور من دون القبول به رسميا.

ومن جهة اخرى هبط سعر برميل النفط من مزيج برنت القياسي الى دون الستة عشر دولار وسط مخاوف من هبوط اكبر، وذلك بعد تزايد جدية احتمال عودة العراق الى سوق النفط ولو بشكل جزئي.

العراق سيوافق على الشروط الدولية للسماح له بتصدير كمية من نفطه

الحياة ٢١ تموز ١٩٩٣ - باريس ، علمت الحياة من مصدر ديبلوماسي مطلع على المفاوضات بين العراق والامم المتحدة في شأن السماح بتصدير نفط عراقي بقيمة ١,٦ بليون دولار.

واوضح المصدر انه سيسمح للعراق بتصدير نحو ٥٥٠ الف برميل من النفط يوميا لمدة ستة اشهر، معظمها عن طريق خط "سيهان" التركي والقسم المتبقى عبر ميناء البكر العراقي.

وعن موعد بدء التصدير بعد توقيع الاتفاق، قال المصدر ان تطبيق الرقابة من جانب الامم المتحدة سيأخذ بعض الوقت. واضاف ان العراق اضطر الى قبول شروط اقسى من تلك التي طرحت خلال الجولة الاولى من المفاوضات في هذا الشأن، مشيرا على سبيل المثال الى الموافقة العراقية على وجود مراقب من الامم المتحدة في مكتب خاص به في شركة التسويق "سومو" في بغداد للاشراف على التزام مضمون العقد بين البائع والمشتري.

وذكر المصدر الديبلوماسي ان العراق قبل ايضا بكل الشروط المتعلقة بوجود مراقبين للامم المتحدة في موانىء التصدير والاستقبال والتدقيق في التحويلات الى الحسابات العراقية من جانب الامم المتحدة.

واضاف انه قد تتبع هذه الخطوة جولة اخرى من المحادثات من اجل زيادة كميات التصدير بعد ستة اشهر للتوصل الى صادرات بقيمة ٤ بلايين دولار. وتوقع عودة الصادرات النفطية العراقية الى حالتها الطبيعية بعد نحو سنة، خصوصا بعد موافقة بغداد على قرار الامم المتحدة المتعلق بمراقبة برنامج التسلح العراقي.

بغداد تعلن موافقتها الرسمية بتطبيق قرار المراقبة البعيدة الامد ولكن بشروط !!

رويتر، اف ب - السبت ٢٤ تموز ١٩٩٣ - اعلن العراق مساء الخميس (٧/٢٣) انه مستعد للقبول بمراقبة طويلة الامد لقدراته العسكرية. ويشار الى انها المرة الاولى التي يتعهد فيها العراق علنا بتطبيق القرار ٧١٥ الذي ينص على مراقبة الامم المتحدة لقدراته العسكرية على المدى الطويل مؤكدا بذلك ما اعلنه رولف ايكوس رئيس لجنة الامم المتحدة الخاصة بنزع سلاح العراق الاثنين الماضي في بغداد.

وجاء في بيان رسمي ان العراق مستعد لان "يمتثل لاحكام خطط الرقابة والتحقق المستقبلي وفق ما جاء في القرار ٧١٥" شرط ان يحترم مجلس الامن واللجنة الخاصة بنزع سلاح العراق سيادة العراق وامنه الداخلي وكرامة الشعب والدولة".

واضاف البيان "ويتعهد مجلس الامن واللجنة الخاصة برفع" الحظر المفروض على صادرات العراق النفطية منذ حوالي ثلاث سنوات "فورا وبصورة كاملة وبدون شروط اضافية" او الحظر بشكل عام.

وجاءت هذه الاقتراحات في رسالة بعثها وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف الى الرئيس الحالي لمجلس الامن الدولي السفير البريطاني ديفيد هاناي بتاريخ ٢٠ تموز ونشرت مساء الخميس في بغداد.

وغداة ارسال هذه الرسالة قرر مجلس الامن الاربعاء (٧/٢١) تمديد الحظر الشامل المفروض على العراق منذ اجتياحه الكويت في اب ١٩٩٠ واستمع الخميس الى نتائج مهمة رولف ايكوس الاخيرة في بغداد. وقال الصحاف ان العراق يأمل بان تشكل هذه المهمة "تحولا سياسيا" وان يتعهد مجلس الامن "بالعمل الفوري" لرفع الحظر على صادرات النفط العراقي كخطوة اولى قد تتبعها خطوات اخرى.

وقد تضمنت رسالة الصحاف شروطا اخرى لقبول العراق بالقرار ٧١٥. وجاء في الرسالة ان على مجلس الامن واللجنة الخاصة ان

يتعهدا "بضمان حق العراق في التطور الصناعي والعلمي والتكنولوجي والتنمية في كل الميادين التي لم تشمل بالحظر الوارد في القرار ٦٨٧".

ونصت الرسالة انه يجب على اللجنة الخاصة ان تتعهد في تنفيذ مهامها وسائل عراقية كالمروحيات وطائرات الرصد او من الممكن ان تستخدم وسائل اخرى يتفق عليها الطرفان.

ويريد العراق من اللجنة الخاصة ان تتعهد في "تنفيذ مهام الرقابة والتحقق في الميادين النووية والكيماوية والبيولوجية وفق القواعد والوسائل المعتمدة في الاتفاقات الدولية النافذة ذات العلاقة".

وطالب العراق ان تخضع كافة دول المنطقة الى الرقابة نفسها لاسيما فيما يختص بالصواريخ الباليستية. وطالب اخيرا كافة الدول الاعضاء في الامم المتحدة ولاسيما الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بان تلتزم باحترام سيادته وسلامة اراضيه ووضع حد فوري لحظر الطيران الذي تفرضه جنوب خط العرض ٣٢ وشمال خط العرض ٣٦ فوق المنطقة الشيعية والمنطقة الكردية في العراق.

ومن جهة اخرى انحى العراق باللائمة على بريطانيا (الجمعة ٧/٢٣) في تنسيق قرار اصدره مجلس الامن الدولي باستمرار العقوبات التجارية المفروضة عليه منذ اجتياح الكويت في عام ١٩٩٠.

وقد ابقى مجلس الامن الدولي يوم الاربعاء (٧/٢١) عقوباته التي فرضها على العراق منذ نحو ثلاث سنوات كما هي. وقال هاناي، المندوب البريطاني، انه لم تتم تلبية "الشروط اللازمة" لرفع العقوبات.

وتقول بغداد انها تحترم التزاماتها بموجب وقف اطلاق النار في حرب الخليج ومطالب ان يخفف مجلس الامن او يرفع الحظر المفروض على مبيعات النفط العراقي ومعظم تجارته الاخرى.

ولكن الامم المتحدة تجادل بان بغداد لم تمتثل بعد لسلسلة من القضايا من بينها الكشف بشكل كامل عن برنامج الاسلحة المحظورة والقبول غير المشروط لمراقبة الاسلحة على المدى الطويل ومسائل اخرى لها صلة بوقف اطلاق النار.

واعلن العراق الخميس (٧/٢٢) انه مستعد للامتثال مع قرار رئيسي لمجلس الامن بشأن مراقبة الامم المتحدة الطويلة المدى للاسلحة ولكنه اكد انه يتوقع تنازلات مقابل ذلك.

وايد مجلس الامن الدولي خطوة من جانب خبراء الاسلحة التابعين للامم المتحدة لنزع فتيل مواجهة بشأن وضع كاميرات فيديو في موقعين عراقيين لتجارب الصواريخ ولكنه قال مازال متشككا في نوايا بغداد.

العراق ينتقد اليمن والجزائر لتحسن علاقاتهما مع الكويت

رويتر، اف ب. ٢٥ تموز ١٩٩٣ - اعربت صحيفة بابل العراقية عن قلقها ازاء التغير في مواقف بعض الدول العربية من العراق، خصوصا الجزائر واليمن. وكتبت الصحيفة في افتتاحيتها ان "الوضع العربي شهد اخيرا تراجعاً واضحاً في مواقف عدد من البلدان العربية المعروفة بتضامنها مع العراق". واضافت، "اثار هذا التناقض الواضح في سياق الاحداث علامات استفهام كبيرة عن سر تراجع مواقف من كان العراق يعتبرهم ومازال اشقاء له وحلفاء . . وهو امر يقتضي التوقف عنده ودرسه بنظرة تأمل وتحليل واستقراء". واشارت الصحيفة الى الجزائر التي استقبل رئيسها علي كافي اخيراً مبعوثا من امير دولة الكويت، وكذلك اليمن الذي اكد رغبته في تطبيع علاقاته مع الكويت.

وختمت ان ذلك "ترك الماً حقيقيا في نفوس العراقيين وشكل لهم مفاجأة غير سارة".

الملك حسين يدعو الى المصالحة الوطنية في العراق

في مقابلة خاصة مع مراسل الحياة، نشرت بتاريخ ٢٨ تموز ١٩٩٣، جاء مايلي:

- هل انتم خائفون فعلا على وحدة العراق ؟

□ نعم لدينا مخاوف حقيقية.

- ماهو في رأيكم افضل طريق لمعالجة هذا الموضوع ؟

□ هذا الموضوع لابد ان يعالج على صعيد العراق نفسه في ما يتعلق بشعبه اذا امكن، ليعود العراق موحداً الى العالم. اما استمرار الامور على هذا النحو فيثير مخاوف حقيقية لابالنسبة الى العراق فحسب بل بالنسبة الى الوطن العربي عموماً.

- من يجب ان يأخذ المبادرة في هذا الاطار ؟

□ يبدو لي ان السؤال الذي يجب ان يطرح هو ، ماهو الاهم؟ ويبدو لي ان الاهم في هذا كله الشعب العراقي. نحن نتعاطف معه في معاناته والظروف التي يعيش فيها وهي في منتهى القسوة. ونأمل بان يتمكن هذا الشعب في وقت غير بعيد من ان يعزز وحدته الوطنية، من خلال مصالحة وطنية، والانتقال الى وضع يتيح للعراقيين جميعا ان يتمتعوا بالديمقراطية والتعددية السياسية، وضع تكون فيه حقوق الانسان محترمة ومصونة، وعندئذ يمكن تجاوز الوضع السيىء الذي نعيشه في هذه المرحلة. هذا الكلام غير جديد قلته اكثر من مرة وقلته لاخواننا العراقيين.

- كيف كان رد فعلهم وجوابهم؟

□ لم اسمع اي جواب حتى الان والله يهدي الى ما فيه الخير.

من اجل حوار وطني شامل

بيان صادر عن مجموعة عراقية مقيمة خارج العراق

نحن الموقعين أدناه من أبناء العراق في الغربة عرباً واكرداً وتركمان، رجالاً ونساءً وشبيبة، مستقلين وبعثيين وقوميين وشيوعيين وماركسيين وناصريين وديمقراطيين، مسلمين ومسيحيين، رجال علم وثقافة وابداع. . . الخ، بعد تأمل ودراسة للتطورات الراهنة التي يشهدها العراق في ضوء الهجمة الغربية الهمجية واستهدافاتها المحلية والعربية، حددنا رؤيتنا بمايلي،

عندما تمكن العراق من بناء القواعد المحلية لتوطين العلم والتكولوجيا والممارسة، واكتساب الخبرات وتراكم المعارف العلمية، وبعدما شكل حالة متقدمة من الامكانات العسكرية واصبح يشكل حالة استقطاب لاعادة مركز صنع القرار الاستراتيجي في الشأن العربي الى العرب، باشرت امريكا والغرب وبتحريض ومساهمة فعالة من قبل الحركة الصهيونية العالمية، عملية الاعداد للعدوان على العراق. فالهدف الاول والحاسم للعداون الثلاثيني الامريالي-الصهيوني-الاطلسي ضد العراق، هو منع نشؤ قوة عربية تمتلك استقلالية في قرارها السياسي وتشكل حالة استقطاب وتوحيد تقلب المعادلة الجيو-سياسية في منطقتنا، وهو مضمون استراتيجية الاجهاض التي تعتمدها الغرب في مواجهة أي نهوض عربي، وهذا بالضبط ما حصل لمصر عبد الناصر، وقبله في القرن الماضي ضد محمد علي.

ان الحرب العدوانية ضد العراق، بكل حلفائها، برهنت مجددا وبشكل قاطع بأن المصالح والاهداف الاستراتيجية لامريكا والغرب في منطقتنا تتوحد مع المصالح الاستراتيجية الحيوية والعميقة للكيان الصهيوني، فتدمير وتحطيم واجهاض أي مشروع قوة ونهضة يولد في احد الاقطار العربية ليس فقط من الثوابت الاستراتيجية للكيان الصهيوني بل هو في مقدمة الاولوليات في استرايتجية امريكا والغرب تجاه المنطقة.

وبسبب الجسارة والجرأة التي أظهرها العراق في تحدي الامبريالية الامريكية والكيان الصهيوني وقبول المنازلة العسكرية ضدهم، ورفضه لمخطط الاحتواء وانتهاجه سياسة نفطية تنأى بهذه الثروة العربية عن مصالح الغرب، فان هذه القوى وأعوانها تستمر في حصاره ومواصلة العدوان عليه بصيغ متعددة لمعاقبته وتدميره وتحطيمه لكي لا يشكل صموده مثلا لكل من يريد التخلص من الهيمنة الامريكية-الصهيونية- الاطلسية. لذلك نرى الجماهير العربية والحركات السياسية ا لتي لم تصبح أسيرة النظم وتحولاتها، تولي أهمية قصوى لمسألة استنهاض العراق ورفع الحصار عنه وتعزيز وحدته وصيانة استقلاله انطلاقا من رؤية تاريخية لمصير أمتنا العربية وأفاق تطورها ومصالحها الحيوية.

إن تشدق الامبريالية الامريكية والقوى الصهيونية والرجعية بالديمقراطية وحقوق الانسان ما هو الاستار لتمرير مخططاتهم والتغطية على جرائمهم بحق البشرية. ان الحرية وحقوق الانسان لايمكن ان تأتي محملة في بوارج الحربية والصواريخ والطائرات التي جاءت بها دول التحالف البغيض لتدمير شواهد الحضارات وما أنجزه وشيده شعبنا في العراق، ولايمكن ان تأتي عبر قتل الالاف من اهلنا ومحاولات تجزئة الوطن وتفتيت وحدة شعبه بتشجيع الفتن والدسائس والحروب الاهلية، ولاعبر حصار الشعب وتجويع الاطفال وقتلهم. ان امريكا والغرب تريدان شطب دور العراق وتجزأنه وتفيتيه عبر خلق كانتونات ومحميات عنصرية وطائفية وخلق وتشجيع الاقتتال الداخلي وهذا ما سمتنا اليه عبر القرارات الظالمة التي صدرت ضد بلادنا وعبر مؤتمرات مولت وعقدت في بيروت وأربيل ولندن وأسهمت فيها بشكل فعال شبكاتها الجاسوسية المخفية.

ان التاريخ لم يحكم ابدا علي أمة بالزوال أيا كان هول المحنة التي تمر بها، طالما انها تستطيع استخلاص دروس هذه المحنة وتجميع ما بقى من قواها السليمة واستنفارها للقضاء على اسبابها، ان استخلاص دروس المحنة اثمن ما يمكن ان تعطيه أمه لنفسها لانه وحده الذي يقود الى طريق الخلاص. لكنه ايضاً أصعب مايمكن التوصل اليه لانه من الثابت تاريخياً ان أوقات المحن تزدحم بالأدعياء المزيفين، وبائعي الترياقات عديمة النفع بل السامة، ومروجي الاوهام التي تساق على انها حكمة العصر، وفي أيام المحن يكثر فاقدوا التوازن السريعو التقلب من حال الى حال، لكن أخطر هؤلاء جميعا واكثرهم شراً من يتقدم وقت الهول والمحنة ماداً يده بالدروس الخادعة او ساعياً الى طمس الوعي بالدروس الحقيقة، وبقدر ما نكشف ونعري زيف الدجالين والاعبيهم ونتصدى بحزم لفضح ادوارهم الخيانية، علينا ان نتفحص بعمق مكامن الخلل عندنا ونستأصلها ونولي دراسة اسباب المحنة التي حلت ببلادنا أهمية خاصة بغية استخلاص الدروس والعبر القيمة ونسترجع في ذاكرتنا تاريخ شعبنا وقيمه وتقاليده ونتدرع بعوامل القوة والنهوض في ارض الرافدين والعراق الواحد.

ان العراق، شعبا وحضارة ومبادىء، وقف وحيدا، يتصدى لوحشية امريكا ومعها كل اعوانها واتباعها وعملائها، وهذا الخيار العراقي هو في حد ذاته الدرس الكبير الذي ينبغي للامة ان تستوعبه وتتعلم منه انها ستكون قادرة حين تتخلص من طوابير الخيانة في صفوفها، على ان تفرض احترام كرامتها وسيادتها وحقوقها، لقد فضح صمود العراق وحيداً، النزعة الوحشية الاجرامية، وتعرى اليانكي الامريكي والغرب المنافق وبكل تلاوينه، وحوشاً كاسرة لايؤمنون بقيم ولابمبادىء.

وبالنسبة لنا، أهل العراق، فالدرس الاهم الذي نستخلصه من المحنة هو ان بلادنا ذات التعددية المتنوعة، دينيا، وقوميا، ثقافيا وسياسيا، تكون القوى واروع وأكثر عطاء وأصلب وحدة عندما تزدهر فيها الحرية والتعددية السياسية والثقافية ويكون ذلك هو الناظم للعلاقات بين المجتمع والدولة.

ان دراسة وتحليل اسباب الحرب ونتائجها لن تكون ذات قيمة الا بقدر ما يمكن اعادة توظيفها في استراتيجية المواجهة المستمرة مع العدو، وتحويل عوامل الضعف الى مصدر قوة، والانتصار العسكري

للعدو الى شرك له. وهذا يتطلب استنبات حركة واسعة وقوية من اجل التغيير الذاتي وتنظيم ادارة الحرية، وتنمية الارادة وتعميق التضامنات الوطنية واعتبار الاحترام المتبادل والحوار قاعدة رئيسية واساسية للتعامل بين أبناء الوطن، كما يقتضي ثورة حقيقية في الاخلاق المدنية والسياسية والادارية، والقضاء على مظاهر الترهل والفساد ويتطلب نقله نوعية في الممارسة السياسية والتعبير عن روح المسؤولية الجماعية، والارتقاء بالمبادرة التاريخية، شعوراً وتنظيماً وبرنامجاً.

وانطلاقا من هذه الرؤيا، وتواصلاً مع تقاليد شعبنا الوطنية التي عززتها تجربة عشرات السنين فاننا نؤكد وندعو ونعمل على مايلي:

١- اننا اذ نعبر عن اعتزازنا بصمود شعبنا وقواتنا المسلحة في مواجهة العدوان والحصار، نؤكد ثقتنا بقدرة بلادنا على النهوض واعادة بناء ما دمره المعتدون وأعوانهم. وشعبنا الذي تعلم ان ينأى بارادته عن الارتهان، وحفظ للمبادىء والقيم مكاناً عزيزاً في الفعل والارادة، يواصل التحدي ويرتقي به من الدفاع والمقاومة الى البناء والابداع. اننا نؤكد اعتزازنا بالمجهود الاسطوري الذي يبذله أهلنا في العراق حيث تمكنوا من اعادة تعمير أغلب ما دمره الاشرار وشيدوا منشآت ومشاريع عملاقة، في ظل حصار شامل، بكفاءات وخبرات علمية عراقية بحتة، فان ما يبعث على الفخر والاعتزاز هو ان تتم عملية البناء والاعمار بأفق من التحدي هدفه مواصلة طريق التقدم وامتلاك ناصية العلم والقوة ورفض الخضوع لاملاءات الغرب.

٢- يستمر العدوان والتآمر الامبريالي-الصهيوني- الرجعي على العراق وبشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ، بهدف تجزأته وتفتيته الى كانتونات ومحميات عرقية وطائفية بغيضة، ومحاولة اذلال بلادنا وفرض التبعية عليها من خلال فرض مناطق "حظر جوي" يمنع فيها نشاط طيراننا الوطني بينما تقوم طائراتهم المعتدية بخرق اجوائنا لارهاب شعبنا ومواصلة قصف وتدمير منشآتنا الوطنية وحرق منتوجات فلاحينا وبعث الطمأنينة في قلوب اعوانهم. اننا ندعو ونعمل على استنهاض الجماهير الوطنية وتجميع القوى الخيرة وتوحيدها وتنظيمها واستنفار عوامل القوة والصمود والتدرع بها لمواجهة ودحر التآمر الامبريالي-الصهيوني-الرجعي والتصدي لمشاريع التفتيت والتجزئة وكل اشكال الفتن والدسائس، ومواصلة التمسك بالتقاليد الوطنية الراسخة في محاربة الامبريالية والصهيونية والرجعية والحفاظ على قيمنا النضالية وتراثنا المجيد وتشييد أعمدة وهياكل للذاكرة لدى أمتنا عن تفاصيل العدوان والنشاط التآمري للاعداء وأعوانهم. فأمة بلا ذاكرة هي أمة بلا مستقبل.

٣- ان منطقة الكويت تاريخياً وجغرافياً، جزء من العراق. وان المقص البريطاني الاستعماري اقتطعها من العراق وفقاً للمصالح والمشاريع الاستعمارية، مما اوجد حالة من الاختناق غير الطبيعي في اطلالة العراق على الخليج العربي.

ان اول مجلس تشريعي في الكويت، وفي محاولة لازالة الغبن التاريخي الذي لحق بالوطن "العراق" اتخذ قرار عام ١٩٣٩ بالانضمام الى العراق، فاقدم آل صباح على حل المجلس والغاء القرار، بموجب أوامر المندوب السامي البريطاني آنذاك.

ان تأخر العراق تاريخياً في حل مسألة "الكويت" بانضمامها للوطن الام، او ربطها به بعلاقة سياسية خاصة، هو الذي يؤدي العراق بسببه، ثمنه اليوم والامس وغدا، فكل تأجيل في الوفاء بمتطلبات التاريخ والجغرافية، يلزم عنه الاداء غاليا ومضاعفاً. تلك هي مسألة تاريخية بالنسبة لشعبنا وليس لها علاقة بملابسات الوضع الراهن.

٤- رغم انعدام المبررات والمسوغات، التي تذرع بها المعتدون لفرض الحصار الشامل ضد بلادنا، فانهم يواصلون العمل على حرمان شعبنا من حقه في الدواء والغذاء والحياة الطبيعية. وبسبب الحصار واستمراره فان النقص في الغذاء والدواء ومستلزمات الوقاية من الامراض، ادى الى وفاة (٢٤٧٧١١) طفلاً (منذ فرض الحصار وحتى نهاية عام ١٩٩٢م)، وبضمنهم (٩٧٠٠٠) طفلا من الفئة العمرية أقل من خمسة سنوات، ووصل عدد حالات الهزال بسبب سوء التغذية لنفس الفئة العمرية الى (١١١٤٧٧) حالة، هذا بالاضافة الى مئات الالوف من المرضى من النساء والرجال وكبار السن الذين توفوا بسبب نقص الدواء ومستلزمات العلاج. وهذا يبرهن ان المعتدين يواصلون عدوانهم من خلال حرب التجويع وقتل الاطفال في محاولة يائسة لكسر ارادة شعبنا وتركيعه. ومع ان الحصار كان قاسياً وقاتلاً، فان أفضل ما تعلمه العراقيون هو الاعتماد على الذات، واهتدوا الى تأجيل موتهم حتى يكون موتاً حراً حيث تعلموا ان لايموتوا الا واقفين.

ان العراقيين يدركون جيداً ان الحصار المفروض عليهم هو في جله "عربي-اسلامي" وهم يواصلون حياتهم صابرين، محتسبين ويخبون حقدهم الوطني المقدس حتى يأتي يومه. ان قائمة الشهداء من الاطفال والمرضى تكبر يومياً نظراً لنقص الغذاء والدواء وسيكتشف القتلة بان الدم العراقي مرير المذاق. اننا نتوجه بالنداء الى جماهير الامة العربية وقواها السياسية ومفكريها وادبائها للقيام بواجبهم تجاه شعبنا في العراق وتجنيد كل الطاقات للمساهمة في تفتيت الحصار. ونطالب السلطات في بغداد باتخاذ اجراءات تضمن تحقيق العدالة في تحمل أعباء الحظر والتخفيف عن كاهل الطبقات الفقيرة، وخلق حالة من التضامن والتكافل في المجتمع، وندعو الى الالغاء الفوري لمسارات التبذير والفساد واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق وحدة وطنية صلبة.

٥- لقد نشأت ابان العدوان الوحشي الاستعماري على بلادنا، وبعده مباشرة، ظاهرة خطيرة في العمل السياسي العراقي، عبرت عن وجود نهج وطريقة تفكير وعمل تتعارض كل التعارض مع تقاليد حركتنا الوطنية. ان هذا النهج المدمر الذي شهده العمل السياسي العراقي في الخارج والمتجسد في حالات التلطي على أبواب سفارات الدول المعتدية، وتلقي الاموال من جهات دولية متعددة لقاء ترويج الاكاذيب والدعايات المضللة ضد شعبنا وبلدنا، هو تشويه فظ لقيم العراقيين وأخلاقهم واهانة صارخة لتقاليدنا وتراثنا وتاريخنا. ان هذا النهج والممارسات الشاذة تسيء الى التاريخ المجيد لاحزاب الحركة الوطنية الحافل بالتضحيات الغالية في مقارعة الاجنبي واعوانه، ولابد من التصدي لهذا النهج وتعريته ومحاربته.

٦- تحتل المسألة الكردية دوراً متميزاً في الوضع العراقي الراهن بالرغم من تحقق منجزات قومية هائلة للاكراد، اذا ما قورنت بحالة اشقائهم في بلدان الجوار لذلك فاننا نشدد على اهمية وحيوية ممارسة الشعب الكردي حكماً ذاتيا في اطار وحدة العراق الجغرافية

وبعيداً عن الضغوطات الاجنبية وتدخلات دول العدوان الغربية، وفي سياق تعميق التلاحم بين فئات وقوى الشعب العراقي تعزيز مسيرته الوطنية وتطوره على الصعد كافة.

كما ندعو الى تأمين الظروف المناسبة لممارسة كافة الاقليات القومية حقوقهم السياسية والثقافية على أرضية تكاملهم مع بقية فئات الشعب العراقي.

٧- نعرف غير واهمين، ان الطريق الى المشروع القومي النهضوي، لايمر الا عبر الغاء الاستبداد والطغيان وحالة الاذعان التي زرعت عميقاً في كل ميادين الجمع العربي. ونعلم عن يقين، ان النظم الديكتاتورية الشمولية تعرض المجتمع لقمع واضطهاد لاينقطعان، وتحرض فيه عوامل التفتت والانقسام ليواجه بعضه بعضاً، وتصطنع لنفسها مرجعية اجتماعية كالطائفية والعشائرية والاسرية والجهوية وغيرها لتصبح مجتمعها الفعلي، وتستغلها ضد المجتمع الاخر الكبير والحقيقي، وتحرض بذلك سائر أفراد المجتمع للتخلي عن انتماءاتهم الفكرية والسياسية، والعودة الى انتماءات ذات طابع طائفي او عشائري او اسري او جهوي، ويسير كل شيء في الاتجاه المعاكس، ويتفكك المجتمع وتسود فيه افكار غير وطنية وغير قومية.

وبالنسبة للعراق، فان اطلاق مبادرة المصالحة الوطنية، وبرنامج للبناء السياسي يكون رديفاً لبرنامج اعادة الاعمار واعادة بناء القدرة العلمية والعسكرية، هي التي تشكل الركائز الاساسية للمشروع النهضوي. وان امتصاص مشاكل الامن والتفتيت، ومخاطر التدخلات الخارجية وتعزيز صمود البلاد في وجه الحصار والعدوان لن تتحقق بشكل حاسم ونهائي، من دون الخروج من ثقل مرحلة الحياة السياسية السابقة وأوزارها، ومن طريقة تحكمت في ادارة البلاد ففقدت مبررها الموضوعي والتاريخي وان الاوان كي يخلي المكان للممارسة الديمقراطية والعددية السياسية والحياة ا لدستورية وللمشاركة الوطنية الجماعية في صياغة السياسات العامة في البلاد. ان المجتمع في حاجة ماسة الى طرح افكار، لها قدرة المواجهة ضد القوى الغاشمة الموجودة التي تسعى لتكريس فكرة الهزيمة، وبدون ذلك سيبقى سياج الوطن مليئاً بالثغرات التي تغري العدو، وتساعده في عملية الاختراق التي يجهد لتنفيذها. ان الاحادية السياسية والفكرية تتناقض مع كل طبائع ومقومات الحياة، وان المشروعية الوطنية تكتمل وتتعزز بالمشروعية الديمقراطية والدستورية.

ان مجابهة المخاطر الخارجية والحصار بارادة وطنية موحدة وصلبة تحفظ أساسيات الوجود للوطن وترسي قاعدة نهوضه، تتطلب احتشاد كل القدرات والكفاءات والخبرات الوطنية والسياسية والثقافية والفكرية والعلمية، في خندق الوطن، ولاجل ذلك فاننا نناضل بثبات من أجل :

- اعلان ميثاق توافق وطني عام يحقق مصالحة وطنية شاملة واصدار عفو عام وشامل.

- تحقيق سيادة القانون واشاعة الحريات الديمقراطية في حياة الفرد والمجتمع وضمان حقوق الافراد في ابداء الرأي والاجتهاد وصيانة كراماتهم وضمان أمنهم وسلامتهم.

- تأمين الاستقلال التام للقضاء ومؤسسات التعليم العالي (المعاهد والجامعات).

- تأمين حرية الصحافة والنقابات والجمعيات والاتحادات المهنية والثقافية.

- اجراء انتخابات تشريعية عامة حرة وانتخابات رئاسية حرة ونزيهة.

- وضع دستور دائم للبلاد يتم مناقشته واقراره من قبل نواب الشعب قبل عرضه للاستفتاء الشعبي العام.

- الغاء كافةالقوانين والقرارات والاحكام الصادرة ضد أطراف وقوى وأفراد العمل الوطني والغاء كل ما ترتب عليها.

- تقوم الدولة بالتعويض المادي والمعنوي على المتضررين من قوى العمل الوطني والافراد بسبب اجراءات وقوانين واحكام افرزتها تعقيدات المرحلة السابقة.

- وضع سياسات واتخاذ اجراءات عملية، لبناء الثقة بين شرائح المجتمع وقواه السياسية، وردم كل الحفر والاخاديد التي صنعتها أخطاء وسلبيات الماضي.

ان هذه الاهداف غالية وعزيزة ونناضل من أجل انجازها بكل عزم وقوة. ولكن من المؤكد والراسخ عبر تاريخنا ان هذه الاهداف والتطلعات الوطنية لايمكن تحقيقها عبر الحراب الاجنبية والحصار الاثم.

٨- ان القضية الفلسطينية هي قضية العرب الاولى وهي جوهر الصراع العربي الصهيوني، وان هذه القضية نجمت عن عدوان الصهيونية كحركة عنصرية وركيزة للامبريالية العالمية على عروبة فلسطين وعلى كيان الشعب العربي الفلسطيني وعلى حقه التاريخي والطبيعي في وطنه فلسطين. واننا نؤكد دعمنا الكامل للشعب العربي الفلسطيني في نضاله من اجل دحر الاستعمار الاستيطاني الصهيوني واستعادة حقوقه الوطنية الاساسية والثابتة وغير القابلة للتصرف في وطنه، وفي مقدمتها حقه في العودة الى أرضه وتقرير مصيره بنفسه على ارض فلسطين وبناء دولته الوطنية المستقلة، ونساند نضال منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والمعبر عن ارادته الوطنية، ونعلن دعمنا اللامشروط لفصائل المقاومة المقاتلة في سبيل وطنها بما يمكنها من تطوير كفاحها والارتقاء بمستوى فعالياتها النضالية وتحقيق أهدافها.

واننا اذ ندرك ان الخطر الحقيقي على وجود العراق يكمن في نشؤ دولة يهودية صهيونية في فلسطين لتمتد وتتوسع الى الفرات وبابل وأور والكفل في العراق، نرى في تواصل ونصاعد انتفاضة الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، تدعيماً للعراق في معركته ضد العدوان والحصار وتعزيزاً لصموده، فالتحدي والمقاومة أبجديات عملهما المشترك، وان شعبنا يختزن في ذاكرته تلك الوقفة المشهودة لشعب الانتفاضة في اسناد بلادنا ضد العدوان الامبريالي الاطلسي الصهيوني.

٩- اننا اذ نعبر عن عميق امتناننا واكبارنا لكل اشكال الدعم والمساندة المعنوية والمادية التي تلقاها شعبنا من قوى ومنظمات شعبية واحزاب وشخصيات سياسية وفكرية وثقافية، ومن جماهير الشعب العربي من محيط الوطن حتى خليجه، من أجل ردع العدوان الامبريالي الوحشي ومن اجل رفع الحصار الظالم، فاننا على ثقة تامة

ان ذاكرة الوطن والشعب، انما تحتفظ لهذه المواقف الشجاعة بكل مايليق بها من تقدير واعتزاز.

٢٣ تموز ١٩٩٣ التواقيع

١- فاضل الربيعي، كاتب - ٢- خير الله سعيد، كاتب -٣- شاكر السماوي، كاتب - ٤- عبد الجبار الكبيسي، مهندس - ٥- باقر عباس خلف، صحفي - ٦- محمد جواد فارس، طبيب - ٧- عبد الباقي عبد علي، طبيب - ٨- عوني القلمجي، ضابط متقاعد - ٩- عبد الامير الركابي، صحفي - ١٠- عباس شاهين، رئيس الجيش الاسلامي الكردي - ١١ - سامي محمد علي، صحفي -١٢- محمد الجبوري - ١٣- رسمي الشمري، طبيب - ١٤- رحيمة السلطاني، طبيبة - ١٥- جاسم محمد عليوي، طبيب - ١٦- أمجد علي طافور، طبيب - ١٧- علي الدليمي، ضابط متقاعد - ١٨-أحمد الصفاوي، ضابط متقاعد - ١٩-خليل الكبيسي، مدرس - ٢٠- فائق ابراهيم الياسري، ممثل جبهة القوى الاسلامية - ٢١- د. مؤيد العزاوي، مهندس -٢٢- كوثربكر احمد، هندسة كهرباء - ٢٣-حبيب زغير، طالب جامعي - ٢٤- مرحب جواد الحجامي، طالب جامعي - ٢٥- خميس الدليمي، فني كهرباء - ٢٦- باسم البياتي، كاسب - ٢٧- سمير ذنون، كاسب - ٢٨- مشعل عبد المطير، مساح ٢٩- خيري مراد الشيخ خضير - ٣٠- صالح الموسوي، عامل - ٣١- محمد الحياني، استاذ رياضيات - ٣٢- ماجد الدليمي، عامل - ٣٣- هاشم العاني - ٣٤- علي هاشم محمد، ٣٥- فواز عبد القادر، مهندس - ٣٦- كاظم هاشم - ٣٦- لطيف عبد العزيز، مهندس - ٣٧-نظام الشمري، طبيب- ٣٨- احمد جندي دوما - ٣٩- عبد القادر العبادي، محامي- ٤٠- مدين ذنون، طالب جامعي- ٤١- حسين البياتي، محاسب- ٤٢- علي هاشم، صحفي - ٤٣-حسام الهنداوي، طبيب- ٤٤- حسام الخزاعي، صحفي -٤٥- رشيد العبودي، دكتوراه- ٤٦- هاشم العماني، طب اسنان- ٤٧- نجم الدليمي- ٤٨- ماجد احمد الدخيل، صحفي- ٤٩- وليد خالد عبد اللطيف، صحفي - ٥٠- اتحاد عبد الواحد- ٥١- باسل ناصر ابراهيم - ٥٢- مناضل ناصر الشاوي - ٥٣- قصي عمر عبد الرحمن - ٥٤- محمد عبد الامير -٥٥- رافد ياسر ٥٦- وسام محمد رشيد - ٥٧- لبيد الصميدعي، مهندس - ٥٨- صاحب خليل، محاسب- ٥٩- حازم مصطفى، دكتوراه -٦٠- عبد السلام علي مراد، مهندس- ٦١-هاشم عبد الحسين المالكي، صحفي - ٦٢- مفيد مصطفى الهاشمي، ماجستير هندسة - ٦٤- جاسم محمد الخزندار، محاسب - ٦٥-وجدي جهاد صالح، دكتوراه - ٦٦- حقي البريوتي، دكتوراه قانون - ٦٧-علي المالكي، رجل اعمال - ٦٨- حسين عبد الله كركولي، ٦٩- محمد اسماعيل اغا،حقوقي- ٧٠-أبو بكر ميرداوي، ٧١- خاشع عبد المجيد ابراهيم، مهندس - ٧٢- فراس احمد الجبوري، طالب جامعي - ٧٣- ممتاز حسين ديدان، مدرس - ٧٤- عبد الرزاق عبد الوهاب الجبوري، طبيب - ٧٥- اسامة عبد الملك الدليمي، مهندس- ٧٦- حاتم العلواني، حقوقي - ٧٧- مجيد مصطفى، طبيب - ٧٨- سامر صبحي صعب، طبيب - ٧٩- فائزة عبد الله، بكالوريوس تجارة ■

وفد امريكي يزور كردستان العراق لبحث الغارات الايرانية على شمال العراق

كتب كاميران قره داغي، مراسل صحيفة الحياة (٢٦ تموز) من شمال العراق تقريرا جاء فيه :

اجتمع في صلاح الدين يوم الثلاثاء ٢٧ تموز، الزعيمان الكرديان مسعود برزاني وجلال طالباني مع وفد عسكري - سياسي يمثل دول التحالف المكلفة حماية الاكراد. ويتألف الوفد الكردي من الجنرال الامريكي جيفري بيلينفتون القائد العام لعملية "بروفايد كومفروت" والجنرال التركي كورت محمد يورداكان، وسوزان بوند المستشارة السياسية للقائد العام الامريكي في انجيرليك، والكولونيل جيرالد تومسون قائد لجنة التحالف في زاخو، والكولونيل احمد يلدرم القائد المشارك للجنة، والكولونيل غاي ديميتز المسؤول الفرنسي في اللجنة، والكولونيل انطوني تريفيز المسؤول البريطاني في اللجنة، وفيبي مار الباحثة في جامعة الدفاع الوطني في واشنطن، وفوندا ديلاوي المسؤولة السياسية في السفارة الامريكية في انقرة.

وعبرت اوساط كردية عن استغرابها لان "دول التحالف التي يفترض ان تحمي الاكراد لم تتدخل حتى الان لوقف الهجمات الايرانية على رغم انها تشن على مناطق شمال خط العرض ٣٦ يشملها الحظر الجوي المفروض على العراق". وتساءلت "هل تلقت طهران ضوءاً اخضر لشن هجماتها في اطار تفاهم ايراني-تركي-سوري توصلت اليه الدول الثلاث نتيجة الاجتماعات التي عقدتها على مستوى وزراء الخارجية ثلاث مرات منذ تشرين الثاني ١٩٩٢".

اندماج حزب الوحدة الكردستاني مع الحزب الديمقراطي الكردستاني تحت قيادة مسعود البرزاني

رويتر، ٢٨ تموز- جاء في بيان وزع في انقرة ان برزاني وقع اتفاق دمج الحزبين مع حزب الوحدة الكردستاني الصغير في بلدة صلاح الدين، ووصف البرزاني الاتفاق بانه "انجاز تاريخ من اجل الوحدة الكردية". وقال البيان ان الحزب الجديد سيحمل رسميا اسم الحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق. وكان حزب الوحدة الكردستاني الذي شكل في اب عام ١٩٩٢ من دمج الحزب الاشتراكي الكردستاني والحزب الديمقراطي لشعب كردستان والحزب الاشتراكي الكردستاني باسوك وقد بدأ مناقشات الوحدة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في كانون الثاني الماضي.

انتخاب هيئة تنفيذية جديدة لاتحاد الديمقراطيين العراقيين

عقد الاتحاد مؤتمرا استثنائيا في لندن بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٩٣، وانتخب هيئة تنفيذية جديدة عقدت اجتماعا لها ووزعت المسؤوليات فيما بين اعضائها كما يلي :

محمد الظاهر، رئيسا- بلند الحيدري ، نائب للرئيس، ورئيسا للجنة الاعلامية - الدكتور فاروق رضاعة، سكرتيرا عاما - حميد حسين الناصر، رئيسا للجنة العلاقات الوطنية - السيدة دلال المفتي، رئيسة للجنة العلاقات الخارجية - شفيق علي، رئيسا للجنة الادارة والتنظيم- عبد الاله توفيق، امينا للصندوق - عقيل عبد الكريم الصفار وغانم الاعظمي عضوين متفرغين.

وقاطع المؤتمر الاستثنائي اعضاء الهيئة التنفيذية السابقون عزيز عليان وعايدة عسيران وسمير شاكر، كما تغيب الدكتور موفق فتوحي.

أخبار من الكويت

الكويت: المقاطعة ضد اسرائيل

واشنطن -الحياة ١٩٩٣/٦/٦، قال مسؤول امريكي لـ الحياة ان الكويت اكدت للولايات المتحدة انها لن تسأل الشركات الامريكية الراغبة في التعاقد مع الكويت من الان فصاعدا في شأن علاقاتها التجارية مع اسرائيل. ووصف ذلك التطور بأنه يعتبر وفاء من جانب الكويت بتعهد سابق ان ترفع جزئيا اجراءات المقاطعة العربية لاسرائيل.

واكد مسؤول في وزارة الخارجية الامريكية لـ الحياة ان القرار الكويتي ورد في رسالة وجهها سفير واشنطن لدى الكويت ادوارد غنيم الى مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الامريكية.

وأوضح ان الكويت كانت تعهدت لواشنطن اتخاذ اجراءات من شأنها ان تسفر عن رفع جزئي للوائح المقاطعة العربية لاسرائيل. غير انه لم يوضح متى قدمت الكويت ذلك التعهد. وكان وزير الخارجية الامريكي وارن كرستوفر طلب من دول عربية زارها في اذار الماضي انهاء مقاطعتها التجارية لاسرائيل.

واشار المسؤول الذي اشترط عدم ذكر اسمه الى ان القرار الكويتي يعني انه لم يعد هناك اي سبب يحول دون قبول طلبات الشركات الامريكية للعمل في الكويت، "اذ لا سبيل لقبول طلباتها اذا كان سيطرح عليها سؤال عن تعاملها مع اسرائيل، لانها تتعامل معها".

وكتبت الصحف الامريكية امس ان خطاب السفير الامريكي غنيم يشير الى ان "جميع الشركات الاجنبية وليست الامريكية المنشأ فحسب، الراغبة في التعامل التجاري مع الكويت لن توجه اليها اسئلة تتعلق بالمقاطعة العربية لاسرائيل".

احدث احصائية للعمالة الوافدة بالكويت

القبس الكويتية ١٩٩٣/٦/١٤ - تسعى الكويت الى تعديل التركيبة السكانية وتحرص وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي تشرف على استخراج تصاريح العمل عند تلبية احتياجات اصحاب الاعمال من العمالة الوافدة على مراعاة سياسات معينة تؤكد الوجه العربي للعمالة ضمن استراتيجية التوازن السكاني.

وقد وضعت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حدا اعلى لسقف العمالة الوافدة، بحيث لاتزيد عن نصف مليون عامل وافد، وكذلك التركيز في منح تصاريح العمل على العمالة ذات المهارة العالية غير الفنية والهامشية.

وحصلت القبس على اخر احصائية صدرت بعدد العمال وفقا للجنسيات والنوع، وبلغ العدد الاجمالي ٣٣٩٦٢٦ منهم ٣٢١٩٨٦ من الذكور و ١٧٧٥٩ من الاناث وفق الجدول التالي:

الصومال	٨٧٠	المغرب	١٤٣
موريتانيا	١	اليمن الشمالي	١٥١
الاردن	٦٧٨٦	جيبوتي	٦
مصر	٨٧٦١٥	اليمن الجنوبي	٤٢٥
العراق	٣٢٤١٣	فلسطيني مصر	١٦١١
سوريا	١٢٧١٣	فلسطيني العراق	٩
السودان	٣٦٤	فلسطيني سوريا	١٣٢
ليبيا	١	فلسطيني لبنان	٢٥١
تونس	٣٣	فلسطيني اليمن	٢
الجزائر	١٤٣		

مجموع العرب العاملين في الكويت ١٤٤٧٦٨ من مجموع ٣٣٩٦٢٦

اشعاعات نووية من الدبابات العراقية في الكويت

الكويت- رويتر،١٢ تموز ١٩٩٣

قال مسؤول كويتي امس انه تم رصد انبعاث اشعاع ضعيف في اربع دبابات عراقية دمرتها صواريخ قوات التحالف الدولي خلال حرب الخليج ولكنها لاتشكل خطرا على الصحة.

وقال رشيد العويش مدير قسم الصحة العامة بوزارة الصحة في حديث تليفوني ان الدبابات الاربع التي كانت من بين مئات الدبابات التي نقلت من ميدان القتال دمرت بقذائف في طرفها يورانيوم كانت نسبة النظائر المشعة فيه منخفضة.

وقال ان الاشعاع مرتبط على ما يبدو بذلك ولكنه اضاف يقول انه لا يوجد اي خطر صحي على المجتمع.

وقال العويشي ان الوزارة اجرت هذه الدراسة بعد ان ابلغت القوات المتحالفة الكويت في تشرين الاول عام ١٩٩١ بان بعض الصواريخ التي استخدمت في الحرب كانت تحتوي على هذا النوع من اليورانيوم.

رشاوى كويتية لاغراض سياسية

الحياة - لندن ٨ تموز ١٩٩٣

كشف النقاب امس عن ان ما لا يقل عن ٣٠٠ مليون دولار مفقودة من اموال الاستثمارات الكويتية في اسبانيا نقلت من هناك الى حساب خاص في لندن بأمر من فهد محمد الصباح رئيس مكتب الاستثمار الكويتي في لندن اثناء الغزو العراقي للكويت، وان الحجة التي اعطيت لكبير المسؤولين الماليين الذي طلب منه اخفاء الامر ان المال سيقدم كرشاوى في بلدان ساندت في ما بعد استخدام القوة لتحرير الكويت. وسمى بين البلدان المذكورة فرنسا وتونس والمغرب.

ونسبت صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية الى "مسؤولين سابقين في مكتب الاستثمار الكويتي" ان صندوق رشاوى تأسس في لندن في خريف عام ١٩٩٠ واستخدمت امواله للتأثير على الموقف السياسي لقادة بلدان التحالف المناهض للاحتلال العراقي للكويت. وقال هؤلاء ان حوالي ٣٠٠ مليون دولار اختفت على اثر الغزو العراقي من استثمارات الكويت في اسبانيا استخدمت لشراء الدعم السياسي في الغرب والعالم العربي لفكرة التدخل العسكري لتحرير الكويت، وان اموالا ضخمة استخدمت لشراء اصوات اعضاء في مجلس الامن الدولي الذي قدم الاساس القانوني لتحرير الكويت عسكريا.

□ □ □